جـــــامعة الجزائـــــــــر 3

كلية العلـــــوم السياسية والعلاقـــــــــات الدولية

قسم العلوم السياسية والدراسات الدولية

انعكاسات الانقسامات الإثنية في مالي على الأمن الوطني والإقليمي وإدارتها

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص دراسات أفريقية

إعداد الطالبة **إشراف الأستاذ الدكتور**

إسمهان حطاب **محمد شلبي**

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د محمد شلبي.....مشرفا ومقررا.

.....

.....

.....

2015/2014م- 1436/1435هـ

جامعة الجزائـــــــر 3

كلية العلـــــوم السياسية والعلاقـــــــــات الدولية

قسم العلوم السياسية والدراسات الدولية

انعكاسات الانقسامات الإثنية في مالي على الأمن الوطني والإقليمي وإدارتها

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص دراسات أفريقية

إعداد الطـــالبة

إسمهان حطاب

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد شلبي

2015/2014م- 1436/1435هـ

{{يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير}}

صدق الله العظيم

الشّكر والتّقدير

بعد الحمد والشّكر لله تعالى على عونه وتوفيقه، لا يسعني بعد الانتهاء من إعداد هذه المذكّرة إلاّ أن أتقدّم بجزيل الشّكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل

الدكتور محمد شلبي

الّذي تفضّل بالإشراف على هذا البحث، حيث قدّم لي كلّ لنّصح والإرشاد طيلة فترة الإعداد فله منّي كلّ الشّكر والتّقدير.

كما لا يفوتني أن أتقدّم بجزيل الشّكر والعرفان إلى كلّ أساتذة العلوم السّياسيّة الّذين رافقوني في مشواري الجامعي، فلهم منّي كلّ الشّكر والتّقدير.

إلاّ أنّ الشّكر في المقام الأوّل يبقى إلى من سخرا لي كلّ شيء من أجل نجاحي.. ولم يبخلا عنّي الرعايّة والاهتمام، من أجل بلوغ مراتب عليا.. وعلّماني أنّ الحياة مبادئ وأخلاق.. والديّ الكريمين

الفهرس

الشكر والتقدير .....أ

قائمة المحتويات .....ب

مقدمة 1

مدخل منهجي ومفهومي ونظري.....5

الإطار المنهجي.....5

الإطار المفهومي والنظري.....8

الفصل الأول: الأبنية السّياسية في مالي وتطورها.....28

المبحث الأول الخلفية التاريخية لمالي والميراث الاستعماري.....31

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لمالي.....32

المطلب الثاني: الميراث الاستعماري لدولة مالي.....44

المبحث الثاني: الأبنية السياسية والاقتصادية في مالي.....48

المطلب الأول: البناء السياسي لدولة مالي.....49

المطلب الثاني: البناء الاقتصادي لدولة مالي.....65

الفصل الثاني: مصادر لنزاع في مالي ومظاهره وانعكاساته.....71

المبحث لأول: المصادر السياسية للنزاع في مالي.....74

المطلب الأول: المصادر الداخلية للنزاع في مالي.....75

المطلب الثاني: المصادر الخارجية للنزاع في مالي.....90

المبحث الثاني: المصادر الاجتماعية لنزاع في مالي.....95

المطلب الأول: البناء الاجتماعي في مالي.....97

المطلب الثاني:التحديات الاجتماعية للنزاع في مالي.....111

المبحث الثالث: المصادر الاقتصادية للنزاع في مالي.....115

المطلب الأول: الديون مع المؤسسات المانحة.....116

المطلب الثاني: الفقر وغياب العدالة التوزيعية للتنمية في مالي.....117

المبحث الرابع: انعكاسات النزاع في مالي.....120

المطلب الأول: على المستوى السياسي والأمني.....121

المطلب الثاني: على المستوى الاجتماعي والانساني.....131

الفصل الثالث: إدارة للنزاع في مالي......135

المبحث الأول: الإدارة الوطنية للنزاع في مالي......137

المطلب الأول: الإدارة السياسية والعسكرية.....138

المطلب الثاني: الإدارة الاقتصادية والاجتماعية.....141

المبحث الثاني: الإدارة الإقليمية للنزاع في مالي.....146

المطلب الأول: مقاربات دول الجوار لإدارة النزاع في مالي.....147

المطلب الثاني: مقاربات المنظمات الإقليمية لإدارة النزاع في مالي.....163

المبحث الثالث: الإدارة الدّولية للنّزاع في مالي.....170

المطلب الأول: مقاربات القوى الكبرى لإدارة النزاع في مالي.....171

المطلب الثاني: مقاربة الأمم المتحدة لإدارة النزاع في مالي.....186

المبحث الرابع: انعكاسات إدارة النّزاع في مالي.....192

المطلب الأول: على المستوى السياسي والعسكري.....193

المطلب الثاني: على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.....196

الاستنتاجات.....200

قائمة الملاحق.....204

قائمة المراجع.....214

مقدمّة:

تحظى ظاهرة الإثنيات باهتمام الدّارسين والمنظرين، والممارسين والمقرّرين، ذلك لتأثيراتها المختلفة في الحياة الاجتماعية والسّياسيّة للأمم والدّول، وأدوارها في تقرير السّياسات وتوزيع القوى في المجتمعات. فكثير من الدّول تتقرّر فيها الحياة السّياسيّة ومختلف العمليات تبعا لتأثيرات الأبنية الإثنية، وبناء على ذلك يتحدد أمنها واستقرارها. وقد أصبح موضوع الإثنيات قطعة أساسيّة في دراسة حقول معرفية متعدّدة، كالأنتربولوجيا وعلم اجتماع وعلم السياسة والعلاقات الدولية والنظم السياسية المقارنة. وقد اهتم علماء متخصصون في الدّراسات السّياسيّة المقارنة بمكانة المجموعات الإثنية ودعوا إلى ابتكار هندسات سياسية تستوعب مختلف تلك المكوّنات، من أجل الاستجابة لاحتياجاتها والوصول إلى بناء مجتمعات مستقرة ونامية. ولقي موضوع الإثنيات اهتماما لدى التنظيمات الحكومية وغير الحكومية، وتحول في كثير من الأحيان إلى أداة ضاغطة على البلدان التي تتميز بالتنوع الإثني في يد قوى دولية. كما استعمل لابتزاز دول وفرض عليها سياسات لم تكن ترغب فيها.

وتتميز ظاهرة الإثنية في كثير من الأحيان بالتعقيد والتشابك نظرا لامتدادها عبر رقع جغرافية واسعة وتقاطعها لوحدات سياسية متنوعة ومستقلة، مما يؤدي إلى صراعات واستغلالات من أطراف سياسية تتخذ من هذا الموضوع قناة للوصول إلى مآربها السياسية، وهو ما يجعل من هذه الظاهرة متغيرا وسيطا يقوي طموحات القوى المستنفذة في سعيها إلى السلطة والقدرة. وقد تمثل غطاء لانقلابات عسكرية وللتدخل الأجنبي تحت ذرائع متعددة. ومن ثمّ تنفتح الأوضاع لانعدام الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي وحتى الدولي. وتتعطل قضايا التنمية والاستقرار الاجتماعي.

وتلعب العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، المحلية والإقليمية والدولية أدوارا أساسية في تقرير الأنماط السلوكية للأبنية الإثنية اللاحقة. وتظل عناصر مفتاحية في تفسير ذلك السلوك، والبحث عن آليات معالجته، ويتوقف نجاح ذلك على استيعاب مختلف مصادره.

وتعدّ الهندسات السّياسيّة والمؤسسية والدّستورية مدخلا جيدا وفاعلا في تقرير الأمن والاستقرار السّياسي والاجتماعي في البلدان ذات الطّابع الإثني. وتقاس فاعلية قادة النّظم السّياسيّة بمدى نجاحهم في إنجاز تلك المهمات، وهو ما يجنب أوطانهم وبيئاتهم الإقليمية وحتى الدولية الآثار السلبية التي يمكن أن تحدث في غياب تلك المتطلبات. ومع ذلك ينبغي أن لا يغيب عن عناصر المعادلة موضوع القوى الإقليمية والدولية في تقرير مجمل تلك العمليات، فهي تمثل إحدى المداخلات المعتبرة في تحقيق الأمن والاستقرار في بلد إثني.

وتعد دولة مالي بلدا إثنيا تسكنه مجتمعات إثنية وقبلية متعددة ومتنوعة مثلت العوامل التاريخية والاستعمارية عنصرا جوهريا في تشكيلها. وعملت العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية على تفاقم مشاكلها، وهو ما أدى إلى صراعات ممتدة وطويلة انعكست سلبا على التنمية والأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي لهذا البلد. كما انعكست على محيطه الإقليمي.

لقد غدّت دولة مالي مرتعا لصراعات كثيرة وفسحت المجال لأخطار أمنية جديدة داخلية وإقليمية ودولية: فهناك الجماعات الإرهابية والأشكال المتعددة للجريمة المنظمة من تبييض أموال ومخدرات واتجار بالسلاح وأمراض متعددة ولجوء وهجرات وتهديد لدول الجوار الجغرافي، وإغراء للقوى الدولية المتحفزة التي تجري وراء مصلحتها للتدخل وتعقيد الأوضاع داخليا وإقليميا. وقد صعبت هذه العوامل حالة مالي وأطالت عدم استقرارها وأفشلت الحلول المقترحة الجزئية التي يغلب عليها الطابع الأمني، وكذلك الحلول الخارجية البعيدة عن المنطقة الفرنسية والأمريكية.

وتحتاج الحالة المالية المعقدة منهجية شاملة تراعي مختلف احتياجات مكونات المجتمع المالي، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. فهي تحتاج إلى منظار أمنٍ موسع يستوعب متطلبات المجتمع المالي، ويراعي الحقائق السياسية والاجتماعية الداخلية والإقليمية، ويؤسس لهندسة سياسية واجتماعية فاعلة تأخذ في عين اعتبارها تلك الحقائق. لذلك تسعى هذه الدراسة إلى توضيح طبيعة الأسباب التي أدت إلى انفجار النزاع في مالي، من أسباب سياسية واقتصادية، وأسباب ذات بعد اجتماعي مرتبط بطبيعة التنوع الإثني في مالي. كذلك تركز الدراسة على تناول مختلف الحلول التي طرحت سواء على المستوى الوطني، الإقليمي أو الدولي، حيث تناولت المقاربات التي طرحت داخليا سواء من الحكومة المالية أو من حركات المتمردين، وأيضا المقاربات التي طرحت على المستوى الإقليمي من الدول أو المنظمات الاقليمية. وكذلك على المستوى الدولي من الدول والمنظمات الدولية. وقد قسمت الدراسة إلى مقدمة ومدخل منهجي ومفهومي ونظري يتناول أهم المناهج والمفاهيم والنظريات التي يمكن من خلالها دراسة الموضوع.

وعالج **الفصل الأول** المعنون بـ **الأبنية السياسة والاقتصادية في مالي وتطوّرها**، الخلفية التاريخية لتكوين دولة مالي بداية من إمبراطورية غانا الإسلامية ثم إمبراطورية مالي الإسلامية أيضا. وأخيرا، إمبراطورية السونغاي. كذلك تعرضت الدراسة إلى الفترة الاستعمارية وما خلفته من دولة مالي. ثم حددت الدراسة البناء السياسي والاقتصادي لجمهورية مالي الحالية. من خلال تحديد نظامها السياسي، أهم مؤسساته وكيفية عملها إضافة إلى مختلف فترات الحكم وأهم ميزاتها. أمّا في البناء الاقتصادي فتناولت الدراسة الهيكلة الاقتصادية المالية في جوانبها الثلاث الزراعة، الصناعة والتجارة.

وبالنّسبة **للفصل الثّاني** المعنون بـ **مصادر النّزاع في مالي وانعكاساته**، فقد ركزت فيه الدّراسة على تناول مختلف الأسباب السّياسيّة الدّاخلية والخارجيّة، الاجتماعية ودور الأبنية الاجتماعية الداخلية

في تغذية العداوة وإشعال فتيل النزاع، إضافة إلى الأسباب الاقتصادية التي بدورها أيضا غذت النزاع في مالي. ثم طرحت الدراسة مختلف الانعكاسات التي خلفها النزاع على مالي من خلال انتشار الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها والإرهاب.

في حين عالج **الفصل الثالث؛ الإدارة الوطنية، الإقليمية والدولية للنزاع في مالي**، وذلك بتسليط الضوء على مختلف المبادرات التي طرحت لحل الأزمة سواء على المستوى الوطني، من طرفي النزاع الحكومة المالية والمتمردين، أو على المستوى الإقليمي، من دول الميدان؛ الجزائر، موريتانيا والنيجر. والمنظمات الإقليمية؛ الاتحاد الأفريقي وخصوصا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. أو على المستوى الدولي، أيضا التي طرحتها الدول خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، والمنظمات الدولية المتمثلة أساسا في منظمة الأمم المتحدة.

مدخل منهجي، ومفهومي، ونظري

ا. الإطار المنهجي:

أ- المشكلة البحثية:

يعدّ عدم الاستقرار في مالي معضلة أساسية يلعب فيها عامل الإثنيات دورا معتبرا يستدعي دراسة تحليلية لفهم تعقيدات هذه الحالة. وهذا ما يستوجب طرح هذه المشكلة في صيغة السؤال التالي:

- ما هي انعكاسات الانقسامات الإثنية في مالي على الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي، وما هي الآليات المناسبة لإدارتها؟

ب- الأسئلة الفرعية:

- ما هي خصائص الأبنية الإثنية في مالي؟
- ما هي تأثيرات الانقسامات الإثنية في توزيع القوى في المجتمع المالي، وما مدى انعكاساتها في البنيان السياسي؟
- إلى أيّ مدى تأثّر الهندسة السّياسية والمؤسسية والدّستورية على الاستقرار السياسي والاجتماعي؟
- ما هي انعكاسات الأوضاع في مالي على محيطها الإقليمي؟
- ما مدى فاعلية الآليات الوطنية والإقليمية والدولية وما هي فرص نجاحها وقيودها في إدارة الحالة المالية؟

ج- مجالات الدراسة:

تعالج هذه الدراسة ظاهرة تأثير التعدد الاثني في مالي على أمنها الوطني والإقليمي وطرق إدارتها، والتي يمكن تحديد مجالاتها في؛ الزماني والمكاني والموضوعي كالآتي:

❖ **المجال الزماني:** تنطلق هذه الدّراسة من مالي ما بعد الاستقلال إلى يومنا هذا، على اعتبار أنّ الواقع الإثني التّعددي كان موجودا من قبل، لكن بداية ظهور دوره في تحديد الحياة الاجتماعية يعود مع بداية مرحلة كما بعد الاستقلال.

❖ **المجال المكاني:** تتناول هذه الدراسة دولة مالي، إضافة إلى دول شمال أفريقيا المحيطة بها، والتي تشكّل إطارها الإقليمي الذي تتحرّك فيه.

❖ **المجال الموضوعي:** تهتم الدّراسة من حيث الموضوع بموضوع الإثنية والتّعدد الموجود في مالي ومدى تأثيره على الاستقرار الداخلي، الإقليمي وحتى الدولي.

ح- الفروض العلمية:

❖ هناك ارتباط بين نمط الانقسامات الاجتماعية وطبيعة النظام السياسي.

حيث يفترض أن يعكس البنيان السياسي الأبنية الاجتماعية القائمة.

❖ يتوقف مستوى الاستقرار السياسي على مدى فاعلية الهندسة السياسية والمؤسسية المنتهجة.

فالهندسة السياسية التي تراعي مكونات المجتمع المختلفة وتستوعبها تحقق أمنا واستقرارا للبلد.

❖ يتوقف مستوى نجاح التسويات على توقع الأطراف الحصول على مكاسب منها.

خ- الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

❖ **الأهمية العلمية:**

شهدت الفترات الراهنة عودة للاهتمام بقضايا الإثنية على مستوى العالم من قبل الدارسين والباحثين. ونظرا لأنّ القارة الأفريقية من أكثر المناطق التي تشملها التعددية الإثنية، ولتزايد النزاعات فيها خاصة المرتبطة بالطابع الإثني من جهة، ومن جهة أخرى لأهمية النزاع مالي، تهدف الدراسة إلى تبيين الدّور

الذي لعبه التّعدد الإثني في مالي على تغذية الصراع فيها والعمل على استمراره، خاصة في ظلّ أنّ أغلب الدراسات تركزّ فقط على الأهمية الجيوإستراتيجة للدولة كعامل أساسي في النزاع.

❖ **الأهمية العملية:**

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تقديم ثمرات هذا الجهد إلى المهتمين والمقررّين الذين يهمّهم حلّ هذه المعضلة، سواء النّظام السّياسي المالي أو المعارضة أو حتى بالجزائر. حيث تعتبر مالي بالذات أهمّ الدول التي ما يحدث فيها يؤثر في الجزائر بالضرورة.

د- المناهج والاقترابات:

حتى تتمكن الدراسة من الإجابة عن المشكلة البحثية والأسئلة الفرعية، وكذلك التحقق من صحة الفروض العلمية، سيتم الاعتماد على منهجية تكاملية مركبة من حقول معرفية متساندة، وكذلك من **منهج متعدد المتغيرات والمستويات** يمنح إمكانية فهم الصراع في مالي وخاصة فيما تعلّق بتأثير الانقسامات الإثنية عليه من الداخل وكذلك تأثيرها على المستوى الخارجي خصوصا إقليميا.

كذلك سيتم الاعتماد على **اقتراب الإثنية**، ذلك كونه سيساعدنا على دراسات الإثنيات الموجودة في مالي وتحديد طبيعة الدور الذي تلعبه في الواقع السياسي من جهة، وفي الواقع الصراعي من جهة أخرى. و**اقتراب الجماعة** الذي يهتم بدراسة الجماعة، على اعتبار أنّ سلوك الفرد هو إنعكاس لمرجعيته الفكرية، وهي الجماعة. وسيتم استخدامه في دراسة سلوك الجماعات الإثنية في مالي وتأثيرها على النظام السياسي المالي، وعلى الصراعات الداخلية بها.

II. الإطـــــار المفهومي والنظري:

أ- تحديد المفاهيم:

تناولت الدراسة مجموعة من المصطلحات المفتاحية، والتي تحتاج إلى مزيد من الضبط والتوضيح ليتبين المقصود منها. وهذه المصطلحات هي؛ الإثنية، الأمن، الأمن الوطني (القومي)، الأمن الإقليمي والنزاع.

1. تعريف الإثنية:

الإثنية مصطلح أنتروبولوجي استخدم بكثرة في كتابات « africanisme française »، من خلال أعمال "مارسيل غريول" Marcel Griaule وفريقه في العمل الذي كان متواجدا في جيبوتي 1993، حيث اهتموا بدراسة إثنية "الدوجون" Dogon، وذلك بالتّطرّق لتاريخها وعلاقاتها مع المجموعات الإجتماعية الأخرى.[1]

ولفظ إثنية مشتق من الكلمة اليونانية الأصل " Ethnos"، والتي تعني حسب أرسطو أمة أو الجماعة المؤسسة على علاقات عائلية أو التي تنحدر من نفس الأصل.[2] وفي هذا الصدد تشير **الموسوعة البريطانية** إلى أنّ مصطلح الجماعة الإثنية هي جماعة إجتماعية تربطها روابط مشتركة من العرق واللّغة والروابط الثقافية أو القومية.[3] وبالتّالي، فهذا التّعريف يركّز على الإنتماء العرقي ووحدة الأصل والذّي

---

[1]. André Bougeot, ***Liethnie : Fantasme Occidentale et Réalités Culturelles*** (Paris, Vendémiaire, 2003), p. 160.

[2]. Français Gaulme, « Question d'ethnos,» ***Politique Africaine,*** no., 68 (septembre1997), pp. 121-124.

[3]. أحمد عبد الحافظ، ***الدّولة والجماعات العرقية: دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشّيشان وتتارستان (1991-200)*** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005)، ص. 31.

ذهب ببعض العلماء المشابهة بين هذا المصطلح ومصطلح الأمّة "Nation".[1] هذا في الفكر الغربي.

أمّا بالنسبة للفكر العربي فإنّ مصطلح الإثنية لم يدخل أدبياتنا إلاّ بعد الحّرب العالمية الثانية ولم يتّفق المفكّرون العرب على مرادف لها في اللّغة العربية، لذلك ارتأوا إلى تعريب المصطلح من اللّغات الأجنبية،[2] حيث ترجمت حرفيا إثنية، ودلاليا فهي تشير إلى العرقية، كما نجد أنّ أغلب القواميس العربية ترجمت Ethnicity إلى عرقية بدلا عن إثنية.

وعندما ظهر هذا المصطلح في الدّراسات الأوروبية عام 1781 أُستخدم للإشارة إلى الشّعوب أو الجماعات غير المسيحية، ومع دخول العصر الاستعماري، حصل الرّبط العميق بين الإثنية والعرقية؛ حيث منذ سنة 1880 أخذت الدّراسات تستخدم المصطلح للإشارة للشّعوب التّي كان يُنظر إليها ليس فقط كشعوب بدائية، بل وتفتقد للحضارة والمدنية وحتّى إلى الثّقافة المتّطوّرة. وهو الشّرح الذي برّرت به الدّول الأوروبية شرعية هيمنتها الاستعمارية على الشّعوب.

من ثمّ شاع استخدام المصطلح لدى الباحثين في العلوم الانسانية والاجتماعية في خمسينيات القرن العشرين. وابتداء من السّتينيات أصبح يدلّ المصطلح على مجموعة بشرية تملك مجموعة من الخطوط السّوسيوثقافية المشتركة، مثل: اللغة، الدّين، العادات وتتضمّن أيضا هوية مغلقة تأسّست على العادات الثّابتة.[3] ولقد اختلف الباحثون في تقدير الرّوابط الأساسيّة للجماعات الإثنية، فبعضهم يشير إلى رابطة اللّغة والثّقافة، ويضيف بعض ثاني إلى ذلك رابطة الوعي بالأصل المشترك والوعاء الإقليمي، فنجد في هذا الإطار:

---

[1]. وهبان أحمد، ***الصّراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر –دراسة في الأقليّات والجماعات والحركات العرقية*** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997)، ص. 105.

[2]. ***المرجع نفسه***، ص. 81.

[3]. Bougeot, ***Op. cit.,*** P. 160.

- "**فريديريك بارث**" **Fréderic Barth:** الذي كان من أوائل من ساهموا في بلورة مفهوم ديناميكي للإثنية، حيث عرفها على أنّها تجمعات بشرية غير ثابتة ومستقرة، فأعضاؤها يتغيرون على المدى الزمني، لأنّ عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية.[1]

- "**إريكسيون**" **Erikson:** يرى بأنّها نمط من العلاقات بين الأشخاص أوالجماعات الذين لديهم مميزات ثقافية تجمعهم، كاللّغة، القيم، العادات، والوعي بانتساب أعضاء الإثنية لنفس المجموعة.

- **سعد الدين إبراهيم:** فقد عرف الجماعة الإثنية على أنّها عبارة عن جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتّقاليد، اللغة، الدين، أو أيّ سمات أخرى مميزة بها بما في ذلك الملامح الجسمانية.[2]

من خلال ما سبق، فإنّ أغلب التعاريف ترى في الإثنية مصطلح يُستخدم للتّعبير عن مجموعة هوياتية معرّفة بلغتها وأصلها الإقليمي ومؤسساتها وخصوصياتها الثّقافية (السّكان، الهيكل السّياسي، الوعي التّاريخي) وإيمانهم (الممارسات الدّينية والقيم المعنويّة)،[3] ما يجعل هذه الجماعة تشعر بذاتيتها إزاء الجماعات الأخرى على نحو يخلق شعور وحدة الهوية داخل نطاق الجماعة، مما يؤدي إلى الولاء والانتماء، وبالتالي تماسك الجماعة ووحدتها.[4]

---

[1]. Fréderic Bath, ***Ethnic Groups and Boundarie*** (Boston : Little Brown,1969), pp. 9-11.

[2]. سعد الدين إبراهيم، ***الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي*** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات النهائية، 1994)، ص. 32.

[3]. Pierre Jacquemot, ***Economie Politique L'Afrique Contemporaine*** (Paris, Armand Colin, 2003), P. 47.

[4]. هشام محمد الأقدامي، ***معالم الدولة القومية الحديثة*** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008)، ص.99.

وبالتالي فهم يشيرون إلى أربعة خصائص أساسية تتوفر في الإثنية هي:

أولا: أنّ الرابطة العرقية تتميّز عمّا عداها من الروابط الإجتماعية كونها وراثية، فهي تعبير عن مصير الفرد المحكوم بميلاده.

ثانيا: تتميّز بمشاركة كافة أفرادها في جملة من القيم والمعتقدات. والتي عادة ما يتمّ التّعبير عنها بشكل مؤسسي. فالجماعات العرقية تمتلك مؤسسات توازي تلك الموجودة في المجتمع ككل وهي ذاتها الّتي تشكّل تهديدا لسلطة الدّولة الوطنية.

ثالثا: وجود تمايزات داخل الجماعات العرقية. وقد يرجع ذلك إلى متغيرات أخرى مرتبطة بما يُعرف بالقبيلة والعشيرة والجماعات العمرية والإنتماء الإقليمي. وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى صراعات داخلية تؤثّر بشكل مباشر على استقرار الدّولة الوطنية.[1]

وبخصوص أفريقيا، يقول الباحثون بأنّه يتواجد بها حوالي 2000 إثنية مختلفة، ورغم تواجدها القديم إلاّ أنّها لم تشكّل تهديدا بالشّكل الّذي نراه اليوم، إلاّ بعد تكريسها في فترة حديثة نسبيا في تطوّر الدّولة الإفريقية. ولاسيما في ظلّ الممارسات الاستعمارية والتّنافس على السّلطة والمكانة والحصول على الموارد الإقتصادية والخدمات الإجتماعية الّتي ميزّ المرحلة الاستعمارية.

ولعلّ تقسيم القارة الأفريقية بين القوى الإستعمارية الأوروبية الكبرى في مؤتمر برلين 1884-1885 مثّل نقطة بارزة في التّطور السياسي والاجتماعي الأفريقي، حيث أنّ تلك الحدود الاستعمارية عكست بالأساس مصالح القوى الاستعمارية ولم تعترف بالمصالح الأفريقية؛ فقد أدّت هذه الحدود إلى

[1]. حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل،" ***قراءات أفريقية***، ع. 1 (أكتوبر 2004). ص ص. 44-53.

تقسيم الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر، كما أنّها من جهة أخرى جمعت بين جماعتين عرقيتين أو أكثر ذوي تاريخ عدائي فيما بينهم، وذلك في دولة واحدة.[1]

2. مفهوم الأمن والأمن الوطني (القومي) والإقليمي:

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم الصعب تناولها بالتّحليل الأكاديمي، بسبب أنّ المفهوم نسبي ومتغيّر ومركّب، ولها أبعاد ومستويات عديدة تختلف أنواعها وأبعادها.

- **الأمن (عموما):**

يعود استخدام مصطلح الأمن في الدّراسات العلمية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث حول كيفية "تحقيق الأمن" وتجنّب الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الرّدع والتّوازن، ثم أُنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي 1974. ومنذ ذلك التّاريخ انتشر استخدام مفهوم الأمن بمستويات المختلفة طبقا لطبيعة الظّروف المحلية والإقليمية والدّولية.

وكما قلنا من الصّعب إعطاء مفهوم محدّد للأمن وذلك لاتّسامه بدرجة كبيرة من التّعقيد، حيث لا بد من الإحاطة بثلاث أمور على الأقل وهي السّياق السياسي، أبعاده المختلفة ومن ثمة اختلافات التّطبيق في لعلاقات الدّولية.

لقد ورد مصطلح الأمن في القرآن الكريم في قوله تعالي[2]:{**فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا البَيْتِ * الّذِي أطعمهم من جوع وآمَنَهُمْ من خوف ***} صدق الله العظيم، ما نلاحظه هو أنّه في الآية ورد الأمن ضدّ للخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التّهديد الشامل سواء أكان اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا.

---

[1]. ***المكان نفسه.***

[2]. ***سورة قريش***، الآية 3،4.

ونجد نفس التوجّه قد تبنته المعاجم اللغوية سواء منها العربية أو الأجنبية، فدائرة المعارف البريطانية عرفته بأنّه :(حماية الأمّة من خطر القهر على يدّ قوة أجنبية). وبالتّالي بالنّسبة لهم هو مرادف للطمأنينة، بحيث أنّه تحرّر من الخطر والغزو والخوف.[1]

كما مرّ الأمن كغيره من المفاهيم بعديد المراحل في ضبط مفهومه ومظاهره، وذلك نظرا لطبيعة البيئة الدّولية ومتغيراتها. حيث وفق المفهوم التّقليدي له فقد رُبط الأمن بالدّولة واُعتبر أنّه يقصد جميع الإجراءات الّتي تتبعها الحكومة لتأمين المواطنين وممتلكاتها داخل الدّولة ضدّ الأخطار المحتملة التي تمسّها. ليشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بالدّولة في مواجهة غيرها من الدّول، بدء بالإجراءات الوقائية في الدّاخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية إلى حدّ القيام بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها.[2]

ومن خلال هذا التّوجه نجد أنّ مفهوم الأمن يقوم على افتراضيين أساسيين هما:

- طبيعة التّهديد الأمني تُفهم خارج حدود الدّولة أي من الخطر الخارج والفواعل الأخرى.
- جوهر التّهديد الأمني يحمل صفة عسكرية، لذلك تسعى الدّول في هذا الاتجاه بالاعتماد على الأسلوب العسكري في الرّد على هذه التّهديدات المباشرة.

وفي هذا الإطار يمكننا إيراد تعريف "ليبمان" Lippman حين اعتبر أنّ الأمة تعدّ آمنة إلى حدّ ما إذا لم تكن في حالة خطر أو مهدّدة بالتّضحية بقيمها الأساسية إذا ما رغبت في تجنّب الحرب، وبمقدورها إذا واجهت التّحدي أن تصون قيمها من خلال الانتصار في الحرب.[3]

---

[1]. ممدوح شوقي ومصطفى كامل، ***الأمن القومي والأمن الجماعي الدّولي*** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985)، ص. 28.

[2]. عبد المجيد صادق، ***أمن الدّولة والنّظام القانوني للفضاء الخارجي*** (القاهرة: جامعة القاهرة، 1976)، ص. 07.

[3]. ثامر كامل، ***دراسة في الامن الخارجي العراقي*** (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1985)، ص. 24.

لكن مفهوم الأمن لم يستقر عند هذا المستوى، فقد تجاوز اليوم بكثير الحديث عن الجانب العسكري، أو عن الدّولة فقط كوحدة التّحليل الأمنية. حيث أنّ التّحولات الّتي شهدها النّظام الدّولي لما بعد الحرب الباردة أدّت لتزايد حالة التّشابك والتّرابط بين وحدات التّفاعل الأساسية في العلاقات الدّولية، كلّ هذا أدّى إلى الدّعوة نحو إعادة صياغة مفهوم للأمن، وذلك مع بدايات الثمانينيات من أمثال: "باري بوزان" Barry Buzan، "جوزيف ناي" J.0S.Nye، "أوول وايفر" Ole-Waver.

حيث نجد أنّ "باري بوزان" يؤكدّ أنّ القطاع العسكري لم يعد هو الوحيد المهم بالنّسبة للأمن فهناك قطاعات أخرى، مثل القطاع السّياسي (الدّول، المنظمات، المجتمع الدّولي)، القطاع الاقتصادي (منظمات اقتصادية، شركات متعدّدة الجنسيات)، القطاع الاجتماعي -والّذي يركز عليه كثيرا- (الأمم، الثقافات، الأديان وحقوق الإنسان) فضلا عن القطاع البيئي... وغيرها.[1]

كذلك في الوقت الذي كان فيه المفهوم القديم للأمن يركّز على الدّولة على اعتبارها المعنية الوحيدة بمشكلة الأمن وهي مشكلة أيضا، فخطر الدّول يأتيها من دول مثلها، كما نجد أنّ فترة ما بعد الحرب الباردة ومع العولمة ظهرت تهديدات أخطر من الدّولة، مثل: الإرهاب، المخدّرات، القضايا الاقتصادية، البيئية، الأمراض الخطيرة، اللاجئين والهجرة غير الشّرعية.... إلخ. ما جعل القوّة العسكريّة الّتي نادى بها المفهوم التّقليدي غير صالحة لمواجهة هذه التّهديدات، أيضا طبيعة النزاعات والصراعات ذاتها تغيرت، حيث أنّ معظمها أصبح صراعات داخلية بين الجماعات والأفراد وليس الدّول. وبدأ التّوجّه نحو استخدام مصطلح جديد للتّعبير عن الأمن بمفهومه الواسع وهو "الأمن الإنساني".

[1]. Héléne Viau, « La Théorie et la Concept de Sécurité en Relation International, » ***Note de recherche CEPES Université du Québec à Montréal,*** available from : http://www.europamanobel/ceps/note2:html consulté le 04/01/2015

وقد ذهب في نفس التّوجه عديد العلماء السّياسيين من بينهم روبرت مكنمارا* Robert Macnamara الّذي يعتبر أبرز من كتب في الأمن وذلك في كتابه "جوهر الأمن" حيث قال (إنّ الأمن يعني التّطور والتّنمية، سواء منها الاقتصادية والاجتماعية أو السياسة في ظلّ حماية مضمونه، وأضاف أنّ الأمن الحقيقي للدّولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر الّتي تهدّد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية القدرات تنمية حقيقة في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل.

وعليه تطرح النّظرة النّقدية لمفهوم الأمن اتساعا لتحديد المفهوم إلى الأمن الإنساني والأمن المجتمعي ثمّ الأمن العالمي. وأصبح معه للأمن ثلاث مستويات هي الأمن الدّولي الّذي ارتبط كمفهوم بالمنظمات الدّولية، الأمن الإقليمي والّذي ظهر مع بروز المنظمات الإقليمية، والأمن الوطني الّذي هو مسؤولية الدّولة.

وفي إطار هذا يمكننا تعريف الأمن بمفهومه الشّامل على أنّه القدرة الّتي تتمكّن بها الدّولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الدّاخلية والخارجيّة، الإقتصادية والعسكريّة، في شتّى المجالات في مواجهة المصادر الّتي تهدّدها في الدّاخل والخارج، في السّلم والحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل خدمة للأهداف المخطّطة، وذلك بتهيئة المناخ المناسب.[1]

*روبرت مكنمارا: وزير دفاع أمريكي سابق (1961-1986)، وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين.

[1]. زكريا حسين، "الأمن القومي،" ***الحوار المتمدّن***، متوفر في
(2015/01/04) http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm

كما أنّ للأمن الإنساني اليوم عدّة أبعاد حدّدها تقرير الأمم المتحدة عام 1994:[1]

- **البعد السّياسي:** ويتمثّل في الحفاظ على الكيان السّياسي للدّولة.
- **البعد الاقتصادي:** وهو الذي يُعنى بتوفير المناخ المناسب لتغطية احتياجات الشّعب وتوفير سبل التّقدّم والرفاهية له.
- **البعد الغذائي:** أي ضمان الحدّ الأدنى من الغذاء لكلّ فرد.
- **البعد الصّحي:** أي ضمان الحدّ الأدنى من الرّعاية الصّحيّة لكلّ فرد.
- **البعد البيئي:** وهو التّأمين ضدّ أخطار البيئة خاصة التّخلص من النّفايات ومسببات التّلوث حفاظا على الأمن.
- **البعد الفردي:** أي حماية الإنسان من العنف المادي من طرف الدّولة، الدّول، أو أيّ فواعل أخرى.
- **البعد الاجتماعي:** وهو الذي يرمي لتوفير الأمن للمواطنين بالتّأمين على الفكر والمعتقدات، ويحافظ على العادات والتّقاليد والقيم، والحماية من العنف العرقي أو الطّائفي.[2]

- **الأمن الوطني:**

يتّفق عديد الباحثين على الحداثة النسبية للدّراسات المتعلقة بظاهرة الأمن الوطني ما جعلها تفتقر إلى تعريف جامع مانع يحدّد مضامينه. وكذلك تطوّر أيضا مع التّطور الّذي حصل في المجتمع الدّولي. حيث أنّه تجاوز المفهوم التّقليدي الّذي يركزّ على العامل العسكري غاية ووسيلة لتحقيقه. وبالتّالي يمكن القول بوجود منظارين لهذا المفهوم:

---

[1]. محمد المهدي شنين، "تحولات مفهوم الأمن الإنساني،" ***أهلا العربية***، متوفر في http://bohothe.blogspot.com/2011/07/blog-post_8892.html (2015/01/04)

[2]. ***المكان نفسه.***

- **المنظار الكلاسيكي:** الّذي يعتمد كما قلنا على القوة العسكرية كأداة رئيسة في إدارة وتحقيق الأمن، في حين تكون المحدّدات الأخرى هامشية في الإستراتيجيات الأمنية لوحدات المجتمع الدولي. وبالتّالي كان الصّراع من أجل القوّة هو السّمة الغالبة الّتي ميزّت تلك البيئة.[1]

ويظهر ذلك جليّا حين يقول "بول كيندي" Paul Kennedy: (إنّ الخطر الحقيقي الوحيد الّذي كان يتهدّد الّدولة القومية وقتها يبرز من قِبَل دولة أخرى تسعى لتعزيز قوتها العسكرية النّسبية، أو من قِبَل حلف من الدّول المعادية لضمان الأمن القومي... فأنشأت الدّولة جيشا دائما وأسطولا، وأقامت التّحالفات وعقدت المعاهدات ضد عدوّ مشترك... مستديمة في ذلك الأمن القومي لتبرير كلّ الأشياء.)[2]

ومن ثمة كان بناء القوة العسكرية وتعزيزها المتواصل هو المدخل الكفيل لتحقيق الأمن وردع مصادر التّهديد القائمة والمحتملة.

- **المنظار المعاصر:** لكن المتغيرات الّتي ذُكرت سابقا أدّت إلى تغيير الفهم التّقليدي لمعادلة الأمن الوطني للدّولة بدلالاته العسكرية، فلم تعد القوة العسكرية وحدها من تحدّد نفوّق الدّولة بل أصبحت عوامل متداخلة ما صعّب وضع تعريف محدّد له. وجلّ المحاولات كانت تقوم على اتجاهين:

الأوّل: الأمن الوطني بدلالة التّحرر من الخوف وحماية القيم والمصالح، حيث يكون الأمن الوطني رهين تحرّر الدّولة من عقدة الخوف الّتي تنتابها، بما يكفل حماية قيمها الأساسية وتحقيق مصالحها داخل النّظام الدّولي، أين تسعى فيه السّياسة الخارجية للدّول على تحقيقه. وهو نفس التّعريف الّذي أوردته

---

[1]. ناصيف يوسف حتّي، ***النظرية في العلاقات الدّولية*** (بيروت: دار الكتاب العربي، ط. 1، 1985)، ص. 08.

[2]. بول كينيدي، ***الاستعداد للقرن الحادي والعشرين***، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1993)، ص. 169.

موسوعة العلوم الاجتماعية حيث "الأمن هو قدرة الدّولة على حماية قيمها الدّاخلية من التّهديدات الخارجية".[1]

الثّاني: الأمن الوطني مرتبط بالجانب الاقتصادي والتّنموي، حيث يركز هذا الاتجاه على المدخل التّنموي والاجتماعي كمحدّد أساسي، مستندين في ذلك إلى تلازم العاملين. ويكون من خلال توجّه الدّولة إلى تأمين الموارد الأولية وتوفير الرّفاه الاقتصادي والاجتماعي لها، ثم التنمية الاقتصادية الشاملة، ممّا يعني أنّ قضايا الأمن الوطني للدولة غير معزولة عن المؤثرات الإقتصادية والإجتماعية المتباينة، فلا يمكن أن تحقّق الدّولة حدّا معينا من الاستقرار والنّظام دون وجود حدّ معيّن من التّنمية. وهو ما أبرزه بشكل جليّ أيضا مكنمارا حين قال: (إنّ الأمن معناه التّنمية... والأمن ليس هو القدرة العسكرية وإن كان يتضمنها... إنّ الأمن هو التّنمية ودون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن.)[2]

وعليه يمكن القول أنّ الأمن الوطني أو القومي هوة قدرة الدّولة على حماية أراضيها وشعبها ومصالحها وعقائدها وثقافتها واقتصادها من أيّ عدوان خارجي، بالإضافة إلى قدرتها على التّصدي لكلّ المشاكل الدّاخلية. وكما أنّه كما أشرنا سابقا قد تطوّر ليشمل أيضا كلّ الفعاليات المادية، التّقنية، الإجتماعي، الاقتصادي، السياسي والعسكري... إلخ. ويعني هذا أنّ الأمن الرّوحي والأمن الغذائي وحتّى المائي من أهمّ مقومات الأمن الوطني.[3]

---

[1]. Norman Padlford, George Lincoln, ***The Dynamics Of International Politics*** (New York : The Macmillan Company, 2nd edn, 1967), P. 133.

[2]. زبيغنيو برجنسكي، ***بين عصري أمريكا والعصر التكوتروني***، ترجمة محجوب عمر (بيروت: دار الطّليعة، 1980)، ص. 299.

[3]. حمد بن عبد الله اللّحيدان، "مفهوم الأم الوطني ومقوماته،" ***صحيفة الرّياض***، 22 أفريل 2011، متوفر في (2015/01/04) http://www.alriyadh.com/625802

- **الأمن الإقليمي:**

كان الأمن الإقليمي سابقا يعيش بموازاة مع الأمن الوطني، وذلك في إطار مفهوم الأمن الدولي أو الأمن العالمي. لكن هذا لا يعني أنّه لم يتمتع بقدر من الاستقلالية، إضافة إلى أنّه حتى مفهوم الأمن الاقليمي أيضا تعرض للعديد من التغيرات التي عرفها العالم في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، فتنوعت مواضيعه وآليات تحقيقه.

ومن التّعريفات التي قدّمت للأمن الإقليمي، هناك:

- أنّ الأمن الإقليمي هو سياسة مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد، تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أيّ قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم."
- أنّ الأمن الإقليمي يعمل على حماية أمن مجموعة من الدول، وذلك من خلال دفع جميع التهديدات الخارجية عن مجموعة من الاجراءات التي تحددها هذه الدول، وتتفق عليها وذلك ضمن نطاقها الإقليمي.[1]

إنّ التحليل الإقليمي للظاهرة الأمنية يتميز بـ:

– أنّه يتعامل مع المشكلات الأمنية انطلاقا من المدخل الإقليمي بصفة دقيقة، إذ يركز على منطقة معينة، وبالتّالي، تكون الإحاطة بجميع المتغيرات الأمنية، طبعا وذلك دون إهمال البعد الدولي بفعل تدخل القوى الكبرى في تفاعلات معظم أقاليم العالم.

[1]. مصطفى كامل محمد، "الأمن الإقليمي واستقرار الشرق الأوسط: المخاطر والفرص،" ***السياسة الدولية***، ع. 120 (أكتوبر 1996)، ص ص. 203– 210.

– كذلك، إنّ نهاية الحرب الباردة أدت إلى انفجار عديد النزاعات المسلحة الإقليمية والمحلية، ما أدّى لخلق مشكلات أمنية إقليمية في مناطق متعددة، وهو ما ساهم في تزيد أهمية الدراسات التي تعرف بالحلول الإقليمية لمشكلات الأمن الإقليمي.

– هذا المدخل يراعي اختلاف الأوضاع بين مناطق العالم، خاصة فيما يتعلق بمشكلات انتشار التسلّح.

كما أنّ الاعتماد على المستوى الإقليمي لتحليل الأمن يساعد على القيام بالدراسات الأمنية المقارنة بين الأقاليم، فهذا المستوى أصبح قادرا على موازنة الاتجاه القائل بالتقليل من دور المستوى الإقليمي في العلاقات الّدولية، فديناميكيات الأمن يمكن أن تحلل بواسطة تدرج مستويات التحليل ضمن النظام العالمي، إذ نميز المستوى الوطني عن المستوى الإقليمي والمستوى النظام الدولي.

وحتّى تتمكن الدول من تحقيق الأمن الإقليمي، لا بدّ من أن يكون هناك درجة كبيرة من الثّقة، التّجانس والتّعاون بينهم. ولهذا فهو لا يكون بالجمع بين الأمن الوطني لمجموعة من الدّول الواقعة داخل نطاقه، بل يكون بالضّرورة وفق قناعة جميع الوحدات داخله بوجود مصالح متبادلة ومستمرة، ورغبة مشتركة لإيجاد حلول لقضياهم المشتركة، بحيث تضمن حقوق ومصالح كلّ طرف على حدى بشكل متكافئ ومتوازن.[1]

[1]. Svetlana Cebotan, Ion Xenofonton, « Theoretical– methodological approaches of regional security," Post ***Modern Openings,*** vol. 7, no. 02 (September 2010). PP. 17, 28.

ولذلك نجد أنّ وجود أو الحديث عن أمن إقليمي يفترض توفر مجموعة من الخصائص بين الوحدات وهي:

- يتعلق بوجود شعور لدى وحدات بوجود مصالح متبادلة داخل الإطار الإقليمي.
- لا بدّ من أن تتميز هذه المصالح المتبادلة بالاستمرار.
- يجب أن تكون الحلول المشتركة للمشاكل المشتركة تعمل على صيانة حقوق جميع الأطراف.

كما حدّد أيضا الدّارسون مجموعة من العناصر تساعد على إمكانية قيام تعاون أمني إقليمي بين وحدات دولية تمثلت في:

- أنّه من الصعب أن يقوم تعاون بين مجموعة من الد*ول الكبرى، ذلك أنّ هذه الأخيرة لن تقبل بأن تُصدر أوامر على أراضيها، فهذا النوع من الدول يميل نحو الهيمنة.
- ضرورة وجود درجة عالية من المصالح الأمنية المشتركة بين الدول المتجاورة، وأقل قدر ممكن من التوتر.
- التّجانس التاريخي والثقافي عامل مساعد للتعاون الأمني الإقليمي.[1]

ويأخذ التعاون في إطار تحقيق الأمن الإقليمي عديد الصور والأشكال، نذكر أبرزها:

- **الدفاع الجماعي:** يكون هذا الشكل من خلال تشكيل تحالفات تتعهد فيها الدول بالدفاع عن بعضهم البعض في حال تعرض أي عضو لتهديد محسوس، وفي هذا الإطار تختار الوحدات السياسية حلفائها من بين الدول التي تتطابق معها في الرؤى حول وجود تهديد أو عدو مشترك مدرك أو محتمل، ويتم ذلك عبر اتفاقيات أمنية رسمية.

[1]. أليسون ج ك بيلز، آندرو كوتي، ***التّعاون الإقليمي في أوائل القرن الواحد والعشرين: في التّسلح ونزع السّلاح والأمن الدّولي***، ترجمة حسن حسن وآخرون (بيروت: مركز الوحدة العربية، 2006)، ص. 349.

- **الأمن المتّحد:** يقوم على اجراءات أمنية جماعية، تقوم على تعاون مجموعة صغيرة من القوى فيما بينها لصدّ أيّ اعتداء عليها، ويتم ذلك بأشكال غير رسمية.

- **الأمن المشترك:** يهتم بالبعد العسكري للأمن، ويركز على القوات الدّفاعيّة، ويؤكد على الارتباط الأمني المتبادل محل المجابهة في حلّ مشكلة تضارب المصالح، على افتراض وجود مصلحة مشتركة بين دول الإقليم في تجنب الحرب.

- **الأمن الجماعي:** نظام يهدف إلى حفظ الأمن والسلام، من خلال تنظيم يضم مجموعة منالدول ذات السيادة تتعهد كلّ منها بالدفاع عن بعضها في حالة تعرض احداها للهجوم، وهو ما يستلزم أنّ "الكل للواحد" All for one.[1]

وعموما، وكتعريف إجرائي فإنّ الأمن الإقليمي عبارة عن سياسة مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد، تسعى للدّخول في تنظيم وتعاون عسكري- أمني لدول الإقليم، لمنع أيّة قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم، على قاعدة التنسيق والتّكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الدّاخلية.[2]

---

[1]. Svetlana Cebotan ; Ion Xenofonton, ***op. cit.***, 351.

[2]. خليل حسين، "نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي، ***موقع خاص للدراسات والأبحاث الإستراتيجية***،" متوفر في (2015/02/07) http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_1982.html

3. مفهوم النّزاع:

يمثّل النّزاع جزء من الوجود الإنساني وواقع الحياة، وعلى كلّ المستويات، من المستوى الشخصي إلى المنظمات والجماعات والدول، كما أنّه يمثل ظاهرة محورية في المجتمع بين فئاته وطبقاته المختلفة.[1] لذلك فهو يعتبر من أكثر المفاهيم التي يثار حولها جدل كبير، نظرا لوجود عديد المفاهيم المقاربة لمضمونه مثل: الحرب، الأزمة وغيرها.

فلغة مصطلح النّزاع يقابله في اللّغة الفرنسية conflit وباللّغة الإنجليزية conflict، وهي من أصل كلمة conflictus والّتي تعني الصّراع، النّزاع، صدام، تضارب، شقاق وقتال، لذلك نجده يستخدم في الأدبيات السّياسيّة والعلميّة والاجتماعيّة والنّفسيّة بمعاني ومضامين عديدة؛ تضارب المصالح، صراع الحضارات، صراع الثّقافات، نزاع مسلح، نزاع حدودي.إلخ.

ويعرّف "توماس تشيلنغ" Thomas schelling النزاع على أنّه مواجهة يسعى كل طرف أثنائها جاهدا تحقيق الربح، عندئذ يوصف سلوك الخصم بواسطة ألفاظ مثل واعي، سليم، رفيع... ويتجّه الأطراف في هذه المواجهة إلى البحث عن قواعد تسمح لهم بضمان أفضل الفرض للنجاح.

كما يعرّفه "جون بيرتون" John Burton أنّ النزاع يدور في البداية حول إختلافات موضوعية للمصالح، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية، وهي التعاون على أساس وظيفي من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها.[2]

---

[1]. إسماعيل عبد الفتاح، ***معجم المصطلحات السياسية والإستراتجية*** (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، ط. 1، 2008)، ص. 280.

[2]. John BURTON: ***Deviance, Terrorism and War*** (London: Oxford, 1979), p. 228.

وكذلك يشير كلّ من "جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف" James Daugherty Robet Faltz Graff في كتابهما "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية" **Contending Theories of International Relations**، إلى أنّ مصطلح نزاع يُستخدم أيضا لوصف وضعية تكون فيه مجموعة ما سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو ثقافية أو دينية أو إجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أيّ شيء آخر، تنخرط فيه في تعارض واعٍ مع جماعة أو مجموعات أخرى معينّة، لأنّ كلاّ منها تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو هكذا.[1]

إذن؛ كتعريف إجرائي يمكن القول أنّ النزاع معناه تنازع الإدارة الوطنية بسبب الاختلاف في دوافع الدّول؛ بمعنى أنّها حالة تنافسية تكون فيها مواقف الأطراف الدولية متعارضة مع المواقف المحتملة لرغبات الآخرين، أو هو أحيانا إنكار طرف دولي لحقوق طرف دولي آخر حول مسائل محددة تثير النزاع فيما بينها.

ومن أبرز أنواع النّزاعات الّذي أصبح منتشرا هذه الأيام، نجد النّزاع الداخلي؛ والذي يُعرّف على أنّه نزاع سياسي يستخدم فيه العنف أو يكون استخدام العنف فيه عنصرا كامنا، ويستمدّ جذوره من أسباب داخلية أكثر مما يستمدّها من عوامل نظامية، ويهددّ بانفجار صراع مسلح داخل حدود الدولة، وتتأثر به وتؤثر فيه دول الجوار أو الدول الأخرى.

[1]. جيمس دروتي وروبرت بالتسغراف، ***النّظريات المتضاربة في العلاقات الدّوليّة***، ترجمة وليد عبد الحي (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط. 1، 1985)، ص. 140.

كما حدّدت عديد الدّراسات أهمّ العناصر المتنازع عليها في ما يلي:

1. الموارد أو الثروة، مثل: الأقاليم والمال ومصادر الطاقة والغذاء، وكيفية توزيع تلك الموارد.
2. السلطة إذ يتم التنازع بشأن كيفية تقسيم آليات الحكم والمشاركة السياسية في عملية صناعة القرار.
3. الهوية وتتعلق بالمجموعات الثقافية و الاجتماعية والسياسية.
4. الأوضاع الاجتماعية والسياسية، ومنها مدى شعور الناس بأنهم يعاملون باحترام وتقدير وأن حكومتهم تحافظ على تقاليدهم الاجتماعية.
5. القيم وخاصة تلك المتمثلة في أنظمة الحكومة والدّين والأيديولوجية

ب- الإطار النّظري:

وحتى تتمكن الدراسة من الإجابات عن الإشكاليات المطروحة وتوضيح العلاقة التي تربط الإثنية بالنزاعات، فقد اعتمدت على **النظرية الإثنية** حيث تركز على أنّ العامل الإثني، وتجعله قادرا على تفسير العديد من السلوكيات الّتي نهنم العلوم لسياسي بدراستها، وهذا ما يشير إليه "نيوكولاس" Nicolas حين يؤكدّ بأنّ الحقيقة الإثنية ليس مجرد أثر من الماضي بل هي موجودة في الحاضر لدرجة أنّها يمكن أن تكون سببا في زوال أنظمة للحكم حديثة.

فالدول الحديثة في أفريقيا اليوم لا تمثل القطب الأوحد المسيطر على الأمة، وعلى الهياكل السّياسية والإدارة أو على المجتمع المدني، فتلك الدّولة لا تستطيع حتى إدارة "الهويات القبلية" التي

معرفتها. بل على العكس من ذلك نجد أنفسنا أمام مجموعة من الهياكل والسلوكيات السياسية التي يصعب تعريفها. [1]

ت- الأدبيات السابقة:

تعتبر دراسة النّزاع في مالي من المواضيع الّتي جذبت عديد المهتمين والدّارسين في السّنوات الأخيرة، وذلك في إطار الاهتمام الدّولي المتزايد بقضايا القارة الأفريقية عموما ومنطقة السّاحل الأفريقي خصوصا. ويمثّل كتاب "**الحرب في مالي**" **La Guerre au Mali** لمؤلفه "**ميشال غالي**" **Michel Galy** والّذي صدر في 2013، قفزة نوعية في معالجة الأزمة الّتي تعيشها منطقة السّاحل والصحراء، خصوصا بسبب النّزاع في مالي، وذلك بإلقاء الضوء على الرهانات والمناطق الغامضة في النّزاع. والكاتب في هذه الدّراسة يقدّم نقدا للدّراسات السّابقة للنّزاع الّتي أهملت أبعاده المتنوعة الّتي تسبب فيها التّعامل الخاطئ مع النّزاع، كما أنّه لا يكتف بذلك بل يقدّم تحليلا يبيّن فيه أدوار أطراف كانت منذ مدة غير بعيدة تعتبر غير معنية باندلاع النّزاع مثل الجزائر، حيث طرح الكاتب في دراسته هذه رهانات النظام الجزائري في الصحراء، وتوضيح الوضع الّذي يعرفه لجيش المالي من عدم توازن وعدم مساواة اجتماعية. بالإضافة إلى طرحه للرّهانات الانسانية في السّاحل والّتي يؤثر بها النّزاع في مالي على المنطقة ككل. وما يلاحظ في هذه الدّراسة فإنّها أولت اهتماما كبيرا لدراسة طبيعة النّظام الجزائري والدّور الّذي لغعبته ومازالته تلعبه في المنطقة وبين أطراف النّزاع خاصة المتمردين منهم.

كما تعتبر الدّراسة الّتي قدمها "**باتريك غونين**" **Patrick Gonin** و"**نتالي كوتلوك**" **Nathalie Kotlok**، تحت عنوان "**التّراجيديا الماليّة**" **La Tragédie malienne**، من أهمّ الدّراسات الّتي تتناول حالة النّزاع في مالي، والّتي صدرت في 2013. وتتناول هذه الدّراسة النزاع المالي بصفة عامة، ثم التّطرق إلى

[1] كمال المنوفي، ***النّهضة الأفريقية*** (مصر: الجمعية الأفريقية للعلوم السيساسية، 2002)، ص ص. 72، 73.

الأسباب الحقيقية الّتي دفعت فرنسا للتّدخل في النّزاع رغم التحديات الكبيرة التي يفرضها واقع المنطقة. كذلك دراسة قاعدة هذا النّزاع ابتداء من الانقلاب العسكري في 2012، ثمّ إعلان استقلال إقليم الأزواد في نفس السّنة، والدّور الّذي لعبته الحركات الإسلامية في زعوعة المنطقة. كيف تمّ تصعيد مطالب الطّوارق إلى حدّ الانفصال، كما أنّ هذا الكتاب لا يكتفي بدراسة حاضر الأزمة، بل ويقدّم قراءة شاملة للنّزاع من خلال توضيح أبعاده التّاريخيّة والسّياسيّة والاجتماعيّة والدّينيّة.

الفصل الأوّل

الأبنية السياسية في مالي وتطوّرها

تمهيـــــد:

دولة مالي من دول غرب أفريقيا الّتي لها تاريخ حضاري عريق ومزدهر قبل أن يحتلّها المستعمر الفرنسي عام 1898. حيث ترجع شهرتها في البّداية إلى ثلاث إمبراطوريات كبرى قامت على أراضيها؛ وهي إمبراطورية غانا وإمبراطورية مالي الإسلامية ومملكة سونغاي. وتعتبر جمهورية مالي بشكلها الحالي، دولة حديثة النشأة (بمفهوم الدّولة الحديثة)، كونها نالت استقلالها كأغلب الدّول الأفريقية في السّتينيات. وهي الموجة التي أسفرت عن خريطة سياسية تضمّ خمسا وأربعين دولة كما هي اليوم. وباشرت عملية بناء دولة وفق معطيات داخلية ودولية جديدة فرضها الوضع القائم.

وسيتّم في هذا الفصل التّعرض لأهمّ المراحل التّاريخية وخصائصها الّتي مرت بها مالي حتى أصبحت على ما هي عليه اليوم؛ أي بمعنى آخر الإشارة للمسار التّاريخي لها، بالتّطرق إلى مرحلة ما قبل الاستعمار فمرحلة الاستعمار ثم مرحلة الاستقلال. وسيكون ذلك بداية بالتّعرض للإمبراطوريات الثلاث الّتي كوّنت مرحلة ما قبل الاستعمار؛ وهي دولة غانا الإسلامية، الّتي جمعتها بموريتانيا. ثم الإمبراطورية المالية الإسلامية الّتي حلّت بسقوط الأولى، وبعدها إمبراطورية السّونغاي الّتي يرى الكثير من المحلّلين أنّها من أكثر مراحلها ازدهارا.

ثمّ مرحلة الاستعمار الفرنسي؛ وذلك بالإشارة إلى أهم السّياسات والاستراتيجيات الفرنسية التي كانت متبعة في السّيطرة عليها. وأهمّ ما ترتّب على ذلك من حدود جغرافية وتركيبة سكانيّة متنوعة. ثمّ الانتقال إلى مرحلة ما بعد الاستعمار، ودراسة دولة مالي بشكلها الحالي كنتيجة لتلك الفترة الاستعمارية والتّطورات التي حدثت في النّظام الدّولي، بما شهده من تحوّلات سياسية ألقت بظلالها على تكوين الدّولة فيها. وتتعرّض الدّراسة في هذا الفصل لبداية نشأتها بعد الانفصال عن الفدّرالية الماليّة الّتي جمعتها

بالسّنغال، وذلك بتوضيح بنائها السّياسي والاقتصادي الّذي تقوم عليه، وتحديد طبيعة النّظام السّياسي المتّبع فيها وأُسسه ومؤسساته، ومعالجة مختلف فترات الحكم وأهمّ التّطورات الّتي جاءت بها على صعيد بناء الدّولة.

المبحـــث الأوّل

الخلفية التّاريخية لمالي والميراث الاستعماري

تعتبر العوامل التّاريخيّة من أهمّ المنطلقات لدراسة الأبنية الّتي تقوم عليها الدولة، خاصة الدّول في أفريقيا، كونها تساعد على تفسير وفهم النّظم السّياسيّة الرّاهنة. فللظّروف والمؤثّرات التاريخية أهميّة كبيرة في تفسير عديد الأحداث والأنماط السلوكيّة للدّولة وإلى حدّ كبير طريقة بنائها. وفي هذا الصّدد يعزو "صاموئيل هنتغتون" Samuel Huntington الصورة الّتي تكون الدّولة عليها اليّوم إلى حصيلة تاريخيّة ضخمة. لذلك ينبغي، من أجل فهم الأنماط السّلوكية لدولة ما، القيام بتحليل عميقٍ للجذّور التّاريخية لتلك الدّول.

ويقود التّتبّع التّاريخي للمراحل الّتي سلكتها مالي إلى وجود عديد الحضارات. حيث عرفت معها نظما ووحدات سياسيّة واجتماعية واقتصادية مختلفة، أسّست لنوع من الاستقرار في ظلّ الاعتبارات الإثنية الّتي سيطرت على تركيبتها السّكانيّة ولكنّها انهارت مع الفترة الاستعمارية. وقد حدث عشية الاستقلال، وبسبب عدم مراعاة تلك الوحدات التّقليدية في عملية بناء الدّولة في هذه المرحلة، انقطاع تاريخي وهوّة كبيرة بين الأنماط السّياسيّة الّتي كانت سائدة في مالي ما قبل الاستعمار وما بعده.

وستتناول الدّراسة في هذا المطلب الأوّل الميراث التّاريخي والاستعماري لدولة مالي؛ بتناول الإمبراطوريات الثّلاث الّتي كوّنت الحضارة في غرب أفريقيا عموما ومالي خصوصاً، وهي إمبراطورية غانا الإسلامية وإمبراطورية مالي ثم إمبراطورية السّونغاي، حيث أسّس كلّ منها لدولة استطاعت الصّمود لمراحل طويلة.

وتتناول الدّراسة في المطلب الثّاني عن مرحلة الاستعمار الفرنسي والقطيعة التي أحدثها في الموروث الحضاري الأفريقي، وصولا إلى طبيعة الدّولة التي خلّفها بعد رحيله وتبعا لمنطق تقسيمه.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لمالي

شهدت مالي في تاريخها القدّيم ثلاث إمبراطوريات كبرى، شكّلت في مجملها الحضارة الّتي تمثلها الآن وهي إمبراطورية غانا الإسلامية وإمبراطورية مالي الإسلامية وإمبراطورية السّونغاي.

1- إمبراطورية غانا الإسلامية :

تعتبر إمبراطورية غانا الدّولة الّتي أسّسها شعب السّونينكي خلال القرنين العاشر والحادي عشر الميلادي أي حوالى عام 1240 م في منطقة هي اليوم تجمع بين مالي وموريتانيا. حيث ضمّت مقاطعات كلّ من: "واغادو" Ouagadou، و"التّكرور" Tekrour و"سوسو" Sosso و"ماندي" Mandé و"بامبوك" Bambouk و"أولاتا" Oualata.[1] وكان يفضّل سكانها الأصليّون تسميتها بـ"مملكة واغادو". وقد جُعلت "كومبي صالح" koumbi Saleh في الجنوب (وهي في موريتانيا حاليا) عاصمة لها. وكانت الأسرة الحاكمة بها هي "السّاراكولي سيسي" Sarakollé Cissé، وكان الملك يلقّب بـ "التّونكارا" Tounkara.[2]

---

[1] .Foudé Cissé, "Histoire de L'empire du Wagadou," ***Soninkaxu,*** disponible sur http://www.soninkara.com/histoire-geographie/histoire/histoire-de-l'empire-du-wagadou_2.html (19/03/2015)

[2]. حمدي عبد الرّحمن حسن، ***قضايا في النّظم السّياسية الأفريقية*** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل، 1998)، ص. 78.

وأمّا فيما يخصّ تسميتها بغانا، هناك من يرى أنّه مشتق من الكلمة السّونينكيّة Nwara، والّتي تعني البطل، وهناك من يرى أنّها تعني (ملك الذّهب) أو (سيّد الذّهب)، وفيما يخصّ كيفية تكوين هذه الإمبراطورية فهناك افتراضان:[1]

- **الافتراض الأوّل:** حيث يرى التّراث الشّفهي لغرب أفريقيا، مدينة واغادو هي النّواة الّتي بدأت منها الإمبراطورية، وذلك في القرن الثّالث الميلادي، إذ قدم شعب مسلّح من الشّرق بقيادة شخص اسمه ""دينغا سيسي" Dinga Cissé واستولوا على المنطقة مكوّنين المملكة ثمّ الإمبراطورية.
- **الافتراض الثّاني:** فقد جاء في مؤلفات القرون الوسطى الّتي كتبها العرب، أنّ المملكة أُسّست من قبل السّونينكي، وهم شعب وثني عاش في الحدود الجنوبيّة للصّحراء، حيث كانت تسمى مملكة واغادو، ثمّ توسّعت إلى أن أصبحت إمبراطورية غانا. ففي عام 734، كان العرب–البربر أوائل المتمكّنين من دخول المملكة وإقامة علاقات مع السّونينكي فيما يخصّ تجارة الذّهب والعبيد. وهو ما زاد في الوقت نفسه من توسّع الإمبراطورية وزيادة ثروتها. ومن ثمّ فقد ارتبط ميلاد هذه الإمبراطورية واهتمامها بالذّهب، وأيضا تعميم استخدام الجِمال منذ نهاية القرن الثّاني الميلادي ما سهّل مهمة الرّبط بينها وبين شمال أفريقيا.

وفي القرن الثّامن الميلادي، وسّع ملوك غانا من سلطتهم نحو الغرب في منطقة "غالام" Galam، و"التّكرور" Tekrour. وفرضوا سيطرتهم في الشّمال على بعض القبائل البربرية الصّحراوية. ثم ثار البربر في القرن التاسع الميلادي في "واداغوست" Aoudaghost ضدّ سلطة "تومكا" Toumka ملك غانا، والّذي قتله قائد المتمردّين عليه وهو من أصبح حاكما بعده.

[1]. Cissé, ***op. cit.***

ولقد كان أوّج إمبراطورية غانا في القرن العاشر الميلادي، حيث أصبح للبلد ثروة واسعة، وتركزت سلطة اتّحاد المماليك في الإمبراطورية أكثر فأكثر في يدّ الملك، إذ سيطر على السّلطات الدّينية والعسكرية والقانونية. لكن الإمبراطورية بدأت بالأفول مع بروز دور المسلمين الصّحراويين المرابطين Almoravides في القرن العاشر الميلادي، إضافة إلى التّهديم الجزئي الّذي لحق بالعاصمة كوبي صالح سنة 1076. ولكن السّبب الأكثر أهمية حسب الدّراسات كان هو الجفاف الّذي أدّى إلى التوّجه نحو ضرورة استغلال الثّروة الغابيّة، وهو ما شتّت في النّهاية شعب السّونينكي وبعثرهم. فأفُلت إمبراطورية غانا تدريجيا، حيث بدأت بمملكة ديارا Diarra، ثم سوسو، ثمّ مالي الّتي حصلت بدورها عل استقلالها. ومن ثمّ انحسر اتّساع الإمبراطورية حتى عادت مجرّد مملكة صغيرة في واغادو مرّة أخرى بعدما كانت قد انطلقت منها.[1]

[1]. ***Loc. cit.***

عنوان الخريطة رقم (01): توضح الحدود الجغرافية لأمبراطورية غانا الإسلامية

المصدر:

https://www.google.dz/search?q=%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9+%D8%

2- إمبراطورية مالي الإسلامية:

تأسّست إمبراطورية مالي الإسلامية في القرنين الثّالث عشر والرّابع عشر ميلادي إلى غاية القرن السّابع عشر. وكانت تعدّ من أبرز دول السودان الغربي* قبل فتح المرابطين للمنطقة وإسقاط دولة غانا عام 1067، حيث انتشر الإسلام بفتحهم واعتنقته الأسرة الحاكمة. ترك سقوط دولة غانا على أيدي المرابطين فراغا سياسيا في المنطقة الأمر الّذي دفع الأقاليم المنضوية تحتها لتكوين كيانات مستقلة، ونتج عن صراعها من أجل السّلطة والسّيادة أن آل الأمر إلى قبائل "الماندينغ" Manding وذلك بقيادة "سونجاتا كايتا" sondjata kaïta والّذي يعتبر هو المؤسّس لها وذلك عام 1240.[1]

* دول السّودان الغربي هي: السّنغال، مالي، تشاد، دولة السودان، جنوب السودان، أفريقيا الوسطي وأثيوبيا.

[1]. إبراهيم طرخان، ***دولة مالي الإسلامية*** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973)، ص. 24.

في عام 1255، توفي "كايتا" بعد أن حوّل دولة صغيرة إلى إمبراطورية شاسعة الأطراف، حيث امتدّت إلى سبعة دول في غرب أفريقيا هي (حاليا): جمهورية مالي، السّنغال، شمال غينيا كوناكري، شمال بوركينافاسو، أجزاء من شمال جمهورية البنين، غرب جمهورية النّيجر وأجزاء من شمالها الشرقي وجنوب موريتانيا. واستمرّ خلفاؤه بتوسيع أركان الدّولة بعده، حيث انتهت مرحلة التّأسيس مع نهاية القرن السابع عشر ميلادي.

كان التّنظيم فيها يكون بإرجاع السلطة إلى الإبن الأكبر للإمبراطورية وفق التّقليد الإسلامي، أو إلى أكبر عضو في القبيلة حسب التّقليد الوثني. والقرارات المهمة فيها تُأخذ في إطار مجلس يضمّ كبار القبيلة وأصحاب المقام الرّفيع من المدنيين والعسكريين في القبيلة.

وتعاقب خلالها على الحكم سبعة سلاطين هم: ابنه "منسى* علي" (1255م- 1270) حيث تابع فتوحات والده نحو الجنوب إلى غاية موته. ثمّ تولّى الحكم بعده ثلاث ملوك آخرين هم "منسى قو بن ماري جاطه"، وابنه "منسى محمّد"، وأبوبكر بن ماري جاطه (1300-1307). وبعدها تولّى "منسى موسى بن أبي بكر بن ماري جاطه" (1307- 1332)، وقد كان أكثرهم شهرة وعظمة، حيث عُرِف بـ"كنكن موسى".[1]

ولقد كان طبيعيا بعد انتهاء فترة التّأسيس أن يلتفت حكّام مالي لتنظيم الشؤون الإدارية، الثقافية والاقتصادية لإمبراطوريتهم، وذلك من أجل حمايتها وفرض هيبتها وحفظ الأمن. وقد ساهم "كنكن موسى" شخصيا في إضفاء صورة عن الثّراء والتّقدّم الذي شهدته الإمبراطورية. حيث كان يُغدق الهدايا على سكان مصر والحرمين واشترى من بلاد الحرمين والقاهرة الأراضي والدّور للحجّاج من إمبراطوريته. كلّ

* يُقصد بها السّلطان أو الملك.

[1]. على يعقوب، "دولة مالي الإسلامية (1230-1430)،" ***قراءات أفريقية*** ،ع .20 (أفريل، جوان 2014)، ص ص. 15- 23.

هذا أدّى إلى زيادة الاهتمام بها شيئا فشيئا من طرف مصر والمغرب والبرتغال والمدن التجارية الإيطالية. حتّى توفيّ "كنكن موسى "عام 1337 بعد حكم دام خمس وعشرين سنة.

كما عرفت السّنوات الّتي بعده كثيرا من الاضطراب وعدم الاستقرار، فضلا عن الفتن الدّاخلية بين الأسرة الحاكمة، لتدخل بذلك مرحلة جديدة من الانحسار دعمتها الهجمات الخارجية عليها، منها هجمات الطوارق على الأطراف الشمالية للدولة، وهجمات "الموشي" Mossi على الأطراف الجنوبية،[1] ما جعل دول "سونغاي" Songhaï تبرز وتتوسّع على حساب دولة مالي، وتمكنّت من احتلال أجزاء كثيرة منها منذ بداية عام 1430.

وعموما في الجانب الاقتصادي إمبراطورية مالي كانت معروفة بغناها بالمواد المعدنية، منها الملح، النّحاس، الذّهب، الحديد، والتي كانت تُستخدم في صناعة النّقود،[2] هذا ما جعلها تكون مركزا لتجارة القوافل خاصة المصرية والليبية. أكبر المراكز التّجارية كانت "أولاتا" Oualata (موريتانيا حاليا)، تمبكتو، غاو، "دجيني" Djenné.

[1] ***المكان نفسه.***

[2] – Christian Roche, ***Regards sur L'histoire du Mali (Le Retour des Rezzous)***, 2013, book online, disponible sur http://aphglyon.free.fr/regards-sur-l-histoire-du-mali.pdf (15/04/2015)

عنوان الخريطة رقم (02): توضح حدود إمبراطورية مالي

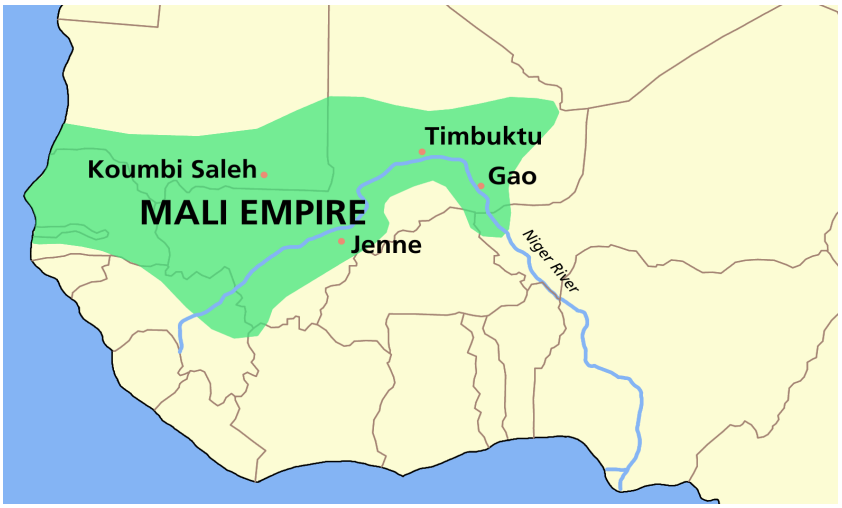

المصدر :https://www.google.dz/search?q=مملكة+السنغاي&

biw=1093&bih=534&source=lnms&tbm=isch&sa=X&ei=CVpnVf

3- إمبراطورية سونغاي Songhaï :[1]

أسّسها شعب "السّونغاي"*بين القرنين الخامس عشر والسّادس عشر الميلادي. واستقرت في الأصل في في منطقة ما بين فولتا العليا (بوركينافاسو حاليا)، إلى جهات بوسا بشمال النّيجر، وكانت عاصمتها غاو Gao.[2] وكانت تمتلك في الآن ذاته القوّة الدّينية والقوة العسكرية والاقتصادية.

ولقد تداول على حكم الإمبراطورية اثنين من أكبر السّلالات وهما: "السّوني" Sonni، و"الأسكيا" Askia.

---

[1]. جوان جوزيف، ***الإسلام في ممالك وامبراطوريات أفريقيا السوداء***، ترجمة مختار السويفي (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1984)، ص ص. 81،82.

* قبيلة زنجية أقامت أوّل إمارة لها في إقليم "دندي" Dendi الّذي يقع على نهر النّيجر، ويُرجع المؤرّخون أصولهم إلى اليمن.

[2]مصطفى كان، "قصة الإسلام في مالي وإمبراطورية السونغاي،" ***قصة الإسلام***، متوفر في http://islamstory.com/ar/%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8% (2015/06/04)

وهنالك عديد الأساطير الّتي تحدّثت حول تكوين هذه الإمبراطورية، حيث ترى مجموعة أنّ الفضل في تكوينها يعود إلى شخص اسمه "فارون ماكان بوتي" Faron Makan Boté، من قبيلة "سوركو" Sorko الّذي تحالف مع الصيادين الرّيّين والبحريين في كلّ من غاو وسوركو في إطار اتّحاد رسمي، وذلك بـ" كانتا" Kanta، وأسّس سلطته على أمّة من المزارعين في منطقة "تيلابيري" Tillabéry. وهناك من يرى أنّ تكوينها يعود إلى حوالى عام 500 ميلادي، إذ جاء أمراء بربر وعرب اليمن إلى ضفاف نهر النّيجر وتمكنّوا من تخليص سكانها (الصّيادين السوركو، والفلاحين الغابديين Gabidi) من إرهاب وثن – في شكل سمكة– كانوا يعبدونه، والّذي كان السوركو يستخدمونه لابتزاز السّكان الغابديين.

وتولّى العرش "زا ألميان" Za Aliamen من 1009 (في كونكيا Konkya في جزيرة في النّيجر) إلى حوالى 1335. وفيما بعد تحوّلت العاصمة نحو مدينة "غاو" Gao مع الحاكم الخامس عشر "ضياء قصي" Dia Kossai، وكان أوّل دخول الإسلام للدولة.

وبعدها أصبحت غاو في القرن الحادي عشر مركزا تجاريا مهمّا وأكثر غنى من غانا نفسها. وفي 1325، استولى عليها شخص اسمه "موسى كونكون" Moussa Kankon ، وقد تمكّن أمراء السّنغاي "علي كولن" Ali kolen، و"سليمان نار" Souleiman Nar، من الفرار بعد موت موسى كونكون، وعُيّن علي كولن ملك على غاو وأخذ لقب "سوني"، وأسّس لسلالة السّوني أو السّي (sonni/si).

وبالتّالي، فقد حكم "علي سوني" في الفترة الممتدة ما بين 1464–1493،[1] وكان خبيرا في السّحر، وزعيم حرب شجاعا، لكنّه في المقابل كان كافرا، ملحدا، وقاسي المعاملة دون رحمة، حيث اضطهد العلماء ورجال الدّين الّذين كان يشتبه في تواطؤهم مع البّدو الصّحراويين. وفي 1468، سيطر على تمبكتو، وفي 1473 استولى على "دجيني" Djenné . ثمّ "الماكينا" Macina، والفولاني، خاصة "السونغاي" Songaré، وهكذا سيطر على المنطقة إلى غاية منحدرات "بانديا‌غارا" Bandiagara، وتحديدا

[1]. ***المرجع نفسه***، ص ص. 84– 88.

"غورما" Gourma، حيث توفيّ عام 1493 وبعد عشر سنوات من الحملات الاستعمارية جعل نفسه سيّد وادي البحر الأوسط.

ثمّ فيما بعد حمّل الاهمال والقسوة اللّاتي كان يمارسهما "علي سوني" على رعاياه إلى عدم تعيين ابنه ملكا خلفا له، بل تمّ تعيين أحد مساعديه الساراكولي وهو "محمد توري"Mammadou Touré، والّذي شغل قبل ذلك حاكما على "هومبوري" Hombori، وقد حكم تحت اسم "أسكيا محمد" في الفترة الممتدة ما بين (1493-1528). وكان معروفا بطيبته، ودعمه للعلماء المسلمين، حيث كان يستشيرهم في القرارات الكبرى. ومنذ بداية حكمه أدّى فريضة الحج إلى مكة المكرمة عام 1496، ورافقه في الرّحلة 500 راكب و1000 من المشاة وحمل معه 300.000 قطعة من الذّهب، وقد وزّع ثلثها كصدقات هناك، كما أسّس في المدينة المنورة مؤسسة خاصة بالحجاج السّودانيين. وهذا ما جعله يحظى بلقب الشّريف الكبير في مكة، ويحصل على شارة الخليفة (قبعة خضراء وعمامة بيضاء وسيفا).[1]

وبعد عودته من مكة، قام بحملة ضدّ "الموسي" Mossi في "ياتنغا" Yatenga، وقد جلب بانتصاره عديد الأسرى الّذين اعتنقوا الإسلام. ثم انتصر أيضا على "غالام" Galam أي على حساب إمبراطورية مالي. وسيطر على مناجم الذّهب عام 1528، لكن ابنه الأكبر موسى قاد مؤامرة ضدّه وهو ما أجبره على ترك السّلطة برغم أنّ الإمبراطورية كانت قد وصلت ذروة التّقدم معه.

وفيما يتعلق بمسألة تنظيم للمملكة، فقد أخذ شكلين؛ سياسي واقتصادي:

- **التنظيم السياسي والإداري:**

نظّم الأسكيا محمد الإمبراطورية بشكل محكم، حيث نجد في رأس الهرم إمبراطور، وأنشأ جيشا محترفا عمل تحت قيادة "دينا كوي" Dyna Koy. كان الجيش مقسما لعدّة هيئات، وقد كانت واحدة منها تعمل بمثابة حرس للإمبراطورية، والباقي توزّع على المقاطعات، هذه الأخيرة الّتي يتمّ إدارة كلّ واحدة منها

[1].عبد الله عبد الرزاق، ***انتشار الإسلام في غرب أفريقيا*** (مصر: دار الفكر العربي، 2006)، ص ص. 19-21.

من طرف حاكم يلقّب بـFari . وكان الأكثر أهمية بين هذه الحكام هو الملقب بـ Fari Gourma حيث أنّه يكون مسؤول على مقاطعة تعتبر مخزن الإمبراطورية. هناك أيضا "الهاي كوي" Hi Koy، وهو شبيه بوزير خاص بالملاحة النّهرية، ويتم تعيينه دائما من السوركو. كما نجد أيضا الـ Fari Mondyo، وهو المفتش العام للجباية على الضرائب، والـ Horé Farima وهو الكاهن الخاص بعبادة الأسلاف والأرواح.[1]

- **التنظيم الاقتصادي:**

شجع الأسكيا محمد التجارة والتعليم القرآني، الّذي جلب الشهرة والثروة إلى مدينة غاو، أولاتا، وخاصة تمبكتو ودجيني. كما استمدت الإمبراطورية ثروتها أيضا من تربية المواشي وزراعة الأرز في الأراضي الواسعة الّتي تمّ أخذها من الأراضي المفتوحة وإهدائها لكبار الشّخصيات والعلماء المسلمين، وكان يعمل عليها العبيد الّذين تمّ جلبهم. كما تقوم الممالك التابعة لهم أيضا بدفع جزية. أمّا الأسكيا محمد فكان مهتما جدا في تجارة الذّهب، العبيد والملح.

كان السّكان أيضا يقومون بدفع ضرائب باهضة على شكل كميات كبيرة من الحبوب والمواشي. وفُرضت ايضا ضرائب على كلّ الأسواق الكبيرة في الإمبراطورية. ولمنع الغشّ في تجارة الذّهب والملح تمّ اعتماد توحيد للأوزان والمقاييس، ولتحسين المنتوج تمّ العمل على وضع قنوات لتوجيه مجرى نهر النّيجر في عملية الزراعة.[2]

لكن فيما بعد تراجعت إمبراطورية السّونغاي وذلك لعدة أسباب داخلية وأخرى خارجية:

داخليا: فقد أصبحت الإمبراطورية غير منظمة في أعقاب الإطاحة بالأسكيا محمد، ونفيه إلى جزيرة من جزر النّيجر، وذلك من طرف أولاده (الأسكيا موسى، الأسكيا محمد بوكان [1531-1537]، الأسكيا إسماعيل [1537-1539]، الأسكيا إسحاق [1539-1549])، حيث أهدروا خزينة الإمبراطورية، وقتل

[1]. D T Niane, ***Histoire Génerale de L'afrique, IV L'Afrique du XII au XVI siécle*** (Paris : UNESCO, 2000), pp, 213-215.

[2] ***Ibid,.*** pp. 217-220.

بعضهم بعضا ونهبوا مقاطعتهم، وقد تمكنت الممالك التابعة لهم مثل تريكور Trikour من الثّورة ضدّهم والاستقلال، ممّا أدّى إلى ضعف الإمبراطورية خاصة مع انخفاض إنتاج الذّهب.[1]

خارجيا: أصبحت مناجم الذّهب التابعة للإمبراطورية تعاني من صعوبات مالية مع المغرب خاصة مع عودة قوة الملاحة الأوروربية، وبعد عديد المحاولات، تمكّن الجنود المغاربة تحت قيادة "باشا جودر" من هزم "السونراي" Sonrai في "تومبيدي" Tombidiعام 1591، أين قُتل الأسكيا إسحاق، ثمّ احتلوا غاو وتمبكتو. وهكذا سقطت إمبراطورية السونغاي مع الأسكيا.

وعُرف على هذه الإمبراطورية أنّها كانت أكثر إحكاما من حيث التّنظيم السّياسي ممّا كان عليه الحال في عهد إمبراطورية مالي، وأنّها بلغت أوجّ مراحلها الذّهبية عام 1493 عندما استولى على السّلطة محمّد تورودو. حيث أنّه عمل على الحفاظ على الأخلاق العّامة والتّعاليم الإسلامية. [2] وهنا بدأ توجّه دولة "سنغاي" للتوّسع على حساب دولة مالي الإسلامية، والّتي بدأ يدّب فيها الضّعف والانحلال مع السُّنّي* سليمان دام، بل أيضا داخل عاصمتها وقام بتخريبها. [3]

---

[1]. Christian Roche, ***op. cit.,*** pp. 3-5.

[2]. حمدي عبد الرّحمن حسن، ***مرجع سابق***، ص ص. 79-80.

* هو لقب استعمله لأوّل مرّة علي كولن، الذي أسّس مملكة في سنغاي عام 1335.

[3] ***Loc.cit.***

عنوان الخريطة رقم (03): حريطة توضح حدود مملكة السونغاي

المصدر:

https://www.google.dz/search?q=%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9+%D8%A7%D9%

المطلب الثاني: الميراث الاستعماري لدولة مالي

في نهاية القرن التّاسع عشر، أخضع الفرنسيون هذه المنطقة إلى استعمارهم، تحت قيادة الجنرال "لويس فيدآرب" Louis Faidherbe، وجعلوها جزء من السّودان الفرنسي، وهي التّسمية الّتي أُطلقت عليها 18 أوت 1890، واختيرت كايس Kayes كعاصمة لها. ثم في 1892 نصب على رأسها العقيد "لويس أرشينار" Louis Archinard كأول حاكم لها. وفي 17 أكتوبر 1899 تحولت العاصمة من كايس إلى باماكو. ثم بعد ذلك تم إدراجها في عام 1920 تحول اسم المستعمرة الفرنسية إلى "السودان الفرنسي" وانضمت بذلك باماكو للمجموعة الفرنسية. ثمّ في سنة 1946 منح السودان مرتبة الولاية في الاتّحاد الفرنسي، وأصبح السّودان الفرنسي جمهورية ذات حكم ذاتي في إطار المجموعة الفرنسية سنة 1958.

واعتمد النظام الفرنسي في مالي على الإدارة المركزية المباشرة التي شغل فيها الفرنسيون معظم الوظائف الرئيسية، وانفردوا بوضع السياسات التي احتفظت فيما بعد ولحدّ الآن العمود الفقري للوجود الفرنسي فيها، بخلق فئة من الفرانكفونيين من جهة، والإبقاء على تواجدها الأمني والاقتصادي، من جهة أخرى. إضافة إلى ترسيخها للغة الفرنسية فيها حيث تعتبر اليوم هي اللّغة الرّسميّة للبلاد يستخدمها نحو 80% من السّكان، إضافة للعديد من اللّهجات القبلية.[1]

ثم استقلت فيما بعد مكونة مع السّنغال "فيدرالية مالي"، وذلك في 22 سبتمبر 1960، لكن بعد أشهر قليلة وبالتحديد أوت من نفس السّنة انسحبت السّنغال، وتغيّرت التّسميّة إلى جمهورية مالي. إذن فجمهورية مالي الّتي أنشأت بعد الاستعمار هي دولة إسلامية تقع في غرب أفريقيا وعاصمتها باماكو، تحدّها من الشّمال الشّرقي الجزائر، ومن الشّرق النّيجر، وجنوبا كلّا من بوركينافاسو والكوت ديفوار وغينيا، أمّا جنوبا فتحدّها كلّ من السنغال وموريتانيا. إحداثيتها الجغرافية تمتد من درجة 17° شمالا و4°

[1]. رأفت صلاح الدّين ،"مأساة مالي... صوملة جديدة،" ***مجلة البيان*** ،ع. 308 (مارس 2013) ، متوفّر في (2015/02/20) http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=2591

غربا، وتمتد شمال خط الاستواء حتى مدار السرطان. تقدّر مساحتها بـ 1.241.238 كم²، حيث تبلغ مساحة اليابسة فيها 1.22 م²، أمّا مساحة المياه فتقدّر بـ 20.000 كم²، ورغم ذلك فليس لديها أيّ منافذ بحرية بل يحيط بها اليابس من جميع الجهات. يبلغ عدد سكانها حوالي 16.737.000 مليون نسمة، حسب إحصاءات 2014[1]. ويبلغ طول الحدود البرية في مالي 7243 كم، حيث تتحدّد طول حدودها مع الدّول المجاورة كما يلي:[2]

- طول حدودها مع الجزائر: 1376 كم.
- طول حدودها مع بوركينافاسو: 1000 كم.
- طول حدودها مع غينيا: 858 كم.
- طول حدودها مع الكوت ديفوار: 532 كم.
- طول حدودها مع موريتانيا: 2237 كم.
- طول حدودها مع النيجر: 821 كم.
- طول حدودها مع السّنغال: 419 كم.

وتُعتبر مالي أيضا ضمن منطقة السّاحل، التي تضمّ إضافة إليها كلّ من النيجر، بوركينافاسو، موريتانيا. تنقسم مالي إلى ثلاث أقاليم طبيعية وهي، الصحاري القاحلة في الشمال، السهول شبه الصحراوية في الوسط، أراضي الحشائش المنبسطة في الجنوب، مع مرتفعات جبلية قليلة تصل أعلى قمة

[1] .Indictors Mali, ***Trading Economics***, available from http://ar.tradingeconomics.com/mali/indicators (04/06/2015)

[2] « Mali, » ***Statistique mondiale***, disponible sur http://www.statistiques-mondiales.com/mali.htm (25/02/2015)

فيها إلى نحو 1.155 م فوق سطح البحر، وهي قمة جبل "همبوري تندو" في الجنوب.[1] يعتبر نهري السنغال والنّيجر هما النهران الرئيسان في جمهورية مالي، ما جعل سكانها في عيشهم يتمركزون في المدن والقرى الواقعة بالقرب من أوديتها.

الخريطة رقم (04): خريطة توضح التقسيم الإداري لجمهورية مالي.

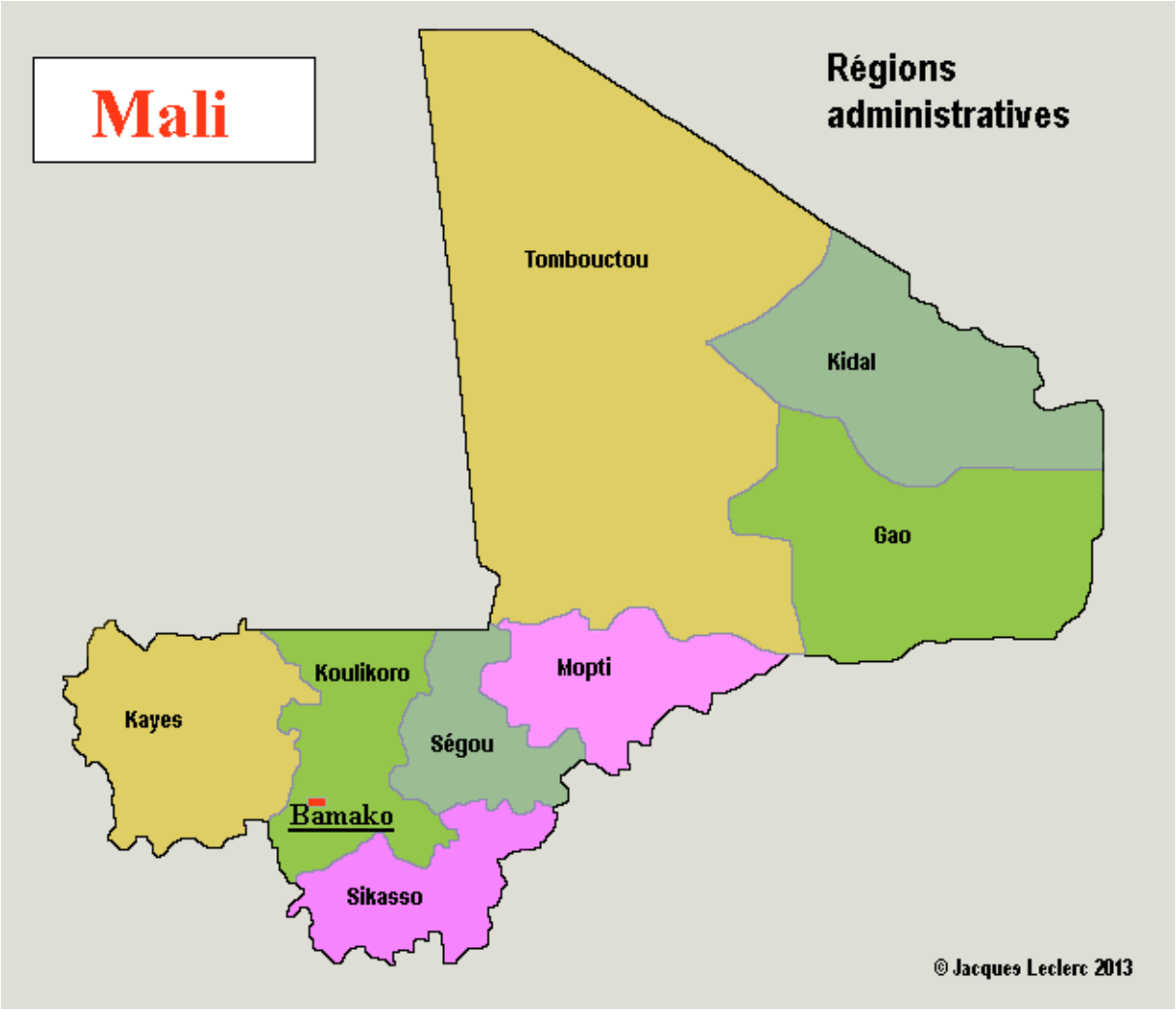

المصدر: http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/malicarte-admin.htm

[1] فهد العظامي، "مالي... جغرافيا،" ***مؤسسة آفران للدراسات البحوث***، متوفر في http://www.afran.ir/ar/modules/publisher/item.php?itemid=31 (2015/06/04)

ويجري نهر السنغال في الجنوب الغربي من مالي، في حين يدخل نهر النيجر في أراضي مالي قرب باماكو، ثم يتجه نحو الشمال الشرقي في دلتا الداخلية، وهي أكثر الأراضي خصوبة مالي. ويبلغ طول نهر النيجر داخل الأراضي المالية 1870 كم، أمّا نهر السنغال فيبلغ طوله 669 كم.[1]

وأمّا إداريا فتنقسم مالي إلى ستّة مقاطعات إدارية هي: تومبوكتو Tombouctou، كيدال Kidal، غاو Gao، موبتي Mopti، كايس Kayes، سيكاسو Sikasso، سيغو Ségou، باماكو Bamoko.

ويتراوح مناخ جمهورية مالي بين المناخ شبه مداري وجاف بصفة عامة؛ فهو حار جاف خلال الفترة من فيفري إلى جوان، ومطر ورطب إلى معتدل خلال الفترة من جوان إلى نوفمبر، وبارد وجاف خلال الفترة من نوفمبر إلى فيفري، وعليه تمتلك مالي ثلاث مناطق مناخية هي:

- منطقة السّافانا المدارية في الجنوب.
- منطقة الإستبس شبه الجافة في الجزء الأوسط.
- الجزء الشمالي المكوّن من سهول رملية جافة.

وأيضا تتنوّع تضاريس مالي بين أراضي منبسطة وسهول متموّجة تغطيها الرّمال في الشّمال، أمّا سهول الجنوب فهي قاحلة، إضافة إلى تلال وجبال وعرة في المناطق الشّمالية الجنوبية. ومن أهم موارد الثروة الطبيعية في جمهورية مالي الذهب، الفوسفات، الملح، الحجر الجيري، اليورانيوم، الجبس والجرانيت، الحديد والمنغنيز، القصدير والنّحاس. وأغلب هذه المعادن لم يُستغل بعد، ما جعلها عرضة للكثير من الأطماع في استغلالها.[2]

---

[1]. ***المكان نفسه.***

[2] « Geographique du Mali, » ***Emargence***, disponible sur http://www.emergence-mali.com/geographie.html (04/06/2015)

المبحث الثاني

الأبنية السياسيـــــــــة والاقتصاديـــــــة في مالي

ورثت دول أفريقيا ما بعد الاستعمار عديد المشكلات أهمها مشكلة إقامة دولة وتحقيق التّنمية. ويتعلّق ذلك بعدم وجود قواعد مرسخة لممارسة وانتقال السلطة، وعدم وجود استقرار على مستوى المؤسسات السياسية، الأمر الذي جعل الانقلابات العسكرية السمة البارزة للأنظمة السياسية الأفريقية. وهو ما أثر على الجانب التنموي، حيث انتشار الفقر والمجاعات والأمية، وتدني مؤشرات التنمية البشرية بشكل عام. لذلك كان لزاما عليها التوجه نحو عملية بناء الدولة من أجل الخروج من هذه المشاكل.

ويعتبر "فرانسيس فوكوياما" Francis Fukuyama من أبرز من تحدث عن مسألة "بناء الدّولة" State building على أنّها عملية تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي.[1] وعملت مالي –على غرار باقي الدّول الأفريقية– توجهت بعد الاستقلال من أجل ذلك معتمدة على البعدين السياسي والاقتصادي، فهما حسب فوكوياما أيضا يمثلان البنية الأولى لتكريس عملية بناء الدّولة، فبالنسبة للبناء السياسي فإنّه يوفر الثقة بين الحاكم والمحكومين، وشرعية السلطات الحاكمة، على اعتبار أنّ المؤسسات السياسية مرتكزا أساسيا من مرتكزات عملية البناء. ومن الناحية الاقتصادية يعدّ الرّفاه من الغايات الكبرى التي تسعى الدّولة لتحقيقها فهو حجر الزاوية في بنائها الاقتصادي والاجتماعي، لأنّها تعني إيجاد تنظيم أسس دولة مؤمنة بالرفاه الاقتصادي أولا، وثانيا وجود مجتمع يتفاعل مع الرّفاه.

[1] فرانسيس فوكوياما، ***بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين***، ترجمة مجاب الإمام (الرياض: العبيكان للنشر، ط. 1، 2007)، ص. 11.

وسيعالج البمحث عملية بناء الدّولة في مالي في مطلبين. ففي المطلب الأول تعالج الدّراسة البناء السّياسي لدولة مالي؛ بإبراز المراحل السّياسيّة الخمس الكبرى في التّاريخ السّياسي للدولة، ومختلف التغييرات التي صاحبت كل منها والأزمات التي مرّت بها البلاد مع كلّ مرحلة. إضافة إلى توضيح البناء الدّستوري للدّولة؛ بتحديد السّلطات الثّلاث في البلاد والعلاقات بينها، وإبراز مظاهر الحياة السّياسيّة للبلاد والقوى الفاعلة فيها ومصالحها. وتعالج الدّراسة في المطلب الثّاني البناء الاقتصادي لدولة مالي بالتّعرض خصائص اقتصادها: من زراعة وصناعة وتجارة.

المطلب الأول: البناء السّياسي لدولة مالي

مالي هي دولة ذات نظام شبه رئاسي جمهوري، تعمل المؤسسات فيها وفق دستور 1992، الّذي أُقرّ في 12 جانفي مع الجمهورية الثالثة، وبدأ العمل به رسميا في 25 فيفري من نفس السّنة. إذ جاء فيه أنّ رئيس الدّولة هو قائدها ويُنتخب لمدّة خمس سنوات، وأنّ الوزير الأوّل وباقي الوزراء يتمّ تعيينهم من طرفه. ويتكوّن البرلمان من غرفة واحدة هي الجمعيّة الوطنيّة، وينتخب نوّابها لمدّة خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر، وتضّم 147 نائبا. ويقود الحكومة الوزير الأوّل، وهو المسؤول عنها أمام الجمعيّة العامة. بالنّسبة للنّظام القانوني في مالي فهو مستمد من القانون المدني الفرنسي، والقانون العرفي المعمول به داخل الإثنيات والقبائل. وآخر تعديل تعرّض له هذا الدّستور كان في 1999.[1]

[1] Cheick Oumar Diarrah, ***Le Mali de Modibo Keïta*** (Paris : L'harmattan, 1986), p p. 38-66.

ولقد عرفت مالي خمس مراحل كبرى في تاريخها السّياسي منذ الاستقلال:

- **الفترة (1960-1968):**

هي فترة نظام الرّئيس "موديبو كايتا"* Modibo Keita، ليكون بذلك أوّل رئيس للجمهورية الماليّة. وقد كان الرّئيس كايتا من مؤسسي حزب التّجمع الدّيمقراطي الأفريقي (RDA)، حيث شغل منصب أمينا عاما له، وقد نجح كايتا في إقامة علاقات ودّ قوّية مع عديد الدّول الأفريقية الدّاعمة لحريّة الشّعوب وفي مقدمتها مصر، كما أنّه كان من أكبر الدّعاة إلى إقامة اتّحاد بين دول غرب أفريقيا، والّذي لم يسانده فيه سوى السّنغال،[1] فأعلنوا في سنة 1959 تشكّل الاتّحاد تحت اسم "اتّحاد مالي"، ترأّسه كايتا نفسه، إلاّ أنّ هذا الاتّحاد لم يعمّر طويلا بسبب الخلافات في وجهات النّظر،[2] فأصبح بعدها أول رئيس لجمهورية مالي، وذلك في 20 سبتمبر 1960.

كما شاركت في مالي برئاسة كايتا في مؤتمر الدار البيضاء 1961، ومؤتمر "أديسا أبابا" Adessa Béba لعام 1963، الّذي انبثقت عنه منظمة الوحدة الأفريقية. وفي عام 1964 أعيد انتخاب كايتا للمرّة الثّانيّة رئيسًا للجمهوريّة.

اتّسم حكم موديبو كايتا بمحاولات جادة من أجل حلّ المشكلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في البلاد، حيث أنّه عمل على توجيه البلاد تدريجيا نحو النّمط الاشتراكي في الاقتصاد، بداية بالزّراعة والتّجارة، وذلك بإنشاء في أكتوبر 1960 الشّركة الماليّة للاستيراد والتّصدير (SOMIEX)، والتي احتكرت

*ولد في 4 جوان 1915، بباماكو عاصمة مالي، وهو من الماليكي مسلم. توفيّ في معتقل "جيكوروني" Djikoroni في 16 ماي 1977، وذلك نتيجة تسميمه.

[1]. ***Loc. cit.***

[2]. حسن البدوي، "موديبو كايتا،"***المؤرخ،*** متوفّر في

(2015/05/08) http://hassanelbadawy.arabblogs.com/archive/2008/8/653725.html

تصدير المنتجات المالية واستيراد السّلع المصنعّة والمنتجات الغذائية (السّكر، الشاي، الحليب...) وتوزيعها داخل البلاد. كما أنشأ عملة مالية خاصة وهي الفرنك المالي، وذلك عام 1962، لكنّه واجه في البّداية الكثير من الصّعوبات المتعلّقة بالتّضخم.[1]

وعلى المستوى السّياسي، قام الرّئيس موديبو كايتا بسرعة في سجن معارضيه، مثل: "فيلي دابو سيسوكو" Fely Dabo Sissoko و"حمادون ديكو" Hammadoun Dicko النّائب السّابق الّذي مثل مالي (إبّان الاستعمار) في الجمعيّة العامة الفرنسيّة. في عام 1967، قامت "ثورة نشطة" ممّا أدّى إلى تعليق الدّستور وإنشاء اللّجنة الوطنية للدّفاع عن الثّورة (CNDR). وأغلب الأحداث تشير إلى أنّ السّبب في ذلك يعود إلى إنشاء الحكومات في ذلك الوقت "ميليشيات شعبيّة" لتخويف الشّعب، إضافة إلى انخفاض سعر الفرنك المالي في نفس السّنة. إذن، فإنّ تردّي الأوضاع والنّزاعات الدّاخليّة في مالي أدّت إلى قيام بعض الضّباط بانقلاب عسكري عليه في 19 نوفمبر 1968، فتمّت الإطاحة بحكمه، وتولّى مكانه الجنرال موسى تراوري.[2]

وبالتّمعن في فترة حكم موديبو كايتا يلاحظ أنّه قد ركّز على مجموعة من المحاور في سياساته:

- التركيز على استعادة أمجاد إمبراطورية مالي القديمة باستعادة حضارتها الإسلامية.
- إقامة علاقات طيّبة مع باقي الدّول الأفريقية الدّاعمة لحريّة الشّعوب، فقد كان من أوّل الدّعاة لإقامة اتّحاد لدول غرب أفريقيا.
- السّعي لحلّ لمشكلات البّلاد الاقتصادية.

[1]. Francis G. Snyder, « The Political Thought of Modibo Keita, » ***The journal of Modern African Studies,*** vol., 5, no., 1 (May 1967), pp. 79-106.

[2]. Modibo Diagouraga, ***Modibo Keita : un destin*** (Paris : Le Harmattan, 2005), p. 174.

- **الفترة (1968-1991):**

في هذه الفترة ترأس البلاد الجنرال "موسى تراوري"* Moussa Traoré، وهو الّذي كان على رأس مجموعة الجنود الّتي أطاحت بالرّئيس السّابق موديبو كايتا في 19 نوفمبر 1968، ليصبح بعدها رئيسا للجنة العسكريّة للتّحرير الوطني ثم رئيسا للدّولة. وقد حول تراوري البلاد إلى نظام بوليسي بقيادة الجنرال "تيكورو باغايوغو" Tiécoro Bagayoko، وتمّ حظر النشاط السياسي. كما تمّ التّخلي عن النّظام الاشتراكي الاقتصادي الّذي تبنّاه الرّئيس السّابق كايتا. ففي عام 1974، وافق الرّئيس تراوري على دستور جديد يؤسّس للجمهوريّة الثّانيّة.

وفي عام 1977، توفي الرئيس السابق موديبو كايتا في ظروف غامضة، مما أدّى إلى تعبئة شعبية قوية، جوبهت بالعنف من قبل النّظام العسكري، خاصة أنّ الرّئيس تراوري أُتّهم بالتّخطيط مع أعوانه من أجل قتله. حاول معالجة الأمور من خلال قيامه في 28 فيفري 1978 باعتقال كلّ من تيكورو باغايوغو، مدير الأمن الوطني، و"كيسيما دوكارا" Kissima Doukara وزير الدفاع بتهمة التّحضير للمؤامرة. كما أنّه اقترح الذّهاب نحو الانفتاح السّياسي ما سمح له بالحصول على دعم بعض المثقّفين الماليّين، أمثال ألفا عمر كوناري، الّذي أصبح فيما بعد منصب وزير الفنون والثّقافة لمدّة سنوات. فأنشأ في 1979، حزب الاتّحاد الدّيمقراطي للشّعب المالي (UDPM)، كحزب وحيد، وكذلك أنشأ الاتّحاد الوطني لنساء مالي، والاتّحاد الوطني لشباب مالي، كمنظمات يمكن أن ينضمّ إليها كلّ النّساء والشّباب.[1]

*ولد في 25 سبتمبر 1936، بمدينة "سيبيتو" Sébétou، بإقليم كايس، وهو من عائلة مالينكية.

[1]. Tanguy Berthemet et Fabrice Nodé- Langlois, « Cheikh Diarra, la trajectoire imprévue, » ***Le Figaro,*** 4 Mai, 2012. Disponible sur http://www.lefigaro.fr/mon-figaro/2012/05/04/10001-20120504ARTFIG00594-cheick-diarrala-trajectoire-imprevue.php (31/5/2015)

وفي 1980، تمّ قمع مظاهرات طلّابية توفيّ على إثرها قائدها "عبدول كريم كامارا" Abdoul Karim Kamara تحت التّعذيب في 17 مارس من نفس السّنة. وفي عام 1990، تمّ تأسيس المؤتمر الوطني للمبادرة الدّيمقراطية (CNID)، من طرف المحامي "مونتانغا تال" Mountanga Tall، والتّحالف من أجل الدّيمقراطية في مالي (ADEMA) من طرف عبد الرّحمن بابا؛ هاتان الجمعيتان قاموا بالإضافة إلى جمعية التّلاميذ والطّلبة في مالي (AEEM)، وجمعية حقوق الإنسان (AMDH) بالمحاربة ضدّ نظام موسى تراوري والمطالبة بنظام قائم على التّعددية الحزبية. لتبدأ المظاهرات ضدّه في 22 مارس 1991، في البداية تمّ قمعها دمويًا، لكنّها في الأخير نجحت في الإطاحة به في 26 مارس 1991، بعد ثلاث وعشرين سنة من السّلطة المطلقة. وتمّ تأسيس اللّجنة الانتقالية بقيادة الرّئيس المقدّم "أمادو توماني توري" Amadou Toumani Touré. وحكم في 1993 على الرئيس السّابق موسى تراوري بالإعدام، لكن فيما بعد خُفّفت عقوبته إلى السّجن مدى الحياة. وأخيرا تمّ العفو عنه في عام 2002.

ومن الناحية الاقتصادية نجد أنّه وبالنظر إلى عملية النهب التي كانت تتم على مستوى الإدارة تمّ تحويل الانتباه نحو المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلاد، فوافقت الحومة على تحرير سوق الحبوب وإصلاح النظام المؤسسي للدولة، في ظل الحوافز التي قدمها صندوق النقد الدولي.

- **الفترة (1992-2002):**

أنتخب "ألفا عمر كوناري"* Alpha Oumar Konaré رئيسا لدولة مالي في أفريل 1992.[1] وذلك كمرشح عن حزبه "الإتحاد من أجل الديمقراطية في مالي" ADEMA (Alliance pour la

*ولد في 2 فيفري 1946، بمدينة كايس في مالي.

[1]. « Union africaine : Alpha Oular Konaré, le retour, » ***Jeune Afrique,*** 24/07/2013, disponible sur http://www.jeuneafrique.com/Article/JA2741p008.xml3/diplomatie-ua-gypte-maliunion-africaine-alpha-oumar-konar-le-retour.html (05/04/2015)

(Démocratie au Mali، فكان واحدا من الأساسيين الذين أعلنوا الحركات المعارضة وتوجهوا للبحث عن تطبيق الديمقراطية في مالي. أُنتخب رئيس أول مرة في أفريل 1992، بعد فترة التحول نحو الديمقراطية التي قادها أمادو توماني توري. فكان بذلك أول رئيس يخرج مالي من حالة النظام العسكري التي كانت تعيشها البلاد قبله. ثم حاز على العهدة الثانية في 1997، لكنه ونظرا لاحترامه للدستور المالي الذي لا يعطي الحق للرئيس إلاّ بعهدتين، فلم يترشح لعهدة ثالثة ولم يمسس الدّستور المالي، ما تمّ الترحيب به في المستوى الدّاخلي وعلى المستوى الدّولي.[1]

فعلى المستوى الوطني، تميز بعمله من أجل تطبيق الديمقراطية في مالي (بالرغم من الصعوبات التي كانت في الانتخابات العامة في 1997)، حيث أنّه أول من حرّر وسائل الإعلام، فازداد بذلك عدد الجرائد والقنوات الإذاعية الخاصة، تنفيذ اللامركزية. وفي الجانب الاقتصادي، قام بتعديل النظام النقدي، الذي كان موجودا منذ ثلاثون سنة، حيث في 12 جانفي 1994، انخفضت قيمة العملة في مواجهة العملة المحلية بنسبة 50% عن الفترة السابقة، وهو ما أدّى إلى ارتفاع بـ 6% في نفس السنة في معدل النمو الاقتصادي. هذا التغيير سمح بزيادة عائدات الفلاحين من تصدير منتجاتهم، كما ازدهرت تجارة الفواكه والخضر بشكل كبير، كما أصبحت مالي إحدى أهم موردي الماشية في الكوت ديفوار. وعرف النشاط التجاري علامات انتعاش واضحة، خاصة في مجالي النسيج وقطاع التعدين. لكن بالرغم ذلك بقيت بعد الصعوبات الاقتصادية موجودة وأعاقت هذا التوجه، خاصة الفساد.[2]

أمّا على المستوى الدولي فقد عمل على تحقيق السلام في القارة الأفريقية والدعوة إلى ضرورة التكامل الاقليمي، فكان رئيسا للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (CEDEAO)، وللاتحاد

[1] R-J Lique, « Alpha Oumar Konaré- biographia , » ***Afrique exprress,*** disponible sur http://www.afrique-express.com/afrique/mali/alpha-konare.html (05/06/2015)

[2]. Cristophe Cassiau-Hauria, « alpha Oumar Konaré, » ***Africultures***, disponible sur http://www.africultures.com/php/?nav=personne&no=13092 (20/02/2015)

الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA)، وذلك بين 1999 و2000.[1] وفي عام 2002، احترم ألفا عمر كوناري الدستور المالي الذي ينص صراحة على عدد العهدات الرئاسية (عهدتين)، وقد نجح فيها أمادو توماني توري في الانتخابات.

- **الفترة (2002- 2012):**

تسلم "أمادو توماني توري"* Amadou Toumani Touré الحكم في مالي لعهدته الأولى في 8 جوان 2002، وقد وصفت فترة رئاسته على أنّها غير عادية، حيث أنّه لم يكن منضم إلى أيّ حزب بل ترشح للرّئاسة حرّا، كما شملت حكومته كلّ أحزاب الناشطة على السّاحة السّياسيّة في مالي. كما ترشح لعهدة ثانية في 2007،[2] أين حصل في هذه المرة على دعم عدد كبير من الأحزاب السياسية، مثل التّحالف الّذي أقامه أربعة أحزاب من أجل دعمه (التحالف من أجل الديمقراطية في مالي وحزب التضامن والعدالة والاتحاد من أجل الجمهورية والديمقراطية داخل التحالف من أجل الديمقراطية والتقدم)، وحصل على دعم المواطنين وعديد الجمعيات، وتمّ انتخابه رئيس في 29 أفريل 2007. لكنه أيضا أنهى فترة حكمه بانقلاب الجيش ضدّه في 2012. حيث كان ذلك من خلال مجموعة من المتمردين أطلقوا على أنفسهم اسم "اللجنة الوطنية لاسترداد الديمقراطية واستعادة الدولة"، بقيادة القائد "أمادو سانوغو"

[1]. « Union africaine : Alpha Oular Konaré, le retour, » ***op. cit.***

*ولد في 4 نوفمبر 1948 بمدينة "موبتي" Mopti، كان جنرالا في الجيش المالي. يلقب بجندي الديمقراطية.

[2]. Radio France international, Frédéric Garat, Christophe Biosbouvier, Invité Afrique, France, (22 Janvier 2011)

Amadou Sanogo، ليقود البلاد في إطار فترة انتقالية بداية من 29 أفريل 2012 "ديانكوندا تراوري"* Dioncounda Traoré. والذي أعلن رسميا بعدها في 8 أفريل 2012 عن استقالته من مهامه الرئاسية.[1]

وكان قد تولى الفترة الأنتقالية "ديانكوندا تراوري" بمقتضى تسوية أفريقية بقيادة المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، تنازل على إثرها الإنقلابيون عن السلطه لصلاحه، كما تمّ الاتفاق على قيادته البلاد إلى حين إجراء انتخابات جديدة.[2]

وحاليا يحك البلاد الرئيس ابراهيم بوبكر كايتا* منذ 4 سبتمبر 2013، بعد أن شغل منصب رئيس الوزراء ورئيس الجمعية الوطنية في فترة سابقة قبل أن يتم انتخابه رئيسا للبلاد.

*ولد في 23 فيفري 1942، وهو سياسي ودبوماسي مالي تولي عديد المناصب والمسؤوليات، حيث يتزعم منذ 2000 كالتحالف الوطني من أجل الديمقراطية الذي ناضل ضد الحكم العسكري للرئيس الأسبق موسى تراوري

[1]. AFP, « Mali : le président Touré démissionne », ***Le Figaro***, 8 avril 2012, disponible sur http://www.lefigaro.fr/flash-actu/2012/04/08/97001-20120408FILWWW00170-mali-le-president-toure-demissionne.php (11/09/2014)

[2] « Dioncounda Traoré- présidevce, » ***Bamako.com***, disponible sur http://www.abamako.com/QUI/profil.asp?id=12 (05/06/2015)

*من مواليد 29 جانفي 1945، حاصل على درجة الدكتوراه في التاريخ، وأخرى في العلوما السياسية والعلاقات الدولية. كان أستاذا جامعيا بالجامعة الفرنسية وباحثا في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي (CNRS)، ثم عاد إلى مالي ليصبح مستشارا فنيا لصندوق التنمية الأوربي، ثم مديرا لمنظمة دولية غير حكومية تساعد الأطفال في العالم النامي اسمها "أرض الإنسان"، ليصبح بعدها رئيسا للبلاد.

وفيما يخصّ السّلطات الثلاث في مالي، فهي مقسمة إلى ثلاث سلطات تنفيذية وتشرعية وقضائية:

- **الهيئة التنفيذية:** تتكوّن من

- **رئيس الجمهورية:**

وهو قائد البلاد، ومن يضمن استقلاله الوطني وسلامة إقليمه، كذلك يضمن احترام البلاد للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، التي تنضم إليها. كما يعمل على ضمان سير السلطات العامة، ويضمن استمرارية الدولة. كما أنّه هو القائد الأعلي للبلاد. ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشعبي المباشر، لفترة رئاسية مدتها خمس سنوات، ويحق له الترشيح لعهدة ثانية. وهذا ما وضّحته المادتان التّاسع والعشرون والثلاثون من الدستور المالي.[1]

وحددت مهامه بصلاحيته في تعيين رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة ورئاسة مجلس الوزراء. كما يقوم باعتماد السفراء والمبعوثين الخاصين إلى الدول الأجنبية. إضافة إلى سلطة إصدار القوانين التي اعتمدتها الجمعية الوطنية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نقلها إلى الحكومة. وهو الوحيد الذي يتمتع بسلطة إعلان حالة الطوارئ والحصار، أو اتخاذ التدابير الاستثنائية في إطار ما حدده الدستور، وذلك إذا كانت سلامة الدولة أو مؤسساتها مهددة بالمساس.

ويعتبر أيضا هو رئيس الأعلى للجيش، رئيس المجلس الأعلى، رئيس لجنة الدفاع الوطني، إضافة إلى رئيس المجلس الأعلى للقضاء.

[1] Republique du Mali, Constitution adoptée par referendum du 12 Janvier 1992 et par decret N° 92-073, 25 Fevrier 1992, p. 04, diponible sur http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/fr/ml/ml004fr.pdf (05/06/2015)

في حالة شغور منصب الرئاسة أو العجز المطلق أو الدائم للرئيس وذلك حسب الأصول المعمول بها من قبل المحكمة الدستورية، فإنّ مهام الرئيس يتم ممارستها من طرف رئيس الجمعية الوطنية إلى حين انتخاب رئيس جديد للجمهورية في مدة ما بين واحد وعشرون إلى أربعين يوم، وهذا حسب ماورد في المادة السادس والثلاثون من الدستور المالي.[1]

- **الحكومة (تتكون من رئيس الوزراء والوزراء):**

يُعين رئيس الجمهورية كل من رئيس الوزراء والوزراء أنفسهم، ويجتمعون في مجلس الوزراء برئاسته، والرئيس الحال للحكومة منذ جانفي 2015 هو "موديبو كايتا"، وحكومته تتألف من 29 عضو.

- **الهيئة التشريعية:**

تتكون الهيئة التشريعية في دولة مالي من مجلس واحد، هو الجمعية الوطنية، فهي الغرفة الوحيدة في البرلمان المالي. تتألف من 160 عضو، 147 عضوا منهم يجري انتخابهم بالاقتراع الشعبي المباشر، من خلال دوائر انتخابية، حيث يمثّل كلّ عضو دائرة انتخابية. أمّا باقي الأعضاء فينتخبهم الماليون المقيمون في الخارج، ومدة عضويتهم خمس سنوات. مهمتهم الأساسية هي مراقبة عمل الحكومة واعتماد قوانين التي يصدرها فيما بعد رئيس الجمهورية. رئيس الجمعية الوطنية الحالي منذ 2014، هو "إساكا سيديبي" Issaka Sidibé .[2] وتتكون هيئة الإدارة فيها من مكتبين، هما:

---

[1] Constutition malienne, ***op. cit.,*** p. 05.

[2]. Issa B Dembélé, « Assemblée nationale : Quatre groupes parlementaires pour la majorité et un seul pour l'opposition, » ***Mali Jet***, disponible sur http://malijet.com/actualite-politique-au-mali/93021-assembl%C3%A9e-nationale-quatre-groupes-parlementaires-pour-la-majori.html (29/12/2014)

- **مكتب الجمعية العامة:**

وهو مكتب التوجيه لكل خدمات الجمعية الوطنية، ما جعله يكون أهم هيئة فيها. يتم اختيار أعضاء المكتب عن طريق انتخابات تقام مع بداية الجلسة الأولى. ويضم فيه واحد وعشرين عضوا. الرئيس، نائب الرئيس، موظفين، وست أمناء برلمانيين.

- **مؤتمر الرؤساء:**

يرأسه رئيس الجمعية الوطنية، ويتكون من نائب رئيس، رؤساء المجموعات البرلمانية، رؤساء اللجان العامة، والمقرر العام للجنة المالية. حيث أنّ مهمة المؤتمر هي تقديم مقترحات ومناقشة جدول أعمال اليومي.

وأمّا الهيئات العاملة في الجمعية الوطنية، فهي: [1]

- **اللجان البرلمانية:**

يتم إنشاء هذه اللجان من أجل تحضير مداولات القانون في الجلسة العامة، أو من أجل ضمان وظيفة الرقابة السياسية، أو كذلك الرقابة الداخلية. وتتكون هذه اللجان من لجان عامة، لجان تحقيق ولجان رقابة.

- **المجموعات البرلمانية:**

وهي تمثل مجموعات تمّ تكوينها من قبل نواب وفقا لآرائهم وأهدافهم السياسية، وذلك من أجل تعزيز مثلهم العليا. كلّ مجموعة يجب أن تتكون على الأقل من خمسة نواب وفقا لما جاء في القانون

[1]. Zeïni Moulaye et Amadou Keita, ***L'assemblée nationale du Mali sous la troisième république*** (Bamako : Friedrich Ebert Stufutung, 2007) , p p. 22-33.

الداخلي. ويجب إحاطة رئيس الجمعية الوطنية بهذه التشكيلات البرلمانية كبيان سياسي موقع من طرف جميع الأعضاء في المجموعة.

- **الهيئة القضائية:**

- **المحكمة العليا:**

تمثل أعلى سلطة قضائية في مالي، وتتألف من ثلاث أقسام، قسم قضائي، قسم إداري وقسم الحسابات. تتكون من تسعة عشر عضوا، ينتظمون ضمن ثلاث دوائر مدنية ودائرة جنائية، ويتم تعيين القضاة من طرف وزير العدل في البلاد، وذلك لفترة مدتها خمس سنوات، كما ورد في المادتان الثالث والثمانون الرابع والثمانون من الدستور المالي.[1]

- **المحكمة الدستورية:**

هي مؤسسة تمّ اعتمادها في الجمهورية الثالثة، وذلك سنة 1992، تتكون من تسعة أعضاء بمنصب مستشارين، ثلاث أعضاء منهم يعينهم رئيس الدولة، وثلاثة من طرف الجمعية الوطنية،على أن يعيّن كلّ منهما على الأقل محاميين، والثلاثة الآخرين يعينون من طرف المجلس الأعلى للقضاء. مدة عملهم هي سبع سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، كما ورد في المواد من الخامس والثمانون إلى غاية المادة الرّابع والتسعون.[2] ومهمتها هي البت في دستورية القوانين، سواء القوانين العضوية أو النظام الداخلي للجمعية الوطنية والمجلس الأعلى للمجتمعات وللمجلس الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، قبل إصدارها. وضمان الحقوق الأساسية للفرد والحريات العامة.[3] كما أنّها هي الهيئة التي تنضم سير عمل

[1] Constutition malienne, ***op. cit.,*** p. 12.

[2] Constutition malienne, ***op. cit.,*** pp. 13- 14.

[3]. Stéphane Bolle, « La nouvelle cour constitutionnelle du Mali, » ***La Constitution en Afrique***, disponible sur http://la-constitution-en-afrique.org/article-16561005.html (13/04/2015)

المؤسسات ونشاط الحكومة. وتعمل أيضا المحكمة الدستورية على ضمان انتضام الانتخابات الرئاسية، البرلمانية وكلّ عمليات الاستفتاء التي تقوم بإعلان نتائجها. يجب أيضا على المحكمة الدستورية وضع حدّ لكلّ الاختلافات والتضاربات بين مختلف مؤسسات الدولة.

إنّ القرارات التي تصدرها المحكمة الدستورية لا يمكن الطعن فيها، ولها سلطة ملزمة على كلّ السلطات العمومية، الإدارية والدستورية، وعلى الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين. آخر تجديد لهذه المحكمة كان في 2 فيفري 2015.

- **المحاكم الفرعية(الجزئية):**

تتمثل في محكمة العدل العليا، ويقتصر اختصاصها على حالات الخيانة العظمى، أو الجرائم الجنائية التي يقترفها رئيس البلاد أو الوزراء، والذين تتهمهم فيها الجمعية الوطنية، وهذا ما ورد في المادتان الخامس والتسعون والسادس التسعون من الدّستور المالي.[1]

- **الأحزاب السياسية:**

وبالنّسبة لظهور الأحزاب السياسية في مالي فإنّها تعود إلى الفترة الاستعمارية، حيث لعبت دورا كبيرا في الحصول على الاستقلال في 22 سبتمبر 1960. ففي ظل الجمهورية الأولى، كان حزب "الاتحاد السوداني/ التجمع الديمقراطي الأفريقي" هو الحزب الوحيد الموجود في الدولة، وحتى بعد الانقلاب العسكري لـ "موسى تراوري" في19 نوفمبر 1968، كان تكوين الأحزاب السياسية ممنوعا في البداية، ماعدا وجود حزب واحد هو "الاتحاد الديمقراطي للشعب المالي"، الذي أُنشأ في 1976. لكن المطالبة بالتعددية الحزبية بدأت منذ 1990، فبقي موسى تراوري متمسكا بقراره، مما أدى إلى قمع

[1] Constutition malienne, ***op. cit.,*** pp. 14, 15.

الاحتجاجات من قبل النظام، وذلك قبل أن يقوم "أمادو توماني توري" بالانقلاب، ووضع لجنة انتقالية مهمتها كانت تأسيس جمهورية ديمقراطية تقوم على التعددية الحزبية، وذلك مع الجمهورية الثالثة.[1] إذن، منذ عام 1991، وبدأت مالي تعرف انفتاح نحو تأسيس عديد الأحزاب السياسية الّتي نشطت الحياة السياسية في مالي. واليوم، ينشط الحياة السياسية في جمهورية مالي واحد وتسعون حزبا، منها واحد وخمسون حزبا فاعلا ومؤهلا سياسيا تتلّقى الدّعم من سلطات دولة. من أبرزها:

- **التحالف من أجل التغيير الديمقراطي:** مجموعة سياسية تتكون أساسا من الطوارق في إقليم الشمال المالي.

- **التحالف من أجل الديمقراطية في مالي (ADEMA):** تأسس في 25 ماي 1991، بزعامة ديانكوندا تراوري. ذو إيديولوجية اشتراكية–ديمقراطية.

- **تحالف الجبهة من أجل الديمقراطية والجمهورية (FRD):** تحالف مجموعة من الأحزاب السياسية تشمل كلا من حزب التجمع من أجل مالي RPM، حزب من أجل التجديد الوطني PARENA. شُكّل هذا الحزب في الأساس لمعارضة ترشح أمادو توري للانتخابات الرئاسية.

- **الاتحاد السوداني/ التجمع الديمقراطي الأفريقي (US/RDA):** تأسس عام 1946، بزعامة ""محمد بصير كولغو" Mammadou Basir Golgo.[2] وهو الحزب الذي قاد استقلال مالي في 1960، ثم أصبح الحزب الوحيد تحت قيادة الرئيس "موديبو كايتا". تمّ حظره بعد الانقلاب العسكري الذي قاده موسى تراوري، وحبس جميع مؤسسيه، وعلى الرغم من ذلك بقي موجودا على الساحة السياسية، فقد ساهم

[1]. Daba Balla Keita, « LES acteurs du mouvement démocratique se souviennent, » ***Mali Kounda***, disponible sur http://archive.wikiwix.com/cache/?url=http://www.malikounda.com/nouvelle_voir.php?idNouvelle=20122&title=%5B9%5D (14/03/2015)

[2]. محمود حسين، "جمهورية مالي"، ***آفاق أفريقية***، ع. 26 (خريف 2007)، ص ص. 106-110.

في 1991 في سقوط النظام الاستبدادي في تلك الفترة، الذي كان بقيادة تراوري. بعد الدخول في التعددية الحزبية، تمّ تجاوزه من طرف أحزاب مثل التحالف من أجل الديمقراطية في مالي– الحزب الأفريقي من أجل التضامن والعدالة، ثم بدأ يتراجع تدريجيا، كما عرف عديد الانشقاقات منذ 1991، منها الجبهة من أجل الديمقراطية والاندماج الأفريقي (BDIA) وحزب الاستقلال والديمقراطية والتضامن (PIDS)، وغيرهم. أمّا رئيسه الحالي فهو "محمد بامو توري" Mamadou Bamou Touré.[1]

- **حزب التجديد الوطني Pareva:** بزعامة "تيبيل درام" Tiebile Drame.
- **التجمع من أجل الديمقراطية والعمال RDT:** بزعامة "أمادو علي نيانغادو" Amadou Ali Niangadou.[2]
- **التضامن الأفريقي من أجل الديمقراطية والاستقلال (SADI):** تمّ تأسيسه سنة 1996، لمعارضة "ألفا عمر كوناري"، تزعمه الأمين العام "عمر ماريكو" Omar Mariko.
- **التحالف من اجل تضامن تقارب مالي للقوى الوطنية ASMA-CEP:** أسس في 2007، بزعامة "سومايلو بوبي مايغا" Soumeylou Boubeye Maiga.
- **القوى البديلة من أجل التجديد والنهوض (FARE):** بزعامة "موديبو سيديبي" Modibo Sidibe.
- **التقارب من أجل تنمية مالي (CODEM):** بزعامة "حسين قندو" Housseyni Guindo.
- **حزب التنمية الاجتماعية والاقتصادية (PDES):** بزعامة "جميل بيطار" Jamille Bittar.
- **الحركة من أجل المصير المشترك (MODEC):** بزعامة "كونيبا سيديبي" Koniba Sidibe.

---

[1]. Ali Cissé, ***Mali : Une Démocratie à Refonder*** (Paris : L'harmatten, 2006), p. 44.

[2]. "النظام السّياسي في مالي،" ***موسوعة المقاتل،*** متوفر في (2015/03/15) http://www.moqatel.com/openshare/behoth/mali/index.html

- **المؤتمر الوطني من أجل المبادرة الديمقراطية (CNID):** تأسس عام 1990، بزعامة"مونتاغا تال" Mountaga Tall.

- **الحركة الوطنية من أجل التجديد (MPR):** تأسس عام 1995، بزعامة "شوغيل كوكالا مايغا" Choguel Kokalla Maiga. وهو الزعيم السابق لحزب الاتحاد الديمقراطي للشعب المالي، كان من المعارضين للرئيس "ألفا عمر كوناري". حيث بداية من 2002، في المرحلة الثانية من الانتخابات الرئاسية، تمّ دعم المرشح "أمادو توماني توري".

- **التجمع من أجل مالي (RPM):** بزعامة "إبراهيم بوبكر كايتا" Ibrahim Boubaker Keita.

وتنقسم البلاد إلى ثماني مناطق إدارية هي: تمبكتو، كيدال وغاو وموبتي، كايس، كوليكورو، سيكاسو وسيغو، بالإضافة إلى منطقة العاصمة باماكو.[1]

ومن خلال ما سبق طرحه، فإنّ مالي قد مرّت بثلاث فترات مختلفة في طبيعة النظام السياسي الّذي كان متبعا؛ نظام اشتراكي من فترة حكم كايتا (1960-1968) ثم تلاه نظام عسكري في فترة موسى تراروي (1968-1991)، ثم تحولت البلاد نحو النظام الديمقراطي مع بداية سقوط حكم موسى تراوري والتوجه نحو التعددية الأولى في 1992 وانتخاب ألفا عمر كوناري، إلى غاية الانتخابات الأخيرة التي نصبت ابراهيم بوبكر كايتا رئيسا للبلاد.[2] كما أنّ ما يلاحظ في النظام المالي أنّ الأوضاع الاقتصادية كان دائما لها دورا بارزا في التّحولات التي تحدث ببلاد.

---

[1]- "مالي،" ***موسوعة ويكيبديا***، متوفر في (2015/03/18) https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A

[2] Konrad Adenauer, ***Partis et Ideologie Politiques,elections et bonne gouvernance en Afrique*** (Sénégal : Konrad Adenauer stiftung, 2011), p. 14.

المطلب الثاني: البناء الاقتصادي في مالي

تتميّز الأبنية الاقتصادية الأفريقية عموما بازدواجية الاقتصاد القطري أي ازدواجية السّوق المحلية التي تعتمد على التّنمية الدّاخلية وتهمل التّكامل الإقليمي والقطاعات الإستراتيجية. فالأبنية الاقتصادية الأفريقية تعتمد على الرّيع والدّيون، ولازالت رغم تبنّيها للأيديولوجية الليبرالية تغلّب الطّابع الاشتراكي أي توجيه الإقتصاد من طرف الدّولة وإنهاك الموارد والإمكانيات خدمة للصّلح الخاص بدلا من تبنّي إستراتيجيات تنموية تخدم الصالح لعام.

وتعتبر مالي دولة رأسمالية كما تعدّ من أفقر دول العالم. تشّكل قطاعات الزّراعة والثّروة الحيوانية والصّيد البحري الدّعامات الأساسية الّتي يرتكز عليها اقتصادها، وهي منتشرة بالأساس في المنطقة النّهرية، حيث تُروى من مياه نهر النّيجر. فوفق لإحصاءات قام بها البنك الدّولي عام 2013 فإنّ إجمالي النّاتج المحلي بلغ في 2013 ما قيمته 10.94 مليار دولار، تمثّل القّطاعات مع بعضها أكثر من 36% من النّاتج الخام للبلاد، واليد العاملة فيه نسبة 80%، تقدّر مساحة الأراضي المزروعة بمالي حوالي ثلاث مليون هكتار أي ما يعادل 10% من الأراضي الصّالحة للزّراعة للبلاد.[1]

1- الزّراعة:

تحتل زراعة الحبوب مكانة كبيرة في تأمين المتطلبات المعيشية للسّكان، ما جعل مالي تحتل طليعة الدّول في هذا المجال خاصة في إنتاج الأرز على مستوى غرب أفريقيا، كما تعبر من أكبر منتجي مادة القطن على المستوى العالمي، فإنتاج البلاد سنويا من مادة القطن يغطّي ما يعادل 25% من الناتج المحلّي الإجمالي، ويعيش على حسابه حوالي ثلاث ملايين من الشّعب المالي، وقد بلغ انتاجها منه

[1] « Mali : donnée statistiques, » ***Afristat***, disponible sur http://www.afristat.org/ (23/02/2015)

440000 طن في عام 2014.[1] وإن كانت في هذا الإطار، ومع كلّ الاهتمام الذي تحظى به زراعة القطن، إلاّ أنّها تواجه عديد المشاكل، فهي عرضة للتقلبات التي تعرفها التجارة في هذا القطاع، كما أنّها تجد نفسها غير قادرة على منافسة الإنتاج الغربي لهذا المنتوج على المستوى الدولي. كما بلغ انتاجها الخام من الحبوب 3136 طن.[2]

وتعتبر الثّروة الحيوانية ثاني أكبر ثروة بالبلاد بعد الزّراعة، وتمثّل حوالي 10% من النّاتج الوطني الخّام، حيث بلغ انتاجها من اللحوم لجميع الثروة الحيوانية 118232 طن.[3] ما جعل الثروة الحيوانية تكون النتاج الثالث لمالي بعد الذهب والقطن. يعتمد عليها حوالي 30% من السّكان، وترتكز هذه الثّروة بالمناطق الشّمالية للبلاد. أهم المستوردين منها في هذا المجال هم الأفارقة وهم، الكوت ديفوار (على اعتبار أنّها أكبر مستورد فإنّ الأزمة التي حدثت خلفت أضرار على التجارة في هذا المجال)، السنغال، موريتانيا، غينيا، غانا، بوركينافاسو والنيجر.

ثمّ يأتي قطاع الصّيد البحري، الّذي لا يقلّ أهمية عن باقي القّطاعات، حيث يشكّل حوالي 4.2% من النّاتج المحلّي الإجمالي، حيث تنتج ما قيمته 100000 طن سنويا، يوجد في مالي قرابة 71000 صياد، أغلبهم من البوزو، ويعيش على هذه المهنة 256400 شخص. عموما فمهنة الصيد ككل تستغل حوالي 8% من القوى العاملة في مالي. تقع أهم مناطق الصّيد خاصة في المناطق القريبة من دلتا النّيجر وبحيرتي "سلينكي" Sélingué و"مانتلي" Manatali .

---

[1] Reuters, « Mali : La production de coton bondit de 25%, » ***Jeune Afrique,*** 26/01/2015, disponible sur http://economie.jeuneafrique.com/regions/afrique-subsaharienne/23958-mali-la-production-de-coton-bondit-de-25.html (15/03/2015)

[2]. Claude Arditi et Pierre Janin et Alain Marie, ***La lutte contre l'insécurité alimentaire au Mali*** (Paris : Karthala, 2011),p. 51.

[3] Modibo Mahamane Touré et autres, ***Développement de l'Elevage et Réduction la Pauvreté au Mali*** (Bamako : Ministère de l'élevage et de la pêche , 2014), p. 06.

وتأتي بعد هذه القّطاعات الثّلاث قطاع الثّروة المعدنية، وفي هذا الشّأن يعتبر الذّهب أهمّ المصادر المنجمية، ما جعلها تحتل المركز الثالث (بعد جنوب أفريقيا وغانا) من حيث انتاجه في أفريقيا. للاقتصاد المالي ويقدَّرُ احتياطي البلاد منه بـ800 طن حسب بيان وزارة المعادن والطّاقة عام 2014، وقد بلغت صادراتها منه ما قيمته 53.2 طن[1]، وتتواجد أبرز مناجم الذّهب بمناطق "كاراكوتو"Karacota و"سياما" Siama و"كوديرا"Codira . أهمّ الشركات المنتجة للذهب في مالي نجد: "راندغولد روسورس" RandGold Ressources، "أنغلوغولد آشانتي" AngloGold Ashanti، " شركة آيام غولد " IAMGOLD Corporation et Resolute Mining.[2]

وبالنّسبة للبترول في مالي فهو غير مستغل بالشّكل الكافي ما جعل البلاد عرضة للعديد من الأطماع سواء من الشركات الخاصة أو من الدّول. أشهر الأحواض موجودة في "تاوديني" Taoudenni، وعموما في شمال غرب البلاد. وبما أنّ عملية حفر الآبار في مالي لم تتم بعد شكل كامل، فإنّ الحكومة قسمت البلاد إلى تسعة وعشرون كتل، منحت عشرون منها إلى الشركات الأجنبية، وأكثر الشركات تواجدا نجد الشركة الإيطالية "إ ن إ" ENI، والشركة الجزائرية "سونطراك" Sonatrach.

2- الصناعة:

تقوم الصناعة في جمهورية مالي أساسا على تصنيع السّلع الزراعية، كما تعتمد مالي اعتمادا كبيرا على المعونات الخارجية، وهي سريعة التّأثر بأسعار القطن العالمية، الذي يعدّ سلعتها التصديرية الوحيدة، بجانب الذهب. ولقد اعتمدت الحكومة المالية على سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية أوصى بها

[1]. وقد رأت الحكومة في هذه النسب على أنها تراجع بنسبة 21% عن الإنتاج في عام 2013، الذي بلغ حسبها ما قيمته 67.4 طن. وفسرت أسباب الانخفاض إلى الحظر الذي أقامته الدولة على التعدين الحر في فترات الأمطار بالنظر إلى الأخطار والحوادث التي كانت تنجك كلّ سنة عن الانهيارات الأرضية التي تصاحبها.

[2] « Mali : Les exportations d'or ont baissé de 21% en 2014, » ***Intel ivoire***, disponible sur http://intellivoire.net/mali-les-exportations-dor-ont-baisse-de-21-en-2014/ (26/02/2015)

صندوق النّقد الدّولي في عهد موسى تراوري من خلال العمل على تشجيع الاستثمارات الفردية، على الرغم من أنّ أكبر المصانع في البلاد تابعة للدّولة، وكانت قد شيدتها بفضل المساعدات الخارجية، مثل مصانع الإسمنت، السّكر، التّعليب والنّسيج. يعدّ استخراج الملح أكبر إنتاج معدني في البلد إلى جانب استخراج قليل من الذهب. كما تعمل مالي أيضا على تصدير الأسماك، الجلود، الماشية، اللحوم والفول السوداني. أمّا أهمّ الواردات فهي المواد الكيميائية، المواد الغذائية، الآلات، النفط والمنسوجات. يتم التبادل التجاري أساسا مع دول غرب أفريقيا وفرنسا وبعض دول غرب أوروبا، كما هو موضح في الجدولين الرّابع والخامس.

وبلغ الناتج المحلي العام لسنة 2014 نسبة 10.94%، وتوزعت مصادره طبقا لتقديرات إلى:

قطاع الزّراعة: 45%.

قطاع الصّناعة: 17%.

قطاع الخدمات: 38%.

ويقدّر عدد العاملين في مالي طبقا لإحصائيات عام 2007 بـ 5.4 مليون عامل تتوزّع على النّحو التالي:

80% في قطاع الزّراعة.

20% في قطاع الصّناعة والخدمات.

ووصل معدّل البطالة إلى 10.80% لسنة 2014.[1]

كما قدرت قيمة الصادرات لعام 2014، بـ 296 مليون فرنك أفريقي، أما الواردات فقد بلغت ما قيمته 470 مليون فرنك أفريقي. أمّا الميزان التجاري فقد سجل عجزا بقيمة 174 مليون فرنك أفريقي. كما

[1] Indicators Mali, ***op., cit.***

هو موضح في ملحق الجداول، حيث الجدول رقم(02) بالنسبة للواردات، والجدول رقم (03) بالنسبة للصادرات، والجدول رقم (01) بالنسبة للتطور الميزان التجاري.

والملاحظ من خلال ما سبق عرضه أنّ الاقتصاد في مالي يعتمد بالدّرجة الأولى على الزراعة كقطاع أوّلي،إلاّ أنّه خاضع للظروف الطبيعية، ما يجعل أهم أزمة قد تواجه هذا القطاع هو الجفاف، حيث شكلت هذا المشكل أزمة منذ الاستقلال 1960، وكانت عائقا في وجه تنفيذ البرامج الاقتصادية فيها. بسبب انعكاس آثارها على إنتاج الموارد الزّراعية الأساسيّة. فمثلا في السّبعينيات (1975-1978)، انخفضت المواد الأساسيّة في الاقتصاد المالي (الحبوب، والقطن). ثم نفس الشيء في الثّمانينيات، وتقريبا في كلّ سنة تعاني أكثر فأكثر. آخر الإحصائيات الّتي قدّمتها منظمات غير حكومية تشير إلى أنّه في إقليم الأزواد فقط هناك حديث عن تعرّض 700.00 رأس من الماشية لخطر المجاعة.[1] كما تشير التقارير إلى وجود عجز في مؤشرات التنمية العالمية في مالي، حيث ارتفع الفقر إلى 63.4% في عام 2010، حسب إحصائيات البنك العالمي.[2]

وعموما الاقتصاد المالي هو اقتصاد متخلف يواجه عديد المشاكل، حيث أنّها تعاني من قلة البنية التّحتية، وقلة اليّد العاملة في المجال الصناعي، [3] ذلك أنّ أغلبها موجه للمجال الزراعي. وقد عانت البلاد من أزمة اقتصادية منذ بداية تكوينها جعلتها غير قادرة على تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية،

[1] Issouf Sanogo, « La sécheresse fait craindre une crise humanitaire dans lenord du Mali, » ***RFI***, disponible sur http://www.rfi.fr/culture/20140809-mali-nord-secheresse-craindre-crise-humanitaire/

[2] « Mali, » ***Banque Mandiale,*** disponible sur http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SI.POV.NAGP (05/06/2015)

[3] « L'industrie malienne est la plus importance de l'ouest africain d'expression française, » ***Le Monde Diplomatique***, disponible sur http://www.monde-diplomatique.fr/1960/04/A/23557 (05/06/2015)

ما اضطرها إلى الديون الخارجية، والتي وصلت حسب وكالة الاستخبارات الأمريكية إلى ما يزيد عن 158 تريليون فرنك مالي (1.584.943.868.595.96 F CFA) لعام 2013،[1] ما يعني أنّ قيام اقتصاد مالي ناجح في إخراج البلاد من الأزمة الّتي تعيشها مهمة صعبة إن لم نقل أنّها مستحيلة، كونها مضطرة إلى دفع ديونها للدول المانحة والمنظمات الدولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي. لكن الأخطر من هذا أنّ هذهالجهات المانحة لم تكتف بإقراض مالي أموالا وإنّما فرضت عليها من بين الشروط هو إصلاح منظومتها الدّاخلية في العديد من المستويات، والّتي أطلق عليها صندوق النقد الدّولي سياسات التكيّف الهيكلي عن طريق الخصخصة في بعض القطاعات الاقتصادية مثل: السّكك الحديدية، وإمدادات المياه والكهرباء، وحتى الشركة الوطنية المالية لتنمية النسيج.

[1] Ahmed M.Thaim, « Economie malienne : sous le poids de la dette, » ***maliweb,*** disponible sur http://www.maliweb.net/economie/economie-malienne-poids-dette-306202.html (05/06/2015)

الفصل الثاني: مصادر النزاع في مالي

ومظاهره وانعكاساته

تمهيد:

تتميّز المصادر المؤّديّة إلى اندلاع النزاعات خاصة الأهلية في أفريقيا بالتّعقيد الشّديد، حيث تتداخل فيها عديد العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وهو ما يصعّب واقعيا عملية الفصل بينها عند تحليلها ودراستها. وفي هذا الإطار يعدّ النّزاع في مالي من بين أهمّ النّزاعات في وقتنا المعاصر التي أخذت استقطابا لا مثيل له، بالنظر إلى طبيعته المعقّدة والّتي أدّت إلى استمراريته من جهة، وطبيعة الظروف التي أفرزها من جهة أخرى. وقد اكتسب هذا النزاع بالرّغم من طابعه الدّاخلي بعدا إقليميا ودوليا، جعل الاهتمام به أمرا ضروريا. حيث أصبحت مالي اليوم مكانا غير آمن، بل أيضا موطنا لعديد الإشكاليات المعقدّة على مختلف المستويات السّياسيّة والأمنية والاقتصادية. وفضلا عن ذلك فقد اكتسب النزاع بعدا دوليا، ومن أطول النزاعات في المنطقة.

وستتناول الدراسة في هذا الفصل المصادر التي أدّت إلى اندلاع النزاع في مالي، وهي نفسها الّتي أسّست لاستمراره. مرتبطة بالوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد. حيث ستوضّح الدراسة مختلف المصادر. حيث يتمّ التركيز في المبحث الأول على المصادر السّياسيّة التي كانت وراء تأزّم الوضع في مالي، ومن ثمّة اندلاع النزاع. وبالتّالي معرفة مدى تأثير الأوضاع السّياسيّة الدّاخليّة منها والخارجيّة على الوضع العام في مالي، ودفعها بالأوضاع إلى مستوى الانفجار. ويتم التعرض في المبحث الثاني للمصادر الاجتماعية للنزاع. حيث التّعدد الإثني في الدولة المالية، والدور الكبير الّذي لعبه في تغذية النزاع، خاصة وأنّ طابع العداء بين هذه الإثنيات أخذ بعدا نوعيا. ثم معالجة المصادر الاقتصادية للنزاع سواء المرتبطة منها بالوضع الاقتصادي للدولة وكيفية توزيع المشاريع التنموية فيها، وأيضا الظروف الاقتصادية الدولية التي فرضت بدورها أوضاعا اقتصادية مزرية على البلاد.

وتأتي في المبحث الأخير مظاهر النزاع في مالي وانعكاساتها على الوضع الداخلي والإقليمي والدولي. وذلك بالنظر إلى التحوّل الّذي حدث في مستويات الأمن والتهديدات والتّحديات.

المبحـــث الأوّل

المصـــــادر السّياسيّة للنّـــــــزاع في مـــالي

لقد قدمّ المنظّرون عديد التّفسيرات لأسباب قيام النّزاعات، وذهب الكثير منهم إلى اعتبار أنّ الدّافع السّياسي يلعب دورا كبيرا في قيامها. حيث أكّد "مارتن فان كريفيلد" Martin Van Creveld أنّ هنالك تحوّلا في مفهوم النزاع وأسبابه يختلف عن الطّرح الّذي قدّمه "كلاوزوفيتش" Clausewitz، على أساس أنّه استمرار للسّياسة بوسائل أخرى، وإنّما تحدث بأسباب سياسية مرتبطة بانهيار الدّولة في الدّاخل بشكل كبير والوضع الدّولي بما يوفرّه من بيئة مناسبة لذلك.

وهو أيضا ما ذهب إليه "كالفي هولستي" Kalvi Holsti حين اعتبر أنّ هذه المصادر السّياسية ستؤدّي إلى شكل آخر من النّزاعات، أو كما سمّاها "حروب الشّعوب"، والّتي لها جملة من الخصائص منها؛ عدم الحديث عن حروب مابين الدّول وإنّما بكيانات أقلّ منها وهي دول صغرى. وفي السّياق ذاته يذهب "بيار هسنر" Pierre Hassner إلى أنّ السّمة الأساسيّة لعالم ما بعد الحرب البّاردة هي مواجهات ما تحت دولتية "حروب أهلية" وجريمة منظمة. [1] وهذه المصادر السّياسية يمكن أن تكون عاملا ثانويا بحيث تكون مؤججة للنزاع بتسييس أسبابه الحقيقية، مثل الصراع على الموارد وغيرها. وقد يكون عاملا محوريا في النّزاع، وهنا يأخذ شكلين داخلي وخارجي. وتعتبر مالي في هذا الإطار أهمّ مثال في الفترة المعاصرة على هذا النّوع من النزاعات الدّاخلية الّتي تكون فيه الأوضاع السياسية الداخليّة والخارجيّة سببا فيها.

[1]. Jean Jacques Roche, ***Théories des Relations International*** (Paris : Montchrestien, 5éme édit, 2004), p. 109.

المطلب الأول: المصادر الداخلية للنزاع في مالي

إنّ المصادر السّياسيّة للنزاعات تعدّ من أهمّ العوامل الّتي قد تؤدّي إلى قيام نزاعات مسلّحة غير ذات طابع دولي. خاصة إذا كانت هذه المصادر ذات طابع داخلي؛ تعبّر عن ضعف المركز السّياسي للقائمين على السّلطة لذا قد تظهر بعض القوى متمردة إمّا لتعديل أنظمة الحكم أو حتى الانفصال عن الدّولة الأمّ. وأهمّ ما يميّز المصادر السّياسيّة الدّاخلية الّتي تدفع إلى اشتعال النّزاعات المسلّحة الدّاخلية أنّها تلمّح لأطراف النّزاع إمكانية السّيطرة سواء بالوصول إلى قمة السّلطة في الدّولة أو الانفصال وتكوين دولة جديدة. وفي حالة مالي هناك عديد المصادر السّياسية الدّاخلية الّتي أدّت إلى انهيار الوضع نحو اللّاأمن. أهمّها:

1. أزمة بناء الدولة في مالي:

تعدّ مسألة بناء الدولة من بين أهمّ وأكبر المشاكل الّتي تعاني منها مالي، وذلك في شكل روافد تاريخية جسدتها مشكلة الحدود الجغرافيّة المتوارثة عن الحقب الاستعمارية، والصّلات السّياسيّة والثقافية الّتي لا زالت تربط النّظام المالي بفرنسا. وهو ما يصعّب عملية بناء الّولة فيها ويقربها من وضعية دولة في طريق الفشل. ذلك أنّ الدولة الفاشلة هي دولة غير قادرة على فرض قوتها السياسية والعسكرية بالشكل المطلوب والعجز عن أداء مهامها، ويرى "باري بوزان" Barry Buzan أنّ هناك ثلاثة أبعاد للإشارة إلى ضعف الدولة،[1] وهي: افتقاد النظام السياسي لمصادر الشرعية والعجز عن مراقبة الإقليم الجغرافي وطبيعة الهياكل المؤسساتية وعدم قدرتها على ضمان أداء جيد للوظائف بالنسبة إلى جميع فئات المجتمع دون استثناء.

[1]. Lukvan Lange Hove, « Regionalization Human Security in Africa," ***UCL,*** disponible sur http://www.UCL.AC.UK/Library/accsO207.shtml (17/03/2015)

ويسري هذا التعريف على حالة دولة مالي، حيث يقدّم أهم مميزات نظامها المتمثلة في:

- **ضعف الدّولة في إطارها العام:** وذلك بوجود انقسام على مستوى الترابط الاجتماعي.[1] إذ يلاحظ سيطرة قبائل إثنيات البامبارا على أغلب مراكز الدولة وأكثرها حساسية بينما يهمش الباقي، خاصة إذا كانت لهم تاريخ عدائي معها. وهذا ما هو ممارس مع الطوارق.
- **انقطاع الاستمرارية السياسية:** ذلك أنّ الاستمرارية السياسية تعدّ ضرورية للاستقرار وهي التي تزود السلطة بالشرعية الضرورية لممارسة مهامها وسبل نفوذها. وهو ما تفتقره مالي، وأكبر دليل على ذلك الانقلابات العسكرية، وكان آخرها الانقلاب العسكري الذي حدث في 22 مارس 2012. حيث جاء في كلام قائده "أمادو سانغو"، أنّ أهم الأسباب التي دفعتهم للانقلاب هي عدم تزويدهم بالمعدات اللازمة، والتهاون في قضية التمرد في الشمال، ما أدّى إلى فشل الجيش في حماية كبريات المدن التي سقطت بسهولة (تيسالت، كيدال، غاو وتمبكتو). وما يلاحظ على ضعف الجيش المالي هي، المحسوبية في اختيار الملتحقين به وبمدارسه التكوينية، واسناد الفرق المقاتلة في الشمال إلى بعض الطوارق برغم سوء إدارتهم، مثل: العقيد الطارقي "الحاج عمو" وهو متمرد سابق، وأغلب فرقته من جماعته. والحقيقة أنّ النظام المالي كان في أغلب فترات حكوماته، منذ الاستقلال 1960، غير قادر على تحقيق الأمن والاستقرار الداخليين.

كما سيطرت نظم دكتاتورية واستبدادية على طبيعة الحياة السياسية في مالي منذ بداية التّوجه نحو بناء دولة، ما أوجد صراع على السلطة باستعمال كلّ الأساليب حتى لو كانت عنيفة، والانقلابات العسكرية المتكررة خير دليل على ذلك.

---

[1]. شاكر ظريف، ***البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية –التحديات والرهانات–***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010)، ص ص. 79، 80.

بالعودة إلى جدول مؤشرات فشل الدولة (SFI) هناك أربعة فئات أساسية محددة لفشلها، أمنية، سياسية، اقتصادية واجتماعية، فقد احتلت مالي المرتبة 105 من جملة 174 مرتبة في تصنيف 2012، حسب منظمة الشّفافيّة الدّولية، ما جعل أحدهم يعلّق: "حكومتنا ضعيفة جدا، وديمقراطيتنا سطحية ومزيّفة للغاية".[1]

ولعلّ أبرز دليل على فشل مؤسسات الحكومة في مالي هو فشلها في استيعاب مطالب الطوارق في الشّمال منذ أوّل تمرد في 1963.

2. أزمة العلاقات العسكريّة المدنيّة:

لقد حاول "صامويل هنتغتون" Samual Hintington وضع تفسير لأسباب استيلاء الجيش على السلطة في كتابه "الجندي والسّلطة" The Soldiers and the State، مفاده أنّ طبيعة البنية التنظيمية السياسية للمجتمعات هي السبب الرئيس في ذلك، حيث تتميز عموما بضعف المؤسسات السياسية المدنية الفاعلة فيها، والقادرة على التنمية أو الفصل في النزاعات الناشئة بين مختلف الجهات المتصارعة داخل المجتمعات.[2]

ولقد كانت طبيعة العلاقة الّتي تجمع بين المدني والعسكري في الدّولة موضوع نقاش عديد الدّراسات، خاصة في الدّول الأفريقية على اعتبار الوضع المعقّد الّذي تعيشه. والمهتمين بهذا الشّأن يُرجعون طبيعة العلاقة بينهما إلى طبيعة تركيبة المؤسسة العسكرية في حدّ ذاتها، ففي مالي نلاحظ ميزتين أساسيتين، ويمكن اسقاطهما على أغلب الدّول الأفريقية:

أولاهما: النّموذج الإثني والقبلي؛ أي الجيش الّذي تسيطر على عناصره النّزعة العنصرية، ويتّضح ذلك جليا في سيطرة السّونغاي على أهمّ المناصب الحسّاسة فيه وهي الّتي تقوم بتوجيهه.

---

[1]. ألكسي يريمينكو، "جذور الأزمة في مالي،" ***الأحداث الوطنية***، متوفر في http://anbamoscow.com/russia/20130207/379979826.html (2015/03/05)

[2] أمين السبر، ***أفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا*** (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1985)، ص. 39-40.

ثانيتهما: ما يطلق عليه النّموذج الفئوي الذي تسيطر عليه فئات عرقية محدّدة أو دينية أو حتى عائلات بعينها؛ ففي مالي توجد عائلات كانت كثيرة الحضور في المؤسّسة العسكرية منها: تراوري، كوليبالي وكايتا.

ويمكن القول إنّ مالي تعاني –على غرار غيرها من الدّول الأفريقية– من وجود مشكل في تحديد العلاقة بين العسكري والمدني في مؤسسات الدولة، أو بشكل أوضح عدم تحديد طبيعة العلاقة بين المدني والعسكري في الدولة، حيث تدخل العسكر في الحياة المدنية بلا قيود. وقد ساعد العسكر على ذلك النّظر إلى أنفسهم كمؤسّسة خاضت حربا ضدّ الاحتلال وبقيت تمارس مهامها بنفس الطّريقة بعد انهائه، من حقها احتلال مراتب وأدوار أعلى من مراتب السّاسة المدنيين. وهذا عينه ما أفسح لهم مجالا للتّدخل في السّياسة في ظلّ الشرعيّة الثوريّة.[1]

كما تتميّز الفترة الأخيرة بعدم اكتفاء المؤسسة العسكرية بالبقاء بعيدا عن مسرح الأحداث السّياسيّة، بل أصبحت تبحث عن السّيطرة بدورها، لذلك نلاحظ كثرة الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة عن طريق القوة المسلحة، وذلك طمعا في الحصول على المزايا التي تمنحها السّلطة، وإن كان الغطاء في أغلب الأوقات هو إحلال النّظام والاستقرار والقضاء على الفوضى والفساد. إلاّ أنّه لا يعدو أن يكون مجرد غطاء لتبرير الاستيلاء على السلطة. والحقيقة أنّ الانقلابيين، في كلّ المراحل، لم يحققوا تغييرات معتبرة في مالي بالرغم من تعدّدها، بل أكثر من ذلك توجهوا نحو إحكام السيطرة على البلاد، عاملين على كبت الحريات والتمييز بين المواطنين على أساس إثني، وتعطيل الحياة السياسية، وقمع المعارضة كما حدث في 1963 في إقليم الأزواد ضد الطوارق، أو حشد التأييد السياسي لنظام الحكم،

[1] Adekeye Adebajo and Ismail Rashid, ***West Africa's Security Challenges : building peace a troubled region,*** (USA : Lynne Rienner publishers , 2004), p. 149.

أو لإلغاء وجود حكومة معينة ربما لمجرد وجود خلاف بينها وبين الجيش، وهذا ما جعل الانقلابات ظاهرة بارزة في الحياة السياسية المالية. [1]

وكذلك تبرز العلاقة واضحة في تراجع آليات التسوية السياسية السلمية للمشاكل الداخلية، مثل التفاوض أو الوساطة وتفضيل الحلول العسكرية سواء أكانت من الداخل أو مفروضة من الخارج، أو من كليهما. وهو ما يمكن التّعبير عنه بالتوجه العسكري في قيادة الحياة السّياسيّة الماليّة.

ويمكن ارجاع مصادر هذه المعضلة إلى العوامل التالية:

- **نشأة المؤسسة العسكرية:** فقد أنشأ المستعمر الفرنسي المؤسسات العسكرية في مالي بداءة من أجل مساعدته على السيطرة وحفظ النظام، ومن هنا تغلبت ثقافة سلطة الحكم على سلوكها، ممّا جعلها بذلك تنحرف عن مهمتها الأساسية وهي حفظ الحدود.[2]
- **ضعف البناء السّياسي:** وقد كان هذا العامل مبررا للتّدخل العسكري في كلّ مرة، ويظهر ذلك واضحا مع ضعف الحزب الحاكم، وعدم قدرته على كسب ثقة المواطنين فيه. وكذلك ضعف القيادات السياسية جراء الصراع على السلطة وطغيان الطموحات الشخصية.
- **ضعف البناء الاجتماعي والاقتصادي:** تدفع الأوضاع المتردّية في كثير من الأحيان العسكر إلى الانخراط في الحياة السياسيّة، وهذا بدافع تصحيح الاختلالات القائمة.

---

[1] ***Ibid.,*** p. 162.

[2].أميرة عبد الحليم، "الحكم في أفريقيا من الانقلابات العسكرية إلى التداول السلمي،" ***مجلة الأهرام الديمقراطية،*** 2 ماي 2012، متوفر في http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=319 (2015/02/18)

3. أزمة الشرعية السّياسيّة

ويقصد بأزمة في الشرعية السياسية وتظهر تجليات أزمة في الشرعية السياسية للنظام في جملة من العناصر وهي:

•**تعددية سياسية مقيدة ونظام تسلطي:** فالأنظمة السياسية الأفريقية هي أنظمة حكم عشائرية فردية ذات الحزب الواحد، ولا تعكس إرادة الشعب والقاعدة الشعبية في أغلب أوقاتها، بل وتعكس مصالح نخب معينة وفلسفتها، الأمر الذي يغلق أمام أحزاب سياسية أخرى للمشاركة أو إبداء الرأي أو معارضة للنظام.[1] وجمهورية مالي لم تخرج عن هذه القاعدة، وبالرّغم من أنّه كانت لها محاولة جادة في تطبيق التعددية إلاّ أنّ الوضع العام لم يسمح بذلك، ما يدل على أنّ الذهنيات العقلية مازالت مسيطرة، ببعدها التسلطي والعسكري ورفض الإختلاف والتجديد. وبالنسبة للأحزاب السياسية في مالي، فبالرّغم أنّه ينشط على الساحة واحد وتسعون حزبا إلاّ أنّ أغلبها تأخذ طابعا شكلي، أمّا الأأحزاب الفاعلة فعلا فيمكن حصرها في التحالف من أجل الديمقراطية في مالي (ADEMA) و الاتحاد السوداني/التجمع الديمقراطي الأفريقي (US/RDA) والتجمع من أجل مالي (RPM).

•**طبيعة أنماط الانتقال إلى السلطة:** فالانتقال إلى السلطة والتداول عليها هو الطريق المؤدي أو النمط المعمول به للوصول إلى السلطة. أمّا في الدّول الأفريقية فإنّ الانتقال إلى السلطة يأخذ طرق أخرى فليس عن طريق الانتخابات، بل أبرز طريق هي الانقلابات العسكرية[2]، ودولة في مالي في هذا المجال، عانت كثيرا من هذه الظاهرة، فقد تعرضت لها ثلاث مرات، في 1968، 1991 وآخرها 2012.

---

[1] ثناء فؤاد عبد الله، ***آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص. 156.

[2] خميس حزام والي، ***إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص ص. 407، 408.

وهذا يدلّ على ضعف المؤسسات السياسية في الدّولة وعجزها عن اخاع المؤسسة العسكرية للسلطة السياسية كما هو مفروض.

•**انعدام الرقابة:** ويقصد بانعدام الرقابة على السلطة ماعبّر عنه المفكر "كارل ويتفوجل" Karl Wittfogel إلى أنّ الأنظمة الاستبدادية أو المغلقة تتّسم بالغياب الكلّي لفعل الرّقابة، فلا وجود لسلطة أعلى قادرة على إخضاعها للرقابة، فحتى بوجود الدساتير فلا وجود لرقابة دستورية، وهذا مايفسر السّلطة المشخصتة في هذه الأنظمة التي تسعى لاكتساب شرعيتها انطلاقا من الشخص القائد، فالتّعددية وإن كانت موجودة إلاّ أنّها لم تتعدّى في أغلب المراحل في مالي كونها شكلية.

وفي الحقيقة، تكشف أزمة الشّرعية السّياسيّة عن عمق الأزمة في أنظمة الحكم الإثنية والقبائلية والعشائرية طوال عقود الاستقلال الوطني، حيث أنّها جاءت لترسي الاحتكار السّياسي لفئات معينة وتغييب فئات أخرى عنه. وتظهر أزمة الشّرعية السّياسيّة في مالي عبر القضايا المتعلقة ببناء الدولة أيضا، ومعالجة قضايا التّحول الاجتماعي والتّطور الاقتصادي، ويبدو مستوى هذه الأزمة واضحا في طبيعة التّواصل بين الحكومة المالية والمواطنين، حيث منذ الاستقلال دائما ما سجل التّاريخ حالات عجز أمني في مالي، تمثلت في عدم قدرتها على التوصل لحلول المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.[1] كما أنّ هناك العديد من المشاكل الأخرى الّتي تظهر أزمة الشّرعية السياسية في مالي، مثل المسار الانتخابي، وعدم احترام الدستور.

4. كثرة التمردات:

يعتبر التّمرد من أخطر أنماط السّلوك الاجتماعي الموّجه إلى أشكال السّلطة المختلفة ومظاهر النّفوذ، للخروج عليها وإعادة بنيتها وسماته مظاهرها بالشّكل الّذي يخدم المتمردّين، ويحققّ أهدافهم ويعيد إليهم قدرا من السّلطة والنّفوذ. وهو يختلف عن الثّورة في شرعيته الاجتماعية، حيث أنّه لا يحظى بالقدر

[1] Patrich Gonin et autres, ***La tragédie malienne,*** (Paris : Vendémiaire, 2013), p. 83.

الكبير من الإجماع مقارنة مع الثّورة. كما أنّ هذه الظّاهرة ليس وليدة العصر الحالي، بل هي وليدة الإحساس بالظّلم والقهر، لهذا يأخذ التّمرد شكلا سياسيا عندما يقوم على رفض مجموعة من النّاس لسلطة جماعة أخرى. [1]

عموما عانت مالي منذ الاستقلال من عديد الحروب الداخلية والتمردات التي جعلت البلاد تعيش ظروف صعبة منعتها من التقدم.

•تمرد (1962-1964):

هو التمرد الذي قاده أبناء ايفوغاس، وذلك في تمبكتو* بقيادة محمد علي الأنصاري. كانت الأسباب وراء هذا التمرد هي:[2]

- الأوضاع المزرية التي كانت تعيشها البلاد باتجاه الرئيس موديبو كايتا آنذاك تطبيق الاشتراكية، فقام بإحصاء مواشي الطوارق معتبرا إيّاها ملكا للدولة، وهو ما بم يتقبله العرب والطوارق
- الظروف الطبيعية القاسية كالجفاف والتصحر، التي لم تبذل الحكومة أيّ محاولة من أجل تجاوز آثارها. فضلا عن ما أصدرته من قوانين تتعلق بالتنقل والترحال، والتي أُجبرت على إثرها القبائل الطارقية على ضرورة الاستقلال والثبات في منطقتهم واحترام الحدود السياسية لمالي. ما جعلهم يعانون أكثر من تلك الظروف الطبيعية سابقة الذكر، حيث قبل هذا كان يتم تجاوزها عن طريق الترحال من منطقة لأخرى، لكن في ظلّ هذا القانون فقد تمّ تقييدهم.

---

[1]. توفيق داوود، "التّمرد،" ***الموسوعة العربيّة***، متوفر في http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=3554&m=1 (2015/01/20)

* هي مدينة في إقليم أزواد شمال مالي، تقع على بعد 350كم من شمال غاو.

[2] . محمد سعيد القساط، ***التوارق عرب الصحراءالكبرى*** (بيروت : دار العربية للموسوعات، 2007)، ص. 256.

– سياسات التهميش التي كانت متبعة من طرف الحكومة، على غرار باقي الإثنيات، مما أسفر عن لا عدالة في توزيع الحقوق السياسية والاقتصادية، واللّاعدالة أيضا في توزيع الثروة والسلطة بين مختلف مكونات المجتمع المالي.[1]

ولقد أفضت هذه الأسباب إلى قيام تمرد عرف باسم "الفلاقة"، في 1962، قادها في جناحها السياسي أمير طوارق تمبكتو آنذاك محمد علي الأنصاري، وفي جناحها العسكري أمير أيفوغاس زيد أغ الطاهر.[2] كانت متمركزة بالأساس في منطقة كيدال*، ومتعلقة بقبيلة أيفوغاس.** بدأ هذا التمرد من خلال عمليات صغيرة قاموا بها المتمردين ضد دوريات جنود مالي، واستلوا في إثرها على إبلهم وسلاحهم، وتمّ منعهم من التوغل إلى مخيمات الطوارق والعرب، غير أنّ الجيش المالي ردّ بقوة على هذا التمرد، من خلال هجومه على المخيمات الطارقية والعربية، وقتله عديد الأفراد منهم، كما استولى على مواشيهم وسمّموا آبارهم.ولم يتم اخماد هذه الثورة إلاّ بعدما قدمت كلّمن الجزائر والمغرب 35 رجلا من قادة التمرد للحكومة في باماكو، وقد تمّ إعدامهم، لتفرض مالي بعد ذلك حكما عسكريا على مناطق الطوارق بعد الثورة.[3] لينتهي بذلك التمرد في 1964، بظروف قاسية للطوارق.

---

[1]. Modibo Keita, ***La relation du conflit touaregs au Mali et au Niger*** (Canada : Chaire Raoul–Dandurand, 2002), pp. 11– 20.

[2] أبو بكر الأنصاري، "ثورة الطوارق في معادلة العلاقة الأمريكية– العربية،" ***الحوار المتمدن،*** 17 ديسمبر 2006، متوفر في http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83591 (2015/02/15)

** هي قبيلة طارقية تضم المرابطين النبلاء يدورون حول سلف مشترك وهو محمد المختار العيطى. وهم يقطنون مدينة كيدال في مالي، ولهم امتدا في أدرار بالجزائر والنيجر. هم في الأساس رعاة متجولين.

[3] محمد سعيد القساط، ***مرجع سابق،*** ص. 257.

•تمرد (1990-1995):

تعود أسباب هذا التمرد إلى:

-الظروف التي وصلت إليها المنطقة الشمالية للبلاد، بعد فشل التمرد الأول في الستينيات، والذي أدّى إلى فرض حصار عسكري عليها. كان هذا التمرد نتيجة لوصول الفقر إلى ذروته في شمال مالي سنة 1990.

-القمع والجفاف الذي ضرب المنطقة سنة 1970، وهوما أدّى إلى نفي عديد العائلات إلى السعودية، ليبيا، بوركينافاسو، الجزائر وموريتانيا.

-تفاوت في التقدم والتنمية الاقتصادية في الجنوب عنها في الشمال، مما أتبعه إحساس بالغبن من طرف سكان الشمال.

ولقد أدّى هذا إلى ضغط اجتماعي فجّر النزاع بقيادة الحركات المسلحة في منطقة الأزواد. وهي الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، ليتوسع التمرد هذه المرة ويشمل كلّ من تمبكتو، كيدال، غاو و"ميناكا" Ménaka.

وكانت بداية هذا التمرد بهجوم في 27 جوان 1990 على محطة للشرطة بمدينة ميناكا. بقيادة إياد آغ غالي* قائد الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، لكن في 19 ماي 1994، كونت الحكومة حركة وطنية تدعى "الغاندا كوي" Ganda Koy، تتكون بالأساس من أسياد الماء من إثنية السونغاي، لمواجهة

* ولد عام 1960 في مدينة كيدال، ينتسب إلى قبيلة إيفوغاس، هاجر إلى ليبيا في الثمانينيات، أين تلقى تدريبا عسكريا في صفوف الكتيبة الخضراء التي شكلها القذافي من الطوارق.

المتمردين، ما أدى إلى نزوحهم نحو البلدان المجاورة لمالي مثل الجزائر، التشاد، وخاصة بكثرة توجهوا نحو ليبيا بسبب إعلان معمر القذافي أنّ وطنه للرجال الزرق*

وأدّت هذه الأسباب إلى بداية نزاع مسلح بين الحكومة والحركة استمر لمدة 10 سنوات، ما دفع بعض القوى الإقليمية للتدخل لإنهاء النزاع مثل ليبيا، السنغال والجزائر. بعد جهود الوساطة الجزائرية التي أفضت باتفاق تمنراست في 6 جانفي 1991، والتي جاء فيها الوقف الفوري لإطلاق النار، ثم اتفاق وطني في 1992، تضمنت بالأساس اجراءات عسكرية من أجل إعادة الثقة، يقوم على[1]:

- دمج مناضلين حركات وجبهات الأزواد الموحدة** في وحدات الجيش الوطني.
- انشاء مراكز شرطة في مناطق الشمال تكون غالبيتها من السكان المحليين، توضع رهن إشارة السلطات المحلية.
- اعادة انتشار الجيش الوطني في الشمال، وتغيير مهام المكلف بها وحصرها في الدفاع الوطني.

إلاّ أنّ العداوة بقيت قائمة بين الحكومة والمجموعات المتمردة، مما أدّى إلى انتهاكها بسبب من جهة، الدور الذي لعبته الحكومة في إثارة النعرة الإثنية بين لقبائل الطارقية والعربية في الشمال، وبين قبائل الإثنيات الأخرى، خاصة السونغاي. إضافة إلى العمل العسكري، الذي تسبب في وفاة 300

*لقب يطلق على الطوارق.

[1] محمد شعيب وصفي، "أزواد: أسرار وخبايا فشل الوساطة الجزائرية منذ 1992"، ***Daily Sahara***، متوفر في http://www.dailysahara.com/important/%D8%A3%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D8%B4%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6/ (2015/02/06)

**تضم الحركة الشعبية للأزواد، الجبهة الإسلامية العربية للأزواد، الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد، الجيش الثوري لتحرير الأزواد، الجبهة الموحدة لتحرير الأزواد، الجبهة الوطنية لتحرير الأزواد.

شخص، وحوالي 100000 لاجئ في كلّ من الجزائر، بوركينافاسو وموريتانيا.[1] أبرزه ما حدث في 20 ماي 1991، حين قام ضابط مالي بجمع مجموعة من التجار العرب والطوارق ووضعهم في السوق ثم إطلاق النار عليهم. ما خلف قتل حوالي 50 ضحية.[2] ممّا أطال النزاع إلى غاية توقيع اتفاقية السلام في 1995، عرفت باسم "اتفاقية بورم" Accord Bourem[3]، بين الحكومة المالية والجبهة الشعبية لتحرير الأزواد، وذلك أنّها لم تختلف في بنودها عن سابقتها من أجل تجاوز قتيل التوترات الإثنية التي سببها دخول السونغاي.

- **تمرد 2006:**

في هذا التمرد انطلقت مطالب جديدة للطوارق بقيادة "حسن أغ فغاغا" Hassan Ag Fagaga، حيث أصبحت المطالبة بتكوين فيدرالية تضم الطوارق في كلّ من النيجر، مالي والجزائر، وكان هذا الطلب مدعما بالموقف الإيجابي للرئيس الليبي آنذاك معمر قذافي، وهو ما قوبل بالرفض القاطع من طرف الحكومة في بماكو. ولقد قاد التمرد كلّ من الزعيمين "ابراهيم أغ باهنغا" IbrahiM Ag* Bahenga، "حسن فاغاغا" Hassan Fagaga، حيث أنشآ حركة متمردة معروفة باسم "تحالف 23 ماي

[1] Ahma, "L'histoire de la rébellion touarègue," ***Le Pays Touareg,*** disponible sur http://lepaystouareg.blogspot.com/2006/12/lhistoire-de-la-rbellion-touargue.html (20/02/2015)

[2] Sans auteur, « Au Mali, les exactioins contre les « peaux claires » réveillent des blessures douloureuses », ***Jeunes Afrique,*** 30 Janvier 2013, disponible sur http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAWEB20130125115339/ (18/05/2015)

[3]Sans auteur, Cronologie et histoire récente du Mali*, »* ***Ritimo,*** disponible sur http://www.ritimo.org/article4383.html (15/12/2015)

* هو من منطقة كيدال، توفي في 26 أوت 2011.يعتبر الأكثر تطرفا في قبيلة الايفوغاس الطارقية. كان راع بسيط، ثم انضم للجيش المالي، أين تقلد رتبة ملازم أول. كما عمل في ليبيا في الفيلق الأخضر، وكان بعد العودة إلى مالي من المسلحين في الحركة الوطنية للأزواد.

الديمقراطي من أجل التغيير"*، في حين كانت الحكومة المالية بقيادة أمادو توماني توري. وتوسطت كلّ من الجزائر وليبيا لانهاء التمرد، حيث دخلت الجزائر في وساطة مع طرفي النزاع منذ 23 ماي 2006، أفضت بتوقيع اتفاقية السلام في الجزائر في 4 جويلية 2006،[1] منهية رسميا آنذاك تمرد الطوارق، وهي بالأساس من أجل استعادة السلام، الأمن والتنمية في منطقة كيدال، حيث تسمح بتطبيع العلاقات بين المناطق الثمانية في مالي.

ولكن في النّهاية تمّ خرقها واندلعت تمردات جديدة في 2007 و2008، وقبلت بعدها الوساطة الليبية والمسماة بـ"برتوكول التفاهم" وقع في 20 مارس 2008 بطرابلس، حيث ضمّ في طرفيه الحكومة لمالية والمتمردين الطوارق بقيادة ابراهيم أغ باهنغا،حيث تمّ وضع حدا للأعمال العدائية بعد اتفاق لوقف إطلاق النار.[2]

•تمرد 2012:

يختلف هذا التمرد عن التمردات السابقة في أنّه حصيلة تحالف بين حركات طارقية وطنية ومجموعات اسلامية متطرفة من جنسيات مختلفة (مالية، نيجيرية، موريتانية، جزائرية...إلخ)، منها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حركة أنصار الدين، حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا... إلخ، حيث استطاعت هذه المجموعات في الاستفادة من تمرد الطوارق من جهة، ومن مخزون السلاح الذي

*يعرف على أنّه تحالف يضم مجموعة من المتمردين الطوارق، والذي شكل في 2006 من قبل مقاتلين سابقين من التسعينيات. وهي كانت بقيادة إياد أغ باهنغا.

[1] ميلاد مفتاح الحراثي، "دولة مالي بين الديمقراطية وخيارات الانفصال أو التدويل أو الاعلان عن دولة الطوارق،" ***مدونة الدّكتور ميلاد مفتاح الحراثي،*** متوفر في http://milad-drelharathi.blogspot.com (2015/05/15)

[2] Sékouba Samake," Accord de Tripoli : Bahanga tiendra-t-il parole ?, » ***Le Monde,*** disponible sur http://djaladjomathematiques.blogspot.com/2008/04/accord-de-tripoli-bahanga-tiendra-t-il.html (11/02/2015)

وصب من ليبيا بعد سقوط نظام القذافي من جهة أخرى.[1] بدأ تحديدا في 17 جانفي 2012، مع الهجوم على معسكرات الجيش في مالي في شمال البلاد، بالتحديد في ميناكا، على أيدي المقاتلين من الحركة الشعبية لتحرير الأزواد. ثم في اليوم الموالي، قاموا بالهجوم على معسكرات الجيش في الحدود النيجيرية* وفي شمال شرق البلاد قرب الحدود مع الجزائر**.[2]

وفي هذا التمرد بالذات تنوعت المطالب، وذلك طبيعيا بالمقارنة بالتنوع الذي حصل على مستوى أطراف النزاع، ففي الوقت الذي حافظت الحركة الشعبية لتحرير الأزواج باستقلال الأزواد، فإنّ حركة أنصار الدين بقيادة المخضرم إياد آغ غالي قد طالبت بتطبيق الشريعة الإسلامية على كامل تراب الجمهورية المالي.

وجاء هذا التمرد في وقت كانت الحكومة المالية تمر بأصعب الظروف، نظرا للتمرد أيضا الذي قاده الجيش في 20 مارس 2012 ضدها، ما أدّى للإطاحة بها في22 مارس،حيث كانت تحت قيادة الرئيس أمادو توماني توري. قاد تمرد الجيش هذا النقيب "أمادوسنغو" Amadou Sango. بناء على هذا أصبح الأمر في الجزء الجنوبي من مالي صراع بين مختلف النخب السياسية- المدنية والانقلابيين العسكريين الذين أمسكوا زمام الأمور[3]، وفي الشمال تمرد الطوارق واستقرار مجموعات ارهابية متطرفة.

---

[1] ميلاد الحارثي، ***مرجع سابق.***

* أغليهوك و ميناكا.

** تساليت.

[2] Yidir Plantade, « Dans le nord du mali, les Touaregs du MNLA lancent un nouveau défi armé à l'Etat, ***Le Monde Afrique,***26 Janvier 2012, disponible sur http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/01/25/dans-le-nord-du-mali-les-touareg-du-mnla-lancent-un-nouveau-defi-arme-a-l-etat_1634378_3212.html#ens_id=1632216 (21/04/2015)

[3] Tarik Ramadan, « Le Mali, la France et les extrémistes, » ***Tarik Ramadan,*** disponible sur http://tariqramadan.com/blog/2013/01/17/le-mali-la-france-et-les-extremistes (11/02/2015)

5. الزّبونيّة والفساد:

يعدّ الفساد في أيّ دولة مثل المرض الذي يهدّد وجودها مهما كانت طبيعة نظامها، ما جعله يحظى بدراسات كثيرة حول تفسيره والدّور الّذي يؤديه في النزاعات بالدّولة. كما أنّ التّمعن في الحياة السّياسية والاقتصادية للمجتمعات الأفريقية، يكشف لنا عن خصوصيات تعدّ كمظاهر لظاهرة الفساد أفريقيا، والذي لا يأخذ شكلا واحدا بل على المستوى السياسي والاقتصادي خاصة. وهو ما تعيشه مالي، ما جعلها تحتل المرتبة 47 عالميا على 100 دولة لسنة 2014، و 22 أفريقيا. [1]

ومن أهمّ مظاهر الفساد والزبونية نجد عدم الثّقة في السّياسيين، وقلة المشاركة في العمليات الانتخابية التشريعية والرئاسية، حيث خضعت البلاد من 1962 إلى 1992 إلى سيطرة الحزب الواحد، بداية مع حزب الوحدة السودانية/ التجمع الديمقراطي الافريقي (US/RDA) والّذي بقي حتى 1968، ثم حزب الوحدة الديمقراطية للشعب المالي والّذي حكم من 1976 إلى 1992، كما منع في تلك الفترة أيّ نشاط سياسية أو إنشاء لأحزاب. وبالرّغم من توجه البلاد نحو التّعددية الحزبية في 1992 وخوضها لانتخابات تعددية، إلاّ أنّ الفساد والزّبونيّة بقيت كمظاهر تسود الحياةالسّياسيّة في مالي، وذلك يظهر جليا من الممارسات غير الدّيمقراطية الّتي كانت تقع، من ذلك التّحالفات الظّرفية الّتي كانت تقوم با الأحزاب من أجل تحقيق مصالحها، كالتحالف لأجل الديمقراطية في مالي(ADEMA) الذي أنشأه "عبد الرحمن بابا توريه" في 1990، والّذي جمع عديد الأحزاب من بينها الحزب التاريخي الوحدة السودانية والتّجمع الدّيمقراطي الأفريقي، والّذي تمكّن من فرض السّيطرة على الحياة السياسية منذ 1992. حيث أنّ هذا

[1] Sans Auteur, « La liste des 100 pays les plus corrompus, » ***Escale de nuit,*** *disponible* sur http://escaledenuit.com/2014/02/08/la-liste-des-100-pays-les-plus-corrompus/ (21/05/2015)

التّحالف لم يكون لأغراض وطنية، بالقدر الّذي كان من أجل حماية مصالح تلك الأطراف المتحالفة، وضمان قوة أكثر لها على الساحة السياسية المالية.[1]

وأيضا، لقد واجه البناء السياسي لجمهورية مالي عدم فعالية بسبب الزّبونية والمحاباة الأقارب والإثنية، فضلا عن تعامل السياسيين مع الإرهابيين والمجرمين ما أدّى إلى تكريس الفشل المؤسساتي وانعدام السيادة والقانون داخليا، ما ساعد لاحقا على غياب رقابة رسمية على بعض المناطق المالية في الشمال والجنوب. مع التنويه إلى أن المساعدات الغربية المقدمة لمكافحة تجارة المخدرات والإرهاب لم تكف إن لم تكن قد وجهت لأغراض أخرى.

المطلب الثاني: المصادر الخارجية للنزاع في مالي

على الرّغم من مركزيّة العوامل الدّاخلية كمصادر للنزاع إلاّ أنّ ككلّ النّزاعات في أفريقيا تلعب المتغيّرات والعوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية دورا كبيرا فيما يحدث بالقارة. حيث تناول تأثير العوامل السياسية الخارجية في تفسير النّزاعات العديد من المفكّرين والمنظّرين من قبيل "كينيث والتز" Kenneth Waltz ومنظري مدرسة الواقعية الجديدة، حيث يربطون بين بنية النّظام الدّولي وطبيعة البيئة الدّولية من سلام أو صراع، حيث يرون أنّ هناك شقين للدور الخارجي على النزاعات، فإمّا أنّه إذا كانت الظروف الدّولية عموما غير مستقرة فإنّ ذلك ينعكس على البيئة الدّاخلية بتوفير الظّروف المناسبة لنشوب النزاعات، وإمّا أن تكون دافعة مباشرة لتأزم الوضع، وذلك عن طريق استغلال كلّ الثغرات الدّاخلية لإثارة النزاعات. وأخذا بهذا المنطلق نرى أنّ هناك مجموعة من المصادر السّياسية الخارجيّة الّتي كان لها أثر بالغ على

[1] Patrice Gourdin, « Géopolitique du Mali : un Etat Failli ? », ***La Revue Géopolitique***, 23 septembre 2012, disponible sur http://www.diploweb.com/Geopolitique-du-Mali-un-Etat.html (01/01/2014)

مسار النّزاع في مالي، فإمّا وفرت الظروف المناسبة لتأجيجه، أو دفعت به للتحوّل من أزمة إلى نزاع مسلح. وفيما يتعلّق بمالي فأهمّ المصادر السّياسية الخارجية للنّزاع هي:

1- مخلفات المرحلة الاستعمارية:[1]

يعتبر الاستعمار الفرنسي أوّل من وضع بذور الحرب الأهلية في أفريقيا عامة، سواء عن طريق النشأة المصطنعة للدّول الأفريقية مراعاة لمصالحها وإهمالا لخصوصية المنطقة، أو عن طريق السّياسات الّتي كانت متبعة من قبلها أبرزها سياسة "فرّق تسد." ففيما يتعلّق بالنشأة المصطنعة للدّول الأفريقية عموما، فتجدر الإشارة إلى أنّ التّقسيم الاستعماري للقارة الّذي جرى في مؤتمر برلين 1884- 1885م جاء متّسقا فقط مع مصالح المستعمرين واتجاهاتهم للسّيطرة حتى بعد الخروج منها، في حين أنّه كان متناقضا مع الانقسامات الأنتروبولوجية للمجتمعات الأفريقية.[2] وقد شكّل هذا التّقسيم وضعين، فمن جهة جمع في دولة واحدة بين جماعات إثنية وقبلية لم يسبق لها أن عاشت معا ولا تربطهم فيما بينهم أيّ صلات أو إحساس مشترك بالانتماء فيما بينهم لدولة واحدة، بل انتمائها الأول هو للإثنية والقبيلة، والأبعد من ذلك أن تكون متنازعة فيما بينها. ومن جهة أخرى فصلت هذه الحدود بين جماعة إثنية واحدة وجدت نفسها فجأة تابعة لكيانات سياسية مختلفة، مثل الطوارق الموزعيّن بين مالي والجزائر وليبيا والنّيجر. أمّا عن السّياسات المتّبعة فهي الّتي أوجدت عوامل الفرقة وترسيخ الاختلاف، مما جعل المجتمع يبدو مقسما إلى جزئين شمال وجنوب. وبالتّالي فقد أوجد الاستعمار دولة تضم أكثر من عشرين إثنية تتكلّم لغات مختلفة، وطبية المناطق المترامية والأوضاع البيئية المناخية المختلفة حدّت من التّفاعل بين

---

[1] عزّو محمّد عبد القادر ناجي "أثر العوامل الدّاخلية والخارجية في عد الاستقرار السّياسي في أفريقيا،" ***الحوار المتمدّن،*** متوفر في http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144192 (2015/02/11)

[2] أحمد إبراهيم محمود، ***الحروب الأهلية في أفريقيا*** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001)، ص. 111.

هذه المجموعات وأوجدت أوضاع اقتصادية ونمط حياة مختلف. بل غنّها زادت الأمر سواء بتكوين مجموعة من الأشخاص وجعلتهم فرنكوفونيين وأطلقت حكم البلاد بيديهم مازالوا موجودين حتى اليوم برعون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مصالحها.

2- التهديد الأمني للجماعات الارهابية في مالي:

إنّ العلاقة الّتي تجمع بين الإرهاب والعنف السّياسي هي ظاهرة طبيعية كما يرى ذلك "تيد هندريش" Ted Heinrich، حيث وضّح أنّ أسلوب الإرهابيين في اللّجوء إلى القوة من أجل تدمير الأفراد أو الأشياء يكون دائما موجها بالدّرجة الأولى من أجل إحداث تغيير في السّياسة أو في نظام الحكم أو أشخاصه.[1] وتعتبر حركات التمرد الموجودة في السّاحل الأفريقي عموما وفي مالي خاصة من أهمّ مصادر العنف السياسي والإرهاب المرتبط بدوافع مختلفة سياسية ودينية وإثنية، فلقد عرفت هذه المنطقة في السّنوات الأخير تنامي كبير لهذه الظّاهرة (الإرهاب) بالنّظر إلى طبيعة مجتمعات المنطقة المفككة إثنيا وقبليا وعرقيا، ممّا جعل من عملية الاندماج الاجتماعي عملية جد صعبة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، ما أنتج أزمات ذاخلية ذات تركيبة اجتماعية معقدة صعب التّحكم فيها.[2]

وفي هذا الإطار تعتبر مالي اليوم أكثر مناطق الحزام الصحراوي- الأفريقي خطورة، خاصة في جزئها الشّمالي، حيث بالنّظر إلى تضاريسها وطبيعتها كانت ملاذا لاختباء الحركات الإرهابية في المنطقة، ما أدّى إلى تنامي هذه الظاهرة مثل "القاعدة في المغرب الإسلامي" AQMI، جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (MUJAO)، والّتي فضلا عن استقرارها في المنطقة تمكنت من ربط علاقات

---

[1] عبد النّاصر حريز، ***النظام السّياسي الإرهابي: دراسة مقارنة مع النازية والفاشية والنّظام العنصري في جنوب أفريقيا*** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997)، ص. 27.

[2] عبد السلام بغدادي، ***الأقليات ومشكلة الدّولة الوطنيّة في أفريقيا*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص. 201.

جيّدة بالحركات الطوارقية المتمردة،وهو ما ظهر جليا بعد إعلان إياد أغ غالي أحد زعماء الطوارق عن إقامة إمارة إسلامية سلفية في المناطق الشمالية الشرقية لمالي، وتحويل "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" إلى "حركة أنصار الدين"، وهو ما قد يجعل الصحراء الكبرى تتحول إلى منطقة خارجة عن السيطرة والقانون، تسيطر عليها الجماعات الارهابية.[1]

3- أزمة انهيار نظام القذافي في ليبيا

لقد أثّر انهيار نظام القذافي في ليبيا بشكل كبير على منطقة الساحل ككل، وعلى مالي بشكل خاص. حيث يرى أحد الدارسين للوضع هناك أنّ هناك الكثير من المشاكل التي كانت مؤجلة لم يتم التطرق لها، وكان التركيز في مسألة الإرهاب على محاربة القاعدة كما هي سائر دول العالم، لكن انهيار نظام القذافي وما صاحبه من رجوع عديد المقاتلين الطوارق الذين كانوا يحاربون سابقا ضمن الجيش اللّيبي، والأسوأ من ذلك أنّهم تمكنوا من السّيطرة على مخازن كثيرة من الأسلحة اللّيبية، على غرار التّكوين والتّدريب العسكري الّذي تلقوه هناك، ما يعني أنّه نقل مستوى النّزاع بين السّلطة والمتمردين، من مستوى جيش نظامي ومجموعة من السّكان العاديين، إلى مستوى أكثر احترافية على كلّ المستويات، بتغيير وتعديل في أطراف النّزاع، ما أدى إلى انفجار الوضع.[2] فقد أدّى انتشار السّلاح اللّيبي بعد انهيار نظام القذافي إلى تغذية مناطق الصّراع وتأزيم مناطق التّوتر في شمال مالي، حيث كان في البّداية انتشارها من طرف مدنيين ثم ما لبث أن تشكلت شبكات معقدة لتهريبه منها ما ترعاه عشائر ومنها

---

[1] سيكوبا ساماكيا، ***الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية***، ترجمة محمد بابا ولد أشفع، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012)، ص. 05.

[2] عاطف قدادرة، "سلاح القذافي يفجر الساحل ويهدده بالتفتيت،" ***جزايرس***، متوفر في http://www.djazairess.com/elkhabar/286141 (2016/04/14)

ما يتبع لتنظيمات وجماعات مسلحة، فقد وصل السّلاح اللّيبي إلى أربع عشرة دولة حسب بعض التّقارير الّتي تؤكدّ أيضا على أنّ هذا السّلاح المهرّب يقدّر بأكثر من خمس وأرعون قطعة سلاح.[1]

وبالتّالي فقد وفّر الوضع في ليبيا البيئة للمناسبة لنشاط عديد الجماعات المتطرفة نتيجة كما أشارت الدّراسة سابقا إلى انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود، وهنا لا نتحدث فقط على السّلاح الخاص بالجيش اللّيبي بل أيضا الأسلحة الغربية التي زودت بها المعارضة اللّيبية في تلك المرحلة، فقد تمّ العثور في الحدود الجنوبية الليبية على 600 كغ من متفجرات"سمتاكس" Semtex، تمّ حجزها من قبل السلطات النيجيرية، أثناء إيقاف جماعة من التابعين للقاعدة على الحدود الشمالية النيجيرية.[2]

4- تورط الجزائر في النّزاع في شمال مالي:

رغم ما يبدو عليه النّزاع في مالي على أنّه ليس منمصلحة الجزائر استمراره إلاّأنّ هذا لا يمنع بالضّرورة أنلا يكون لها دورا مباشرا أو غير مباشرا في تأجيجه، ويظهر ذلك من خلال جملة من العناصر:

- سماح الجزائر في عديد المرات بتواجد المتمردين على أراضيها للعلاج من الإصابات والاستراحة، ومن ثمّ تكوين علاقات معهم من أجل أن تكون مفاتيحها في التّحرك، أبرزهم إياد أغ غالي.
- عام 1990، تمّ إنشاء حركة مسلحة جديدة من طرف الماليين المغاربة، وهي الجبهة الإسلامية المسلحة للأزواد (FIAA) والّتي وكانت مدعومة من طرف الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) الجزائرية، وما هو معروف أنّ هذه الجماعة بالذّات كانت مخترقة وتوجّه من طرف البوليس السّياسي الجزائري،

[1] عبيد إميجن، "انتشار السّلاح اللّيبي والتّعقيدات الأمنية في أفريقيا،" ***مركز الجزيرة للدّراسات***، متوفر في (2015/06/06) http://studies.aljazeera.net/reports/2014/10/201410216111951157 3.htm

[2] Hélène Bravin, « Guerre au nord du Mali : le rôle des Touaregs de Lybie, » ***L'OBS Rue 89,*** disponible sur http://rue89.nouvelobs.com/2013/01/29/guerre-au-nord-du-mali-le-role-des-touaregs-de-libye-239103 (15/04/2015)

الأمن العسكري (الذي أصبح DRS منذ سبتمبر 1990)، وبالتّالي فالجبهة الإسلامية المسلحة للأزواد هي نتاج عمل الجزائر على خلق وسيلةللعمل في شمال مالي، خاصة عندما سُمح لها باستقرار قاعدتها في جنوب الجزائر.

•إضافة أنّها لم تسمح من قبل أن يتم تهميشها في أيّ تسوية يقوم بها الطرفان، والمرة الوحيدة الّتي تدخلت فيها ليبيا بذلت الجزائر كلّ جهدها من أجل إلغائها على أساس أنّها لم تنصف الطّرفان حتى كان لها ذلك.[1]

وهناك تحليلات أخرى بدأت منذ 2000 ذهبت أبعد من ذلك في عمق الدّور الجزائري، حيث رأوا أنّ انفجار تجارة المخدرات وظهور الحركات السلفية فيها ما هو إلاّ من صنيع النّظام الجزائري وبالتّحديد جهاز مخابرتها للتّمكن من السّيطرة على الأوضاع في الشّمال بما يخدم مصالحها. حيث ظهر بعدها مباشرة فاعل جديد على الميدان تمثّل في الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPS) مع حادثة خطف إثنين وثلاثين سائحا أوروبيا في الصّحراء الجزائرية، وهي نفس العملية الّتي برز فيها سلطة الجزائر المتمثّلة في جنرالات المخابرات الجزائرية، حين فرضت نفسها كراعي إقليمي للمفاوضات. ومن أجل تحقيق مصالح المخابرات الجزائرية في منطقة السّاحل فإنّ استراتيجيتهم كانت دائما إحداث حالة من اللّاتوازن، لهذا لا تتردد في تشجيع ظهور أيّ متمردين في شمال مالي. كما أنّ هناك دراسة لعالم أنتروبولوجي بريطاني "جيريمي كينان" Jeremy Keenan وهو متخصّص في الطّوارق، والّذي أكّد بأنّ المتمردين الطوارق ليسوا إلاّ نتيجة اتفاقية بين إياد أغ غالي والمخابرات الجزائرية (DRS).[2]

[1] Michel Galy, ***La Guerre au Mali*** (Paris : La découverte, 2013), pp.38, 39.

[2] ***Ibid,*** pp.40-43.

المبحث الثّاني

المصادر الاجتماعية للنزاع في مالي

تتميّز المجتمعات الأفريقية بتعدد أشكال وأنماط التّعددية سواء أكانت إثنية أو لغوية أو دينية، وبدور كبير يلعبه هذا التّعدد في صياغة الوضع العام فيها. لذلك نجد الباحثين في الشّأن الأفريقي يركزون على العوامل الاثنية باعتبارها المحرّك الرئيس للنّزاعات فيها، ذلك أنّ الحروب الأهلية تبدأ حسبهم باستقطاب إثني حاد داخل المجتمع يسمح بتعبئة الموارد وحشد الصّفوف على أسس إثنية بالأساس، ما يؤدّي إلى التلاّعب بها من قبل السياسيين. وهو ما يظهر بشكل بارز خاصة في الدّول الأفريقية، مثل رواندا، والكونغو برازافيل، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا ما دفع المحلّلين إلى اعتماد المدخل الاجتماعي في تفسير النّزاعات على غرار النّظرية البنائية الوظيفية، حيث يستندون في تفسير أشكال النزاعات المختلفة بالتركيز على تفاعلات الوحدات الأساسية، من خلال إرجاع أسبابه إلى التوجه التنازعي للهوية الاجتماعية للأفراد أو القادة وهي العوامل التي ترى البنائية أنها ليست معطى مسبق بل تحكمية يديرها القادة والأنظمة أو الظروف الاجتماعية. ولعلّ اليّوم هذه الإشكالية تظهر جليّا في النّموذج المالي أين تزاوجت الأمراض الاجتماعية مع الإرادة السياسية في توظيف الانقسامات الإثنية لأجل البقاء في السلطة بدلا من بناء نموذج ديمقراطي إدماجي لكلّ مكونات المجتمع المالي.

وستتناول الدّراسة في هذا الإطار في المطلب الأوّل البناء الاجتماعي لدولة مالي بمختلف إثنياتها، من خلال تحديد هويتها الثقافية، الدينية والسياسية، وكذلك توزيعها الجغرافي داخل الدّولة والمكانة التي تحظى به كلّ واحدة منها داخل النسق الاجتماعي العام.

وفي حين أنّ في المطلب الثّاني ستركز الدّراسة على تأثير هذه الانقسامات الإثنية على النزاع الحالي في مالي؛ وذلك بتحديد الدّور الّذي لعبته بعض الإثنيات في تغذية العداوة وتصعيدها إلى نقطة اللّارجعة، خاصة إذا وجدت من يدعمها ويساندها خارجيا.

المطلـــــب الأول: البنـــــاء الاجتمـــاعي في مـــالـــي

يشير مفهوم البناء الاجتماعي إلى تلك المؤسسات والبنيات الاجتماعية والمجموعات الّتي تشكّل –مجتمعة– النظام الاجتماعي للدّولة، وتختلف هذه المؤسسات والأبنية من دولة إلى دولة أخرى. وإذا كان المفروض في ظلّ الدولة القومية الحديثة أن يكون هناك توجّه اجتماعي واحد للدّولة، إلاّ أنّ هذا لا يعني عدم وجود دول ذات تنوّع كبير في بنائها الاجتماعي، وخاصة الدّول الأفريقية، ومن أمثلتها مالي، حيث تضمّ ثلاثة وعشرين إثنية، معظم من الأفارقة الأصليين، بمعنى السّود، أمّا العنصر الأبيض فلا يتعدّي 5% من مجموع السّكان، وهم إمّا عرب، أوروبيون بالأخصّ فرنسيون، أومغاربة. وتقسّم الإثنيات في مالي إلى خمس مجموعات أساسية [1]هي:

1) المادينغ Mandingue: تضمّ كلّ من البامبارا، السونينكي، الماليكي والبوزو.

- **البامبارا Bambara :**

بلغ عدد البامبارا في المجتمع المالي حسب احصائيات 2013،[2] 3901000 نسمة، بنسبة تقدر بـ23.9% منه. وهم إثنية لغتهم المحلية هي البامبارا، ويعمل سكانها الأصل مزارعين،. وأصل البامبارا أنّهم تركوا إقليم واسولو Ouassoulou (بين سيكاسو والكوت ديفوار) للتخلّص من سيطرة الماليكي، ووصلوا إلى غاية إقليم سيغو ségou بمالي أين أقاموا إمبراطورية قويّة في القرن الثّامن عشر.

[1] –Pauline Poupart, « Identités Religieuses, Ethniques, Tribales, Au coeur des crises, » ***Questions Internationales,*** n°., 58 (Nov.–Dec.2012), pp. 34–41.

[2] Jacques Leclerc, « Republique du Mali, » ***CEFAN***, disponible sur http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/mali.htm (17/02/2015)

وحاليا يرتكزون في وسط شرق مالي وغربها، بين أقاليم سيغو Ségo نيونو Niono، إلى غاية بيليدوغو Bélédougou ومن كارتا Kaarta إلى غاية كيتا Kita . والبامبارا في هذه الأقاليم عاشوا في علاقات ضيّقة مع باقي الإثنيات، كما تُعتبر لغتهم البامبارا اللّغة الرّسمية للبلاد إلى جانب الفرنسية،[1] ورغم رفضهم للإسلام في بدياته إلاّ أنّ حاليا أغلبهم مسلمين، مع قليل من المجموعات المسيحية أو التي مازلت تعتنق المعتقدات الوثنية التقليدية، بالإضافة إلى بعض الشّعائر التقليدية التي يمارسها سكان البامبارا على الرغم من اختلاف دياناتهم، فهي تدخل في إطار تقليد الإثنية، فلا يوجد فصل عندهم بين الدّين والتّقاليد، كما أنّهم لا يعترفون بالحياة العلمانية بمفهومها الذي نعرفه اليوم، ذلك أنّهم يعتقدون كثيرا بالحياة الرّوحية، ووجود شيء إلهي مقدس في كلّ شيء مخلوق. بالنّسبة للمجتمع البامباري فإنّ تقسيمه الطبقي يتكون من:

- **النبلاء** ويطلق عليهم اسم "توندیغي" Tondigui.
- **الحرفيون** يطلق عليهم اسم "نياماكالا" Nyamakhala، وتضمّ من بينهم الحدادين في "تومو" Noumou، صناع الأحذية في "لورهو" Lorho... إلخ.
- **المرابطون*** ويطلق عليهم اسم "فيناه" Finah.
- **الأسرى** ويطلق عليهم اسم "ديون" Dyon.

وتلعب الفئة العمرية دورا مهما في مجتمع البامبارا، حيث يرتبط اسم العشرية دائما باسم الأب الأكبر، أو الجدّ، ومن بين بعض العشائر المعروفة في مالي باسم العائلة نجد: كولیبالي، تراوري، ديارا، كوناري... إلخ.[2]

---

[1] – Gonin, ***op. cit., p. 164.***

* المرابط هو الشخص الزاهد، ويكون من الدعاة للإسلام والمدافعين عنه و ينظر إليه على أنّه شخص مقدس وحكيم.

[2] Jean-Loup Amselle, Elikia M'bokolo, ***Au cœur de l'ethnie : ethnie, tribalisme et « tat en Afrique,*** (Paris : La découverte, 1999), pp. 87-90.

- **السّونينكيSinonki :**

ويُعرفون أيضا تحت اسم ساراكولي Sarakolé أو الماركا Marka، موجودون في كلّ من السّنغال، غامبيا، موريتانيا، كوت ديفوار، غينيا بيساو وغيينيا، فضلا عن مالي. وعددهم الإجمالي تقريبا 2.201.000 نسمة، يوجد في مالي فقط 1252000 نسمة، بحسب احصائيات 2013، أي بنسبة 7.6% من سكان مالي، ويتركزون في جنوب الغربي للبلاد بالخصوص على طول الحدود السّنغالية، في مدن نيورو، نارا، بانامبا، يلماني، كارس. ويعتبرون من أوائل الشعوب الّتي اعتنقت الإسلام، لذلك نجد اليوم أغلبهم من معتنقي الدّيانة الإسلامية على الطّريقة السّنيّة. أمّا عملهم بحكم تقاليدهم كباعة متجولين، وكانوا معروفين حتى قبل المرحلة الاستعمارية بتجارة الرّقيق، لذلك كان ثلث سكانهم إن لم نقل نصفهم من العبيد.

وفي بالتّحديد يعود أصول السّونينكي إلى جنوب موريتانيا، حيث مازالت تعيش فيها مجموعة لحدّ الآن قرب نهر السّنغال، ويعتبرون من مؤسسي إمبراطورية غانا القديمة (750-1240 ميلادي)، وتسمى لغتهم "السونينكي" . أسسّوا أيضا إمبراطورية مالي مباشرة بعد انفصالهم مع الماندينغ عن إمبراطورية غانا وذلك سنة 1230 ميلادي.[1] من أشهر ألقاب العشائر السونينكي نجد: سيسي، توري، دياني... إلخ. ويقوم التنظيم الاجتماعي للسّونينكي يتضمن ثلاث مستويات:

- **النبلاء** وهم الرجال الأحرار يدعون "الهورو" Hooro، "المونغو" Mangu، "الموديلام" Modylemmu، ويم الإمام، المرابطون، المرشدون الدينيون.
- **رجال الطائفة** اسمهم "نكسامالا" Naxamala، والتي ينتمي إليها الحدادين، صناع الأحذية، الحطابين.
- **الأسرى**، العبيد يسمون "الكومو" Komo، وهم الذين أطلق سراحهم في أوائل القرن العشرين.

[1] Badoua Siguine, ***Le surnaturel dans les contes soninké,*** mémoire de maitrise non publié, (Dakar : université de Dakar, 1983), p. 215.

وقائدهم السياسي هو الملك عندهم، ويلقب بـ "التونكا" Tunka، وهو منيملك الأراضي في بلادهم وما ينمو عليها.[1]

- **المالينكي Malinké :**

هي إثنية متواجدة بكثرة في غينيا ومالي، وبدرجة أقل في السنغال وبوركينافاسو والكوت ديفوار. يبلغ عددهم 77000 نسمة،[2] و يكوّنون حوالي 7% من سكان مالي. كما أنّهم يتقاربون جدا من النّاحية الثّقافية مع إثنية البامبارا، حيث يتقاسمون تقريبا نفس اللّغة (لغتهم هي اللّغة المالينكية) والتّقسيم الطّبقي وحتى المنشأ. كما أنّهم في تاريخهم القديم يعتبرون مؤسسي إمبراطوية مالي الإسلامية، على اعتبار أنّ مؤسسها "سونديانا كايتا" Soundiata Kieta هو مالينكي، وهذا الأخير يعتبر أيضا أحد الأولين الّذين اعتمدوا في دولهم على ميثاق حافظ لحقوق الإنسان، وهو "ميثاق ماندن" La Charte du Manden، وذلك سنة 1235، حيث تمّ وضع قوانين تمنع تجارة الرقيق، وتحديث عن التّعليم، البيئة، وضرورة احترام الحياة... إلخ. لقد استمرت سلطتهم وقوّتهم إلى غاية القرن التّاسع عشر، عندما تعرضوا للاستعمار الأوروبي. أمّا الآن، يعيش أغلبهم في جنوب غرب مالي ويدينون بالدّيانة الإسلامية مع قليل من المعتقدات التقليدية. بالنسبة لتقسيمهم الطّبقي فهو مشابه لذات التّقسيم لدى البامبارا –كما أشرنا سابقا– حيث هناك ثلاث مستويات: النبلاء والحرفيين والأسرى. فضلا عن وجو ضمن العشائر المالينكية مجموعات سرّية مثل الصّيادين. تعتبر الزّراعة هي المهنة الأساسية للمالينكيين، حتى الحرفيين فهم يعملون في خدمة الأراضي، أمّا العمل في النسيج فيقوم به الأشخاص الذين هم من أصول إثنية أجنبية. أشهر العائلات المالينكية نجد: كايتا، تراوري، كوني، ساكو، كامارا، سيسوكو... إلخ.

---

[1] Jean-Loup Amselle, Elikia M'bokolo, ***op. cit.,*** .p 95.

[2] "Malinké," ***Encyclopedia Universalis,*** disponible sur http://www.universalis.fr/encyclopedie/malinke/# (18/01/2015)

•البوزو Bozo:

تعدّ البوزو من القبائل العريقة، حيث تشير الأبحاث الأثرية إلى وجودها منذ العصر الحجري، أي منذ حوالي ستة آلاف سنة. وتخصصت هذه القبائل في شؤون الماء وما يرتبط بها من نشاط، ما جعلهم يطلقون عليهم "سادة المياه، حيث يتمثل نطاق نشاطهم إجمالا في الصّيد البحري والغوص بحثا عن الأحجار الكريمة، ما جعلهم يكونون السّبب الرّئيسي في تكوين عديد المدن المطلّة على ضفاف نهر النّيجر مثل، دجيني، موبيتي... إلخ. تسمى لغتهم البوزو، وهي أيضا إحدى لهجات الماندينغ، وما يلاحظ عليهم هو أنّهم أقلّ الإثنيات المالية اهتماما بالسّياسة والسّلطة، فحاليا أغلب المدن الّتي يقطنوها تدار من الإثنيات الأخرى. يبلغ عددهم 762900 نسمة، ويمثّلون بذلك نسبة 4.6% من الشّعب المالي، ويعيشون بالأساس في أعالي النّيجر في مناطق: ماسينا Macina، السّيغو Ségou، وموبتي Mopti.[1]

وأمّا فيما يتعلّق بأصل هذه القبائل نجد أنّ عديد المصادر تؤكدّ أنّهم من قبائل السّونيكي الّذين تشردّوا بعد انهيار إمبراطورية غانا، ودينهم الإسلام مع بعض الممارسات النّابعة من التّقاليد الوثنية.[2] كما أنّهم تربطها علاقة وثيقة بإثنيات أخرى خاصة الدّوجون، نظرا للعلاقات التّجاريّة الّتي كانت قائمة في ما بينهم، خاصة للمقايضة الّتي كانت سائدة بينهم (سمك البوزو مقابل بصل دوجون).

2) البولسار Pulsar: تضمّ كل من الفولان والتوكولور Toucouleur.

•الفولان Peul:

يمثّلون حوالي 8% من الشّعب المالي، بتعداد قدره 1315000 نسمة. أغلبيتهم يعملون في تربية المواشي. يعيشون على طول الحدود الموريتانية. من كايس Kayes إلى غاية نيورو Nioro،

[1] Didier Bergounhoux et Rinaldo Depagne, ***Mali, Les maitres du fleuve,*** (Paris : Editions du Garde-Temps, 2005), p. 80.

[2] ***نفس المرجع***، ص. 89.

ويتركّزون خصوصا داخل مجرى النّيجر، في دوائر كلّ من موبتي Mopti، من دجينيDjenné إلى غاية ماسينا Macina. لعبوا دورا أساسيا في تشييد إمبراطوري ماسينا في القرن الثّامن عشر.[1]

- **التوكولور Toucouleur:**

ويبلغ عددهم 231000 نسمة، بنسبة 1.4 %. يتحدثون لهجة خاصة بهم هي البولار Poular.

3) **الفولتاييك Voltaïque:** وتضم السّونوفو والبوبو

- **السّونوفو Sonoufou :**

بصفة عامة يُنظر للسّونوفو عل أنّهم يكوّنون إثنية واحدة مع المينيانكا Minianka. ويتركّزون في كلّ من سان San ، كوتيالا Koutiala ، سيكاسو Sikasso. مهنتهم الأساسية هي الفلاحة، خاصة في مجال الأرز والعسل والذّرة والشاي...إلخ. [2] ويمثّلون نسبة 12.2% من الشّعب المالي، بتعداد بلغ 1996000 نسمة، كما أنّهم معروفون بكثرة عشائرهم منها: "البونغالا" Pongalas، "النيارافول" Niarafolo، "التشيبارا" Tchébaras... إلخ.

وتدار قرى وعشائر الّسونوفو من قبل مجلس للشيوخ، وعلى خلاف غيرها من الإثنيات فهي تعطي للإلهههم صبغة أنثوية، حيث أنّهم يلقبّونه بالإله- الأم، وتأثرهم بذلك يظهر بوضوح في حياتهم الاجتماعية من خلال ربط نسب الأسرة للأم. من أشهر العائلات، نجد: سورو، تيو، سيكونغو... إلخ.

- **البّوبو Bobo:**

هم في الأصل قبيلة تعيش في منطقة فولتا العليا من بوركينافاسو ومالي، فقد عاشوا فيها منذ 800 ميلادي. وينظمها مجلس للشّيوخ يضمّ جميع الأنساب في القبيلة. أمّا في مالي فأغلبهم فلّاحون يحتلّون إقليم محدود من الشّمال بالجّرف بانديا‌غرا، ومن الجنوب يحدّها كلّ من كوتيالا Coutiala

[1] -Ph. Haerenger,J.C.David, ***Anthropologie et Sociologie de L'espace Urban***, (Lyon : Département D'orstom, 1986), P, 335.

[2] Gonin, ***op, cit,.*** p. 165.

وسيكاسو Sikasso، ويمثّلون 1.5% من الشّعب المالي، بتعداد بلغ 248000 نسمة. وبالنّسبة لهم فأهمّ المحاصيل الّتي ينتجونها هي: الذّرة الرّفيعة الحمراء، البطاطا، والقطن هو المحصول الأساسي، كما ينتجون أيضا العسل . ويعتبر البوبو أنّ الزّراعة ليست فقط مجرد نشاط الزّراعي بل هو مكوّن أساسي من وجودهم.[1]

4) **الصحروايين:** تضمّ كلّ من الطوارق والمغاربة العرب.

- **الطوارق Touareg:**

هم قبائل بربرية أمازيغية "الزينيغا" Zenega، ولكنّهم انقسامو لعديد القبائل ما جعلهم لا يمثّلون جبهة واحدة، أهم تلك القبائل نجد؛ قبيلة (آزاواد)، ، وقبيلة (تاداماكا). وتتميّز قبائل الطوارق بنمط اقتصادي خا،ص فهي قبائل رعوية تنتقل من مكان لآخر، وحديثا فقط مارسوا أيضا الفّلاحة، ومنما يميّز هذه الإثنية هو حبّها للحريّة والشّعور بالعزّة والأنفة. أمّا موطنهم تعدّ جبال الأهقّار بالجزائر والآيير بالنّيجر مراكز الطوارق الرئيسة. وقد كانت هذه القبائل إلى وقت غير بعيد كثيرة التّناحر فيما بينها، حيث يغزو بعضها بعضًا لأبسط الأسباب، وغالبًا ما كان السّبب نزاعًا على مناطق الرّعي أو أماكن وجود المياه.[2] وتحمل هذه الإثنية عديد التّسميات على حسب مناطق تواجدها منها "التوارق"، "التوارك"، "إمازيغن"، "تماجق"، أمّا معنى تسميتهم بالطوارق فهناك من يرجعها لكونهم طارقو الصّحراء أو مرتادوها، وهناك من ينسبها لطارق بن زياد، ويبقى مع ذلك معنى اسمهم في اللّغة الأمازيغية هو "السّاقية"[3].

---

[1] Guy Le Moal, ***Les Bobo : nature et fonction des masques,*** (Paris : ORSTOM, 1980), p. 534.

[2]. العربي دحو، " الطوارق: الجذور والتموقع ونظام الحكم،" ***موقع الدّكتور العربي دحو،*** متوفر في http://www.larbidahou.com/article15%20page1-php (2015/4/17)

[3]أحمد عبد الدّايم محمد حسين، "تاريخ القضية الأزوادية وتطوّرها،" ***قراءات أفريقية،*** ع. 16 (أفريل-جوان 2013)، ص ص. 16- 23.

ويوجد نوعين من الطوارق هما طوارق التماشق Touaregs Tamasheq، يبلغ عددهم 462000 نسمة، بنسبة 2.8%، والطوارق تماجاك Touaregs Tamajaq، يبلغ عددهم 351000 نسمة، بنسبة 2.1%. إنّ تنظيم الطّوارق يتميّز بطابعه القبلي، حيث على رأس كلّ القبائل زعيم يطلق عليه باللّهجة الطّارقية (آمينوكال)، والّذي يصل إلى القيادة عن طريق الوراثة، يقودهم في الحرب وإليه تعود مسؤولية حماية القبائل وتسيير شؤونها. أمّا السّلطة في كلّ قبيلة فتعود إلى ما يُطلق عليه "أكليد" وهو شيخ القبيلة الّذي يحكم وفق الأعراف المعمول بها عندهم.[1] مهمته حماية مصالح قبيلته، المتمثلة في المراعي والطّرق التّجارية ويفرض احترام الأحكام وتطبيقها. وينقسم المجتمع الطّارقي إلى طبقات:

- الطبقة الراقية: الأمينوكال (زعيم الطّوارق)، أكليد (شيوخ القبائل)، المحاربون "إيماهاغن" Imajaghan، رجال الدّين.
- الطبقة المتوسطة: الرّعاة والحرفيون "إينادن" Inaden.
- الطبقة الدّنيا: الخدم "إيكلان" Iklan.

ويميّز الفرد بانتمائه لطبقة ما بطول العمامة التي يضعها على رأسه، فالمحاربون ورجال الدّين يلفّون على رؤوسهم عمائم يتجاوز طولها الثّمانية أمتار، والحرفيون خمسة أمتار، بينما لا يتجاوز طول عمائم الخدم ثلاثة أمتار. ويبلغ عدد السّكان من قبائل الطّوارق الأمازيغ حوالي ربع السّكان، ويقيمون على ساحة واسعة في البلاد تمتّد من المنطقة الصّحراوية إلى المنطقة السّودانية ومناطقهم هي تمبكتو Tombouctou وكيدال Kidal وغاو Gao.[2]

---

[1] Naffet Keita, ***vers une anthropologie des mécanismes sociologiques de construction des lieux de légitimation de la domination et de l'inégalité des sexes en Afrique de l'Ouest : les Sociérés bambara, songhay et touaregs,*** 2011, book line, disponible sur www.codesria.org/IMG/pdf/3-Naffet_Keita.pdf?1995/. (06/06/2015)

[2] Edmond Bernus, « Etre Touareg au Mali », ***Politique Africaine***, 1992, disponible sur http://www.politique-africaine.com/numeros/pdf/047023.pdf (2/03/2015)

- **المغاربة Maures:**

ينتشر أغلبهم في إقليم بحاشية شمال النّيجر، من غاو إلى تمبكتو، وبالتّالي فهم يعيشون مع الطوارق. يبلغون 460000 نسمة، بنسبة 2.8%. لغتهم هي العربية، ودينهم هو الإسلام الذي دخلهم بداية من القرن الخامس عشر. هم قوم رحلّ ويشتهرون بامتلاكهم للثروة الحيوانية، خاصة الإبل والماعز، وعلاوة على ذلك، لديهم الخيول والماشية. كما أنّهم يمارسون الزراعة إذا كانت الأراضي التي يقطنوها صالحة لذلك، خاصة الواحات. كما أنّهم يشتهرون أيضا بأنّهم تجار، خاصة في مجال العبيد، الملح...إلخ.[1]

ويقوم التنظيم الاجتماعي لديهم على أساس النسب الأبوي. كما أنّهم يعتمدون تصنيف هرمي للمكانات داخل لإثنية، حيث في جزئها العلوي، نجد المرابطين والأرستقراطيين، ثم الأحرار والنبلاء، العبيد والحرفيين المجموعين في طبقات. كلّ قبيلة منهم يحكمها أمير. أهمّ قبيلة من قبائلهم هي الكونتا Kounta.

5) **السونغاي Songhaï:**

- **السونغاي Songhaï:**[2]

يمثّل السّونغاي 8.9% من الشّعب المالي، بتعداد 1459000 نسمة. وهم شعب مختلط، وليد خليط هجين من السونينكي، الماليكي، الفولاني، الطوارق...إلخ. ثقافيا، هم أقرباء جدا من الماندينغ والطوارق. ورغم هذا الاختلاط الذي تحدثنا عنه، إلاّ أنّه فعلا هناك سلالة سونغاي صافية. بعد القرن السابع ميلادي، استقر السونغاي في مدينة "غاو، أين انقسموا إلى ثلاث مجموعات: "السوركو سونغاي"

[1] Roger Meunier, « Moures, ethnie, » ***Encyclopedia Universalis,*** disponible sur http://www.universalis.fr/encyclopedie/maures-ethnie/ (21/03/2015)

[2] Paul Stoller, ***Fusion of the world: an ethnography of possession among the Songhay of Niger,*** (Chicago: University of Chicago Press, 1989), p. 243.

Songhaï Sorko، الذي مارسوا الصيد البحري، حتى لقبوا بأسياد الماء، وهم الأكثر قوة. ثانيا، السونغاي...، يلقبون أسياد الأرض، لأنّهم مشهرون بالزراعة والرعي. ثم أخيرا، "الغو" Les Gow، وهم معروفون بالصيد البري. يقيمون بالأساس في مكان محدّد متاخم لحوض النّيجر، قرب بحيرة ديبو Débo. تنحدر أصولهم من إمبراطورية غاو الّتي أُسست في الإقليم في نهاية العصر الوسيط قبل أن تنهار في عام 1951. أشهر العائلات فيها : مايغا وتوري... إلخ.

أمّا ترتيبهم الاجتماعي فمقسّم إلى:

- **النبلاء:** والتي تضم عدد كبير من الأسر المنبثقة عن العائلة الإمبراطورية، يحتل أفرادها أعلى المناصب في الإدارة والجيش، كما يتمتعون بعديد الامتيازات.
- **المرابطون:** والتي تضم عائلات من قبيلة السونينكي والمغاربة، وكانوا أصحاب السلطات الدينية على كلّ المسلمين.
- **الصيادون:** وتنقسم إلى مجموعتين، "الفونو" Fono، والذي يتعايشون مع الصيادين المقيمين بالقرب من نهر النيجر. "الفاران" Faran. [1]

أمّا الطبقات الدنيا، فهي:

- "التيندیكاتا" Tyindikata، عبيد النبلاء، والأحرار.
- "الغابيبي" Gabibi: يمارسون الزراعة لدى النبلاء.

ومن بين جميع المجموعات الإثنية في مالي، يحتل السّونغاي مكانة خاصة بسبب موقعها الجغرافي. [2]

[1] Paul Stoller, ***op. cit.,*** p. 244.

[2] ***Loc. cit.***

حيث في الواقع، تقع على الحدود بين المغرب العربي وأفريقيا السوداء، ما جعلهم يستفيدون من علاقات جيدة مع دول البحر الأبيض المتوسط، خاصة في المجال التجاري.

• الدّجون Dogon:

ويبلغ عددهم حوالي 907100 نسمة، ويمثّلون بذلك نسبة 5.5% من الشّعب المالي، يمارس أغلبهم الزراعة والحدادة كمهنة لهم. ويتركزّ تواجدهم بالأساس في منطقة معروفة باسمهم "بلاد الدّجون" Pays Dogon، تقع في جرف بانديا‌غرا Bandiagra، في جنوب غرب النّيجر. يتحدثون لهجة تسمى باسمهم، وهي خليط من لهجات أخرى عديدة. أمّا الدين الذي يتبعونه فهو الإسلام مع بعض المسيحيين وقلة آخرين مازالوا وثنيين. جذورهم بالأساس تعود إلى الصّحراء، في الإقليم الّذي يسمّي حاليا تيشيت Tichit، مؤسسين مجتمع بحكومة إلهية، أين الحكومة كانت مقسّمة بين كاهن أكبر يتمتّع بقوّة مقدّسة ومجلس لكبار العشيرة. هؤلاء السّكان معروفين بعادتهم، حيث أنّهم معروف عنهم أنّهم مرتبطون بمنحدر صخري، يعتبرونه المكان الذي يمكنهم اللّجوء إليه عند الضّرورة أو إذا كانوا في حاجة إلى الفرار. وكذلك معروفين بدينهم الغنّي بما يُعرف بتواصل الأرواح. حيث بعد الموت جزء منهم يلتحق بسلفهم الأموات، والجزء الآخر يعاود بداية حياة جديدة عن طريق النّسل الّذي تقدّمه المرأة للقبيلة. الإله الخارق بالنّسبة لهم هو من أصل ذكري وأنثوي وهو من يسيّر الحياة لكن الأفراد أيضا لهم علاقة مع آلهة آخرين ثانويين.[1] حافظ سكان الدوجون دائما على استقلالهم، بسبب صعوبة الوصول إلى المناطق الجبلية النائية الخاصة بهم. كما أنّهم كإثنية جد مرتبطين بالسونينكي، حيث أنّهم تأثروا بهم ثقافيا ولغويا، نظرا للعيش بينهم بعد سقوط إمبراطورية غانا.

[1] –Jean–Pierre Denis, ***Le Mali– 50 ans après l'indépendance traditions et modernité,*** (Paris : La maison de l'Afrique, 2011), P,04.

مجتمع الدوجون هو مجتمع أبوي، ولكن رغم ذلك فالأولوية لأسرة الأم قبل الأب. الذين ينحدرون من نفس السلف يكون ما يعرف عندهم بـ "الغينا" Ginna، حيث تجمع هذه الاخيرة داخلها، كلّ الرجال البالغين، زوجاتهم وأطفالهم، كما تضم منازل العائلة والأراضي التابعة إليهم.

أمّا الحدّادون فيتعايشون مع ما يطلقون عليهم تسمية "الهوسوبي" Hossobé، وهم المنفيين والنجس (على حسب توصيفهم). ويحمل هذه الصفة كلّ الذين خانوا العشائر التي ينتمون إليها.[1] كما توجد بمالي مجموعات إثنية أخرى لكنّها أقلّ عددا وأهمية من المذكورة منها: الدياوارا Diawara، الكاسونكي Khassonké، التّوكولوغ Toucouleur، البوا Bwa. [2]

[1] Robert KG Temple, ***The Sirius Mystery,*** (London : Sidgwick and Jackson, 1976), p. 290.

[2] Stoller, ***op. cit.,*** p.166.

خريطة رقم (05): يوضح التقسيمات الإثنية على الأراضي المالية

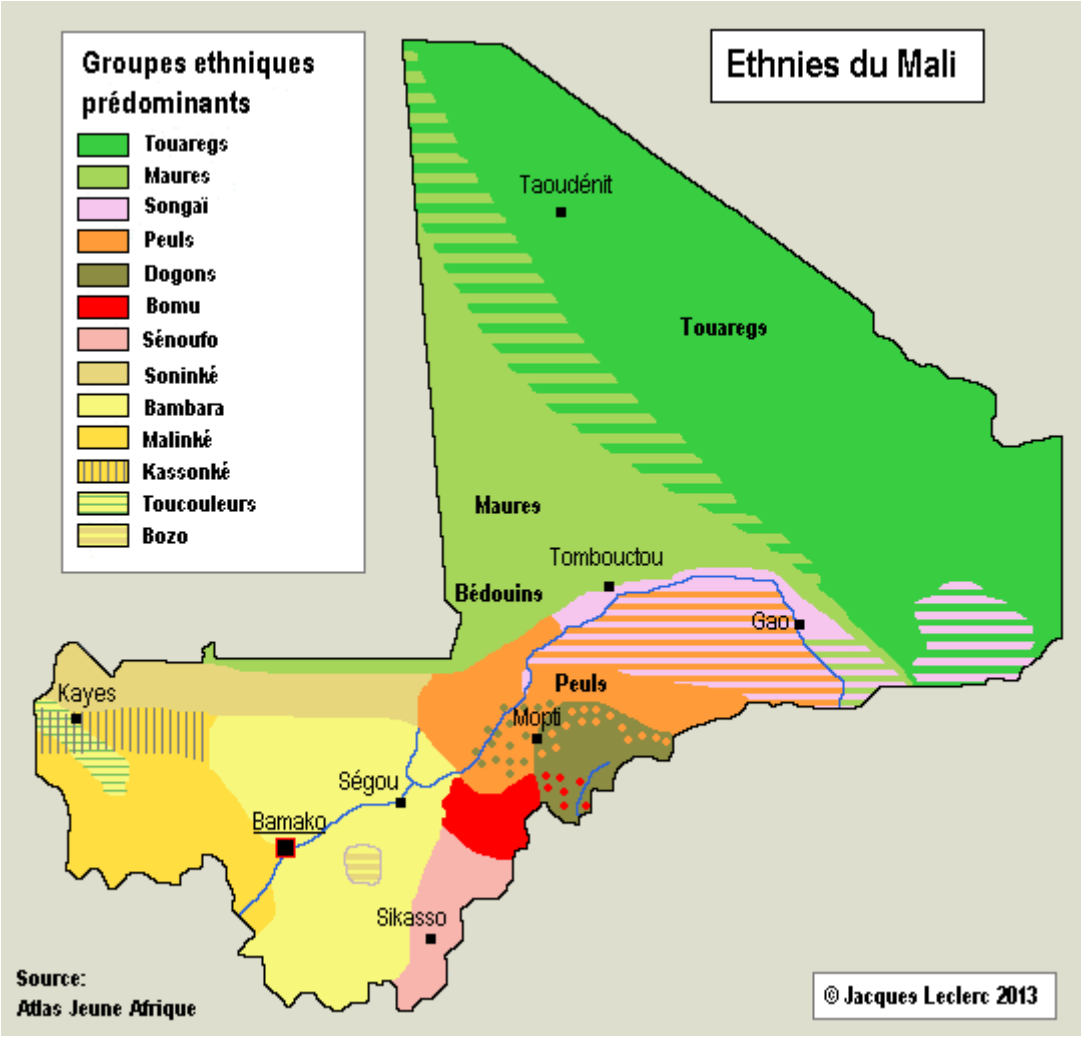

المصدر:

https://www.google.dz/search?q=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B9+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%86%D9%8A+%D9%81%D9%8A+%

هذه هي أغلب الإثنيات المسيطرة على البّلاد إضافة إلى إثنيات أخرى مبينا في الجدول رقم (07). إضافة إلى ذلك فإنّ من مميزات المجتمع المالي أنّه على الرّغم من تعدّد اللّغات المحلية (أيضا أكثر من 40 لغة) فإنّا اللّغة الفرنسية لغة الرّسمية في مالي، فهي تستخدم في دواوين الدّولة وفي المدارس، فمالي دولة فرنكوفونية، إضافة إلى أنّ في مالي يستطيع حوالي 80٪ من السّكان التّواصل بلغة

البامبارا، فهي تستخدم على نطاق واسع أيضا من قبل جماعات العرقية المختلفة، وهي لغة التواصل المشترك ولغة السّوق.[1] والإسلام هو الدين الغالب في البلاد بنسبة 90%، ويتّبع معظمهم المذهب السّني المالكي، كما تنتشر الّطرق الصوفية خاصة التيجانية والقادرية. وتحتل المسيحية المرتبة الثانية بنسبة 5% (ثلثي المسيحيين من الرّومان الكاثوليك والثّلث الآخر من البروتستانت). وتصل نسبة الدّيانات المحلّية 5 %.

ويقدّر نسبة السكان في مالي 15.30 مليون نسمة، بكثافة سكانية قدرت بـ 13.1429 كم². ونسبة النّمو الدّيمغرافي 2.6%، أمّا معدّل المواليد ف45.53 %، ومعدّل الوفيات 13.22%. أمّا معدّل الهجرة فعرف تراجع بنسبة -2.33%، وهذا طبقا لتقديرات 2014. ويحدد التركيب العمري للسّكان كالتالي:

- أصغر من 15 سنة تقدّر نسبتهم المئوية 47.6%.
- ما بين 45 سنة إلى 64 سنة تقدّر نسبتهم المئوية 49.4%.
- أمّا 65 سنة فما فوق تقدّر نسبتهم المئوية 3.0%.[2]

ويعيش 73% من سكان مالي في المناطق الريفية، في حين يسكن في المدن ما نسبته 27% فقط. ونجد ويعيش معظم السّكان الأصليين في قرى صغيرة في الجزء الجنوبي من البلاد، ويعتمدون في معاشهم على الزراعة كما يعملون في المزارع الريفية بالأجر. فنجد أنّ معظم السّكان فيها أُميّون، فنحو 69% من الرّاشدين لا يعرفون القراءة والكتابة، في حين أنّ 27% فقط من الأطفال يلتحقون بالمدارس،

[1]Sans auteur, « Présentation du Mali –Données Générales et Géographie, » ***France Diplomatie,*** disponible sur http://www.diplomatie.gov.fr/fr/pays-zones-geo-833/mali-350/presentation-du-mali-996/index.html (19/05/2015)

[2] Statistique mondiale sur la république du Mali, ***op. cit,.***

وهناك عديد المدارس الثانوية العربية في مالي، أشهرها مدارس دار القرآن والحديث في مدينة طوبي Toubi. ومن مشكلات مالي أيضا تدنّي المستوى الصّحي في البلاد، حيث يقلّ متوسط العمر فيها عن خمسون سنة، ويموت فيها نصف الأطفال حديثي الولادة إمّا بسبب سوء الرعاية الصحية أو بسبب انتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة، خاصة الملاريا. بالإضافة إلى تدنّي مستوى التنمية البشرية إلى حدّ ترتيبها الرتبة 153 من أصل 162 دولة. [1]

المطلب الثاني: التّحديات الاجتماعية للنزاع في مالي

تتميز التركيبة المجتمعية للمجتمعات الأفريقية عموما ومالي من بينها، بتركيبة إثنية متنوعة وخاصة جدا، لذلك عانت هذه الدّول من مشكلة بناء الدّولة القومية منذ الاستقلال، حيث لم يتمكن ولاء الأفراد والجماعات من الخروج من الولاءات الإثنية والقبلية نحو ولاء أسمى وهو الدّولة القومية، ونفس الشّيء بالنّسبة لمالي ، الّتي بالرّغم من كلّ محاولاتها وتجاربها نحو تحقيق الدّيمقراطية إلاّ أنّها لم تتمكن من تحيقق ذلك لنفس السّبب، رغم اقترابها في كثير من المحطات التّاريخية من تطبيقها.

ومن النّاحية النّظرية، فقد تمّ دراسة العلاقة بين المصادر الاجتماعية والنّزاعات من طرف عديد المهتمّين نذكر منهم دراسة "دونالد كامبل" Donald Campbell و"روبرت لوفين" Robert Levine و"صامويل هنتغتون" وذلك من خلال المقارنة بين إثنيات عديدة عبر العالم، فكانت نتيجة البحث أنّ هذا النّوع من الصّراعات يتعامل وفق مبدأ [2] (ما هو خارج الإثنية يشكلّ تهديدا أمنيا كقاعدة تضاد)

[1] Jean-Pierre Denis, ***Ibid.,*** p. 254.

[2] Marilynn Brewer, « Social Loyalty and Intergroup Conflict, » in Charles Herman (Ed), ***Violent Conflict in the 21 Centry: instrument and Mitigation*** (Chicago: American Academy of Art and Sciences Midwest Center, 1999), pp. 69-71.

"In Group # Out Group" وذلك بسبب عوامل إثنية أو دينية أو ثقافية أو عرقية، وبالتالي هنا تظهر جليا نظرة كلّ إثنية إلى أخرى.

وفي هذا الإطار قامت النّظرية البنائية الّتي تقوم على فكرة محورية تلخّص عديد الحالات الّتي يعيشها العالم اليوم، وهي أنّه في عالم ما بعد الحرب البّاردة يجب أن نركّز على كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها. لذلك هم يرون أنّ أيّ المركب الهوياتي سواء أكان إثني أو ديني فهو عنصر لا يخلو منه أيّ مجتمع، لذلك لا يمكن إنكار تأثيره في النّظام العام لأيّ دولة أو مجتمع، مهما كانت طبيعة المصالح والأولويات الّتي تقوم عليها الدّولة. لذلك نجد عديد الدّراسات الّتي أخذت من هذا المنطلق بداية لدراستها، مثل "فوكس جوناتان" Fox Jonathan الذي عمل على إثبات علاقة جوهرية بين المركب الهوياتي (الدين أو العرق أو الإثنية) والعنف المجتمعي.[1]حيث يشير في دراسته إلى أنّ اشتراك أفراد جماعة ما في الهوية يمثّل مقوما بارزا من مقومات الذّاتية الإثنية لهذا الجماعة، وهذا ما يؤثر بالضّرورة تأثيرا بالغا في سلوك الجماعة وعلى نحو يفوق في كثير من الأحيان تأثير المصالح والأولويات، خاصة إذا تعرضت تلك الجماعة إلى التّهديد أو الاحتقار منطرف جماعات أخرى مخالفة لها، ما يولّد صراعات طويلة الأمد، وهو ما يحصل فعلا في مالي فبالرّغم من بروز التحليلات والتّفسيرات الّتي تعطي أولويات للمصادر السياسية والاقتصادية، إلاّ أنّ الملاحظ في الأطراف المتنازعة أنّها مقسومة إلى جزء يقيم فيه العرب والسّونغاي وخصوصا الطوارق اللمختلفين عن سكان الجنوب، حيث يعتبر هؤلاء أنفسهم السّكان الحقيقين في مالي بالنّظر إلى أنّهم سود وأنّ سكان الشّمال ليسوا منهم، كما أنّ الحكومة المالية وبالنّظر إلى إدراكها لهذا البعد الإثني للنّزاع، عند اعتمادها على الوسيلة العسكرية لحلّ النزاع لم

[1] Jonathan Fox, ***Religion and International Relation-The Multiple Tmpact of Religion on International Relations : Perceptions and Reality***, book line, available from https://libraryoflights.files.wordpress.com/2012/12/the-multiple-impact-of-religion-on-international-relations.pdf (06/06/2015)

تعتمد على مداخل لضبط النّظام وإنّما قامت على قمع وقتل وإبادة لهذه الإثنيات، وزيادة على ذلك كوّنت ميليشيات من الكوندا كوي "Ganda Koy" مهمتها الأساسية مواجهة هذه الإثنيات وقمعها، مثل إبادة قبائل الطوارقية والمغاربية في 1994.[1] ووفقا لـ "لايك" Lake و"روتشيلد" Rothschild فإنّ النّزاع الإثني هو علامة على وجود دولة ضعيفة أو دولة متورطة في الولاءات القديمة.[2] فإحدى أهم مصادر النّزاع الطويل الّذي تعيشه مالي منذ استقلالها هو فشل الدّولة في الارتقاء إلى مستوى المسؤولية الرئيسية وهي توفير الأمن الاجتماعي والرّفاه لمواطنيها، حيث هناك احساس دائما لدى إثنيات الشّمال خاصة الطوارق بالتّهميش والغبن.

إذن وبالرّجوع للأحداث وفترات النّزاع في مالي يُلاحظ أنّ طبيعة المشكلة فيها لم تكن في الانقسامات الإثنية ولا بين الإثنيات في حدّ ذاتها، بل أنّ توجه الفرنكوفوني للسّلطة بعد الاستقلال والحفاظ المستمر على التّبعية لفرنسا أوجد عدم مساواة اجتماعية اقتصادية، بدأ الإعراب عن التّوتر الناتج عنها وإبرازه وفق تعابير هوياتية، مرتبطة أساسا بالاختلاف الإثني بينهم، كما بدأ اللّاعبون الرّئيسيون في النّزاع يستخدمون الانتماء الإثني للحصول على الدّعم، وإن كانت دوافعهم في الحقيقة لم تنبع من خصوصية إثنية، وإنّما من ظروف اقتصادية مدفوعة بمصالح سياسية نابعة من تخوف كل جماعة أو طرف من الطّرف الآخر والّذي قد يحكم السّلطة أو يتحكم في الثروات، وهنا لا ننسى طبيعة أنّ أغلب الموارد المعدنية خاصة النفط واليورانيوم موجودان في شمال البلاد، ممّا يعني استحالة قبول الحكومة المالية لا بالاستقلال ولا حتى بالحكم الذّاتي.

---

[1] Fabien Offner, « Ganda Koy : une melice pour libérer le Nord-Mali, » ***Slate Afrique***, 17/12/2012, disponible sur http://www.slateafrique.com/99993/nord-mali-la-lutte-des-ganda-koye-contre-les-islamistes-touaregs (06/06/20105)

[2] Ime A.John ; Aminu Mohamed, et autres, « Viomence in Negerie : A force on ethno-religions conflict in Kano, » ***Journal of Public Health Policy,*** vol., 28, no., 4 (2007), pp. 420- 431.

وإذا ما حاولت الدّراسة إثبات البعد الإثني للنزاع في مالي فيجب تتبّع الأحداث والاشتباكات الواقعة بين الحكومة المالية والتمردين لترى الحقائق التالية:[1]

- في تمرد 1963 تعامل الجيش المالي بوحشيةمع التّمرد ولا إنسانية، فإضافة إلى القتل لجأت إلى حرق المخيمات بالبنزين وهدم وتسميم الآبار وإبادة المواشي الّتي كانت مصدر رزقهم الأول.
- في السنوات ما بين 1970 إلى 1980 وفي ظل أزمة الجفاف الّتي كانت تعيشها المنطقةاستغلت الحكومة المالية الوضع وأجبرتهم على دفع ضرائب باهضة.
- في 1990 أصدر الرّئيس أمادو توماني توري أمرا للجيش المالي بإبادة الطوارق الأمازيغ وممارسة سياسة الاغتصاب وتسميم الآبار والاضطهاد، ما أدّى إلى هجرة عديد الطّوارق خاصة إلى ليبيا.

وبالتّالي انعكس الانقسام الإثني والقبلي في مالي، بصورة أو بأخرى على الحياة السياسية مابعد الاستقلال، فاتضحت إشكالية الانتماء الإثني والقبلي أو العرقي ضد الإنتماء الوطني، ما منع من الوصول بالمواطنين إلى ذلك الإنتماء الوطني الجديد، وما زاد من ذلك هو أنّ الطبقة الحاكمة على مرّ السّنين زادت من تكريس ذلك الإنتماء الإثني بتوزيع المناصب الإدارية والسياسية والثروة على القبائل المنتمين إليها وأتباعهم الموالين لهم، في حين حرمت باقي القبائل من ذلك. وهذا الرّبط بين الحصول على المنصب وتحقيق الثروة والمكانة في المجتمع بالانتماء القبلي، أدّى بالقبائل المحرومة إلى تبنّي وسائل غير سليمة، أبرزها كات الانقلابات والاغتيالات والحروب الأهلية. كما أنّ اللامساواة في توزيع الدخل أدّى إلى خلق بيئة مناسبة في هذهالقبائل لزيادة الجريمة وتهريب الأسلحة ولمخدرات، لتنتهي الحال ببيئة جد مناسبة لاستقرار الجماعات الإرهابية .

[1]محمد حمادة الأنصاري، "طوارق شمال مالي بين الإبادة وخطر مسح الهوية الأمازيغية في الصحراء الكبرى،" ***Azawad Libre***، متوفر في http://touaregmaroc.blogspot.com/2009/04/blog-post_30.html (2015/06/06)

المبحث الثالث

المصادر الاقتصادية للنزاع في مالي

لقد فسّر عديد الدّارسين ظاهرة النزاعات على أساس العامل الاقتصادي؛ والّذي تظهر من خلاله ملامح الأبنية الاقتصادية للبلدان المتنازعة أو التي تعيش حالة نزاع داخلي. وذلك في الاستخدام السّيء للموارد والتّدهور البيئي وبخاصة الخلافات على الموارد، فالعلماء يرون أنّ التّنافس على الموارد الشحيحة هو القاسم المشترك في معظم النّزاعات الإثنو–دينية. كما يرون أنّ العولمة قد زادت من تأجيج النزاعات، حيث أنّها لم تعمّق فقط الهوّة بين البلدان الغنيّة والفقيرة، بل أيضا بين الفقير والغنّي داخل الدّولة نفسها، فيؤدّي التّفاوت في الثّروات إلى الشّعور بالاستياء، ليعتبر واحدا من أهمّ العوامل الّتي قد تقود إلى الحروب. إنّ من أسباب النّزاعات كذلك عدم المساواة والعدل بين أفراد المجتمع الواحد، إضافة إلى غياب سلطة القانون وسلطان الدّولة.[1]

[1] Philipe Hugon, « Les conflits armés en Afrique : apports, mythes et limites de l'analyse économique, » in Armand Colin (ed.), ***Revue Tiers Monde,*** no., 176 (avril 2003), pp. 829–855.

المطلب الأول: الديون مع المؤسسات المانحة

عاشت مالي أزمة اقتصادية كبيرة في سنوات السّبعينيات بسبب الجفاف الّذي أضرّ بالبلاد من جهة، وبسبب طبيعة النّظام الاقتصادي للبلاد الّذي كان غير موفق في التّعامل مع إمكانات الدّولة على كلّ المستويات، ما دفعها إلى الاستدانة كحلّ للخروج من الأزمة. ولقد تبنّت الحكومة الماليّة خطة لسنوات1987 –1991، كانت عبارة عن برامج انقاذ البلاد تبنّتها منظّمتين أجنبيتين:

- **البنك الدّولي:**

من خلال برنامج التكيّف للشركات العمومية (إصلاح، تصفية وخصخصة)

- **صندوق النّقد الدّولي:**

عرف البرنامج الّذي قامت به هو "برنامج التكييف الهيكلي"، يقوم على تنظيم العملية الاقتصادية والتّوازن الخارجي وللخزينة العمومية، وإعادة التّفاوض حول الدّيون الخارجيّة، إضافة إلى إنشاء ميزانية للاستثمار الخاص وبالتّحديد مجال الحبوب. وحسب الاحصائيات الرّسميّة، فإنّ مبلغ برامج الإنقاذ هذه كان 200 مليون دولار أمريكي.[1] إضافة إلى أنّ مالي لجأت إلى البنك الأفريقي للتّنمية ودول مثل اليابان، فرنسا والسّعودية.

ولقد بدأت الآثار السّلبيّة للدّيون الماليّة تظهر خاصة بعد سنة 1982، حين أدخلت الحكومة مجموعة من الاصلاحات الهيكليّة الّتي فرضتها الجهات المانحة سواء الدّول أو المنظّمات خاصة صندوق النّقد الدّولي، وهو ما تسميه هذه الأخيرة بالقاعدة الشرطية، وهي تنطوي على إصلاحات اقتصادية وذلك أملا في تصحيح الوضع الاقتصادي والتّخفيف من حدّة العجز المستمر الّذي تعرفه ميزانية الدّولة، فكانت البداية مع اتفاقيتها مع صندوق النقد الدولي الّتي وقعت في 21 ماي 1982،

[1] Lê Châu, « Politique économique et crises durant les 30 années d'indépendance, » ***Politique économique,*** disponible sur http://www.politique-africaine.com/numeros/pdf/047031.pdf (07/06/2015)

وعلى إثرها حصلت مالي على قرض بقيمة 30.40 مليون دولار، لمدة اثنا عشرة شهرا، وقد كانت هذه البداية لمرحلة طويلة دامت ما يزيد لحدّ الآن عن أكثر من ثلاثين سنة. أمّا بالنّسبة للبنك الدّولي فقد انضمت مالي إليه في 27 سبتمبر 1963، إلاّ أنّ التعاون لم يبدأ إلاّ في 1976.

ولقد شمل برنامج إعادة هيكلة الّذي اتبعته مالي بشرط من المنظمتين خمس وثلاثون شركة من الشّركات الوطنية ، منها ستّة مصنّفة أنّها شركات استراتيجية، في مجال الطّاقة والاتّصالات والسّكك الحديديّة...إلخ، كما تمّ خصخصة أربع عشرة شركة منها، وخمس عشر تنازل الدّولة عن جزء منها لصالح الخوتاص، إضافة إلى إثنى عشر شركة تمّ تصفيتها نهائيا.

إنّ الحالة المالية في هذا الإطار لا تمثّل استثناء بالنّسبة لدول العالم عامة والأفريقيّة خاصة. ففشل برامج التّنمية الّتي اتبعتها البلاد منذ نهايات السّتينيّات رافقه اختلال في ميزان المدفوعات والميزان التّجاري الخارجي وزيادة كبيرة في المديونيّة الخارجيّة، ممّا دفع البلاد نحو الاستدانة من البنك العالمي وصندوق النّقد الدّولي ، واللّذان لا يقدّمان قروض إلاّ بعد الموافقة على تنفيذ برنامج تكيّف هيكلي. وهذه البرامج نجدها تعمل على خصخصة الشّركات وتقليص حقوق العمّال والأجور، وتفرض خفض في الإنفاق العام على المرافق الحيوية.

وقد أدّت هذه السّياسات إلى فرض رسوم باهظة على التّعليم والصّحة، ورفع نسبة البّطالة في مالي حيث وعليه فقد تسبب برامج التّكييف الهيكلي في تدهور الرّعاية الصّحيّة الأساسيّة وارتفاع معدّل وفيات الأطفال والمواليد على نطاق واسع.

المطلب الثاني: الفقر وغياب العدالة التّوزيعية للتنمية في مالي

تعدّ ظاهرتي الفقر وغياب العدالة التوزيعية للمشاريع التنموية في مالي من أبرز المظاهر الّتي كان لها بالغ الأثر على الظروف العامة في البلاد. فمالي واحدة من جمهوريات الفقر المدقع في غرب

أفريقيا،[1] بالرّغم من أنّها أحد أكبر مصدّري القطن في أفريقيا وثالث أكبر مصدّر للذهب في أفريقيا، ما جعلها تحتل المرتبة 175 وفقا لمؤشر التنمية الإنسانية لعام 2012 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والّذي ضمّ 182 دولة، حيث بلغ عدد سكان مالي تحت خط الفقر الوطني البالغ 1.25 دولار لليوم، 50.4%.[2] كما أنّ توزيع موارد البلاد بصورة غير عادلة بين مختلف فئات المجتمع يعدّ مصدرا ايضا من مصادر التّوتر الدّاخلي بين السّكان، حيث يلاحظ أنّ أغلب ثروة البلاد منموارد باطنية وحتى جودة الزراعة موجودة في مناطق الشّمال في حين أنّ التّطور والمشاريع التنموية في كلّالمجالا منتوفير مناصب شغل وتحسين التّعليم وغيرها تتركّز في الجنوب، ما يعني تفضيل سكان المنطقة الجنوبية على حساب المنطقة الشمالية. كما يبدو ذلك واضحا بمجرد إلقاء نظرة لندرك حجم الهوة بينهما بين طبيعة ونمط الحياة في المنطقتين، وتشير في هذا الصّدد آخر الاحصائيات إلى أنّ الحكومة المركزية لا تساهم الحكومة إلاّ بـ 30% من احتياجات السكان في الشمال في حين يوجه باقي الخزينة لتنمية وتطوير الجزء الجنوبي من البلاد.[3]

وأيضا لقد تجاهلت الحكومة المالية المطالب المتواصلة للطوارق منذ أول انتفاضة في 1963، في حقّهم في التنمية مثلهم مثل سكان الجنوب مع مراعاة طبيعة خصوصيتهم الاجتماعية وهويتهم الثقافية، إلاّ أنّ تعاملها معهم كان يأخذ دائما طابعا دمويا يصا إلى حدّ المساس بمواطن قوتهم سواء من قتل للماشية أو اتلاف للمنتتوج الزّرالعي. إذ تشهد مناطق الشمال المالي غياب برامج التنمية بشكل نهائي، منها انعدام الطرق، المياه الصّالحة للشّرب، قلة السّدود.. إلخ.

---

[1] طلحة جبريل، "مالي... جمهورية الفقر والانقلابات،" ***الشرق الأوسط***، 20 جويلية 2012، متوفر في http://archive.aawsat.com/details.asp?section=45&article=687144&issueno=12288#.VXQnO7n1ako (2015/06/07)

[2] « statistique sur Mali, » ***Unicef***, disponible sur http://www.unicef.org/french/infobycountry/mali_statistics.html (22/03//2015)

[3] ابراهيم مادي، "الأزمة السياسية في مالي،" ***آفاق سياسية***، م. 10، ع. 36(2012)، ص. 109- 115.

وبالتالي من الطبيعي أن ينعكس هذا التّخلف والهوة الاقتصادي في مالي بينشمالها وجنوبها، إلى ضعف في عديد المؤشرات، مثل تدني معدلات النّمو الاقتصادي إلى -1.2%،[1] وارتفاع في المقابل في معدلات الفقر، التي وصلت كما أشرنا سابقا إلى 50.4% من السكان، يعيشون تحت مستوى واحد دولار أمريكي يوميا، إضافة لتفاقم الديون وتدني متوسط دخل الأفراد، حيث بلغ معدل الدخل الفردي في مالي 1200 دولار سنويا، محتلة بذلك المرتبة 208 عالميا... إلخ، كما احتلت المرتبة 105 من جملة 174 مرتبة في تصنيف الفساد لسنة 2012، حسب منظمة الشفافية الدولية.[2]

[1] Dieudonné Tembely, « Economie malienne : une crissance de 6.3% pour 2014 , » ***Mali Actu,*** disponible sur http://maliactu.net/economie-malienne-une-croissance-de-63-pour-2014/ (22/05/2015)

[2] ***نفس المكان.***

المبحث الرابع

انعكـــاســات الــنزاع فـــي مـــالي

يعتبر الدّارسون للنّزاع في مالي إلى أنّه من أعقد وأخطر النّزاعات الّتي تعيشها السّاحة الدّوليةى اليوم، حيث أنّه وبالرّغم من طابعه الدّاخلي إلاّ أنّه تمكّن من أن تكون له تجليا ومظاهر تتخطى الحدود الإقليمية للدّولة، ليس فقط على المستوى الإقليمي بل حتى على المستوى الدّولي. وهو ما تتناوله مقاربة الأمن الإقليمي، حين ترى بأنّ الدّولة القومية اليوم حتى ولوكانت قادرة على الحفاظعلى الاستقرار والأمن الدّاخلي إلى أنّها لا تستطيع تحقيقه على السمتوى الخارجي، فاليوم هي خاضعة لمنطق إقليم يجعلها تتأثر بالأحداث المحيطة بها والّتي تعنيها بدرجة كبيرة. لذلك يقولن بأنّه منلطبيعي أن تتأثر الدّولةبما يحدث في نطاقها الجغرافي من توترات واضطرابات. ويمكن للأمور أن تتطوّر إلى حدّ زعزعة في أمنها نتيجة لما تفرزه الأحداث الإقليمي. وفي هذا الإطار فإنّ النّزاع في مالي لم يحذو عن هذه القاعدة حيث أنّ تأثيراته لم تقتصر على الفضاء المالي بل تعدّت إلى فضائين تنتمي إليهما مالي وهو غرب أفريقيا ومنطقة السّاحل الأفريقي.

لذلك ستتناول الدّراسة في هذا المبحث انعكاسات النّزاع في مالي في ثلاث مطالب. ففي المطلب الأول ستبيّن الدّراسة انعكسات النّزاع على المستوى الأمني، من خلال أهمّ ظاهرتين هما الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، والإرهاب والفرصة المواتية الّتي وفرها الفراغ الأمني في مالي من أجل استقراره. ثمّ في المطلب الثاني ستوضّح الدراسة الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للنّزاع، من خلال أيضا ظاهرتين كانا لهما أثر بالغ على الدّول، وهما مشكلة اللاجئين والأزمة الغذائية.

المطلب الأول: على المستوى السّياسي والأمني

عرف النّزاع في مالي تطوّرا كبيرا في مستوى التّهديدات الّتي كان يطرحها، فلم يعد الموضوع مرتبط بانتقال عدوى فكرة الانفصال إلى باقي الأقليات والإثنية الموجودة في دول الجوار فقط، بل نقل المنطقة إلى مستوى آخر من التّهديدات والمخاطر غير العسكرية خصوصا. والمتمثلة خصوصا في الجريمة المنظمة والإرهاب ، ورغم أنّ الظاهرتين قديمتين إلاّ أنّهما عرفا تطورا كبيرا في ظلّ الظروف الدّولية من تقدّم تكنولوجي وتقني في محتلف المجالات من جهة، وظاهرة العولمة الّتي ساهمت في تمييع الحدود إن لم نقل إزالتها من جهة أخرى.

1- الجريمة المنظمة:*

إنّ الجريمة المنظمة في مالي ليست ظاهرة خاصة بها بل هي ظاهرة تتشاركها مع باقي دول غرب أفريقيا والدّول الساحلية في إطار شبكة منظمات كبيرة متخصصة في هذا المجال، كما أنّ الجريمة المنظمة فيها لا تأخذ شكلا واحدا بل هي متنوعة بين: تجارة المخدّرات وتبييض الأموال والاتّجار بالبشر والهجرة غير الشرعية وتجارة الأسلحة.

- **تجارة المخدرات والأسلحة:**

تعتبر تجارة المخدرات من أقدم أنواع صور الجريمة المنظمة في المجتمعات الحديثة، كونها من الأنشطة التي تدرّ أموالا طائلة في وقت قصير، والتعامل فيها يتم نقدا. وبالنسبة لأفريقيا فقد أظهرت عموما عجزا كبيرا في مواجهة كلّ أشكال الجريمة المنظمة،[1] ما جعلها لا تدخل في دائرة أولويات عديد الدّول لمحاربتها، إمّا بسبب أنّها ترتبط ارتباطا وثيقا بالتّقسيم الإثني لتلك الدول، فأيّ مساس بها يعدّ

*عرّف الفقه الجريمة المنظمة على أنّها ممارسة جماعة منظمة نشاط إجرامي بقصد تحقيق كسب المادي.

[1] أبصير أحمد طالب، ***المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي***، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010)، ص ص. 93، 94.

بالدرجة الأولى مساس بتلك الإثنيات، ما قد يؤدي إلى فوضى الحكومات في غنى عنها. أو أنّها مرتبطة بشبكات دولية متخصّصة في هذا النوع من الجرائم لا يمكن محاربتها انطلاقا من دولة واحدة، وفي هذا الإطار أوردت الوكالة الأمريكية لمحاربة المخدرات وجود اتصالات بين كارتل المخدرات في الأمريكيتين الشّمالية والجنوبية، مع جماعة تجّار المخدرات في كلّ من نيجيريا، غينيا، مالي، الطوغو والسّنغال. ما جعل القارة اليوم تتحوّل إلى منطقة نفوذ لتجّار المخدرات من إسبانيا وإيطاليا خاصة.

على نفس الشّاكلة نجد تهريب الأسلحة، الذي انتشر في العالم مؤخرا نتيجة لكثرة النّزاعات المسلّحة إضافة إلي غَياب الرّقابة على بيعها حتّى النّووية منها في السّوق السّوداء، وإن كان أكثرها مبيعا هي الأسلحة الخفيفة ومحلية الصّنع في منطقة الساحل الأفريقي ككل. وما زاد من مخاطرها الأمنية هو الطّابع القبلي والإثني المشكّل لدول القارة الأفريقية عموما والسّاحل الأفريقي خاصة. في ظلّ نمو النزعة الانفصالية الّتي تشهدها عديد دول المنطقة على غرار التّمرد الطارقي في شمال مالي.[1]

ونجد أنّ أهمّ عمليات تهريب الأسلحة في منطقة السّاحل الأفريقي فتتم عبر محارو وحدود الدول التالية:

- من النيجر نحو مالي ثم الجزائر، أو مباشرة نحو ليبيا والجزائر.
- من غينيا نحو ليبيريا ثم سيراليون.
- من القرن الأفريقي نحو التشاد، ومن التشاد نحو المناطق الأخرى.

ولقد وفّر الوضع الأمني المضطرب في مالي البيئة المناسبة والمغذية للمتاجرة بهما، حيث أدّى ذلك إلى زيادة الطلب عليها من طرف مختلف القبائل والإثنيات فضلا عن الجماعات الإرهابية، كما وفرّ العجز الأمني لدول الساحل عموما ومالي خصوصا غياب الرّقابة الأمنية وأكبر دليل على ذلك هو تنقل

[1] Sommier Isabelle, ***Le Terrorisme*** (Paris : Flammarion, 2000), pp. 84-90.

الأسلحة الليبية الّتي حصلت عليها الأطراف بعد سقوط نظام القذافي بين مختلف دول الساحل في إطار التجارة غير المشروعة دون رقيب عليها فمالي وحدها تستحوذ على ثمانية ملايين قطعة. وما يؤكدّ ذلك تقرير مسح الأسلحة الخفيفة صادر عن المعهد الأعلى للدّراسات الدّولية بجنيف الّذي اعتبر منطقة السّاحل ثاني أكبر أسواق هذا النّوع من الأسلحة، حيث يتواجد حوالي مائة مليون سلاح خفيف في القارة الأفريقية عموما، و80% منها يتواجد في أفريقيا الغربية عموما خاصة مالي والنيجر.[1] وأنّ قيمة التجارة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة تشير إلى أنّها بين سبعة ملايين وعشرة ملايين دولار، تجري أغلب عملياتها في السّاحل الأفريقي.[2]

وقد تأثرت الجزائر أيضا بهذه التّجارة غير الشّرعية كنتيجة للأوضاع الأمنية الّتي فرضها النّزاع المالي، فقد أشارت مصادر أمنية إلى عملية توقيف أكثر من 200 متّهم بتهريب السّلاح في الحدود الجنوبية الشّرقية خلال عام 2011، وتفكيك عشرة عصابات متخصّصة في تهريب السّلاح إلى الجزائر، وعن حجز 1500 قطعة سلاح وكمّيات كبيرة من الذّخيرة. كما أنّ هناك تغيّر في طبيعة الأسلحة الّتي توسوق في الجزائر من الأسلحة الخفيفة إلى رشاشات من مختلف الأنواع .ممّا أدّى إلى زيادة التّخوف من وصول هذه الجماعات الإرهابية المنتشرة في المنطقة.

---

[1] بوحنيه قوي، **إستراتيجية الجزائر تجاه التّطورات الأمنية في السّاحل الأفريقي –تقرير–** (الدوحة: مركز لجزيرة للدراسات، 2012)، ص. 03.

[2] Abdelkader Abderrehmane, « Terrorismeet trafic de drogue au Sahel, » ***Le Monde,*** 19/07/2012 disponible sur http://www.lemonde.fr/idees/article/2012/07/19/terrorisme-et-trafic-de-drogues-au-sahel_1735046_3232.html (07/06/2015)

الخريطة رقم (06): بعنوان جيوبوليتيك شبكات ومناطق المخدرات في غرب أفريقيا

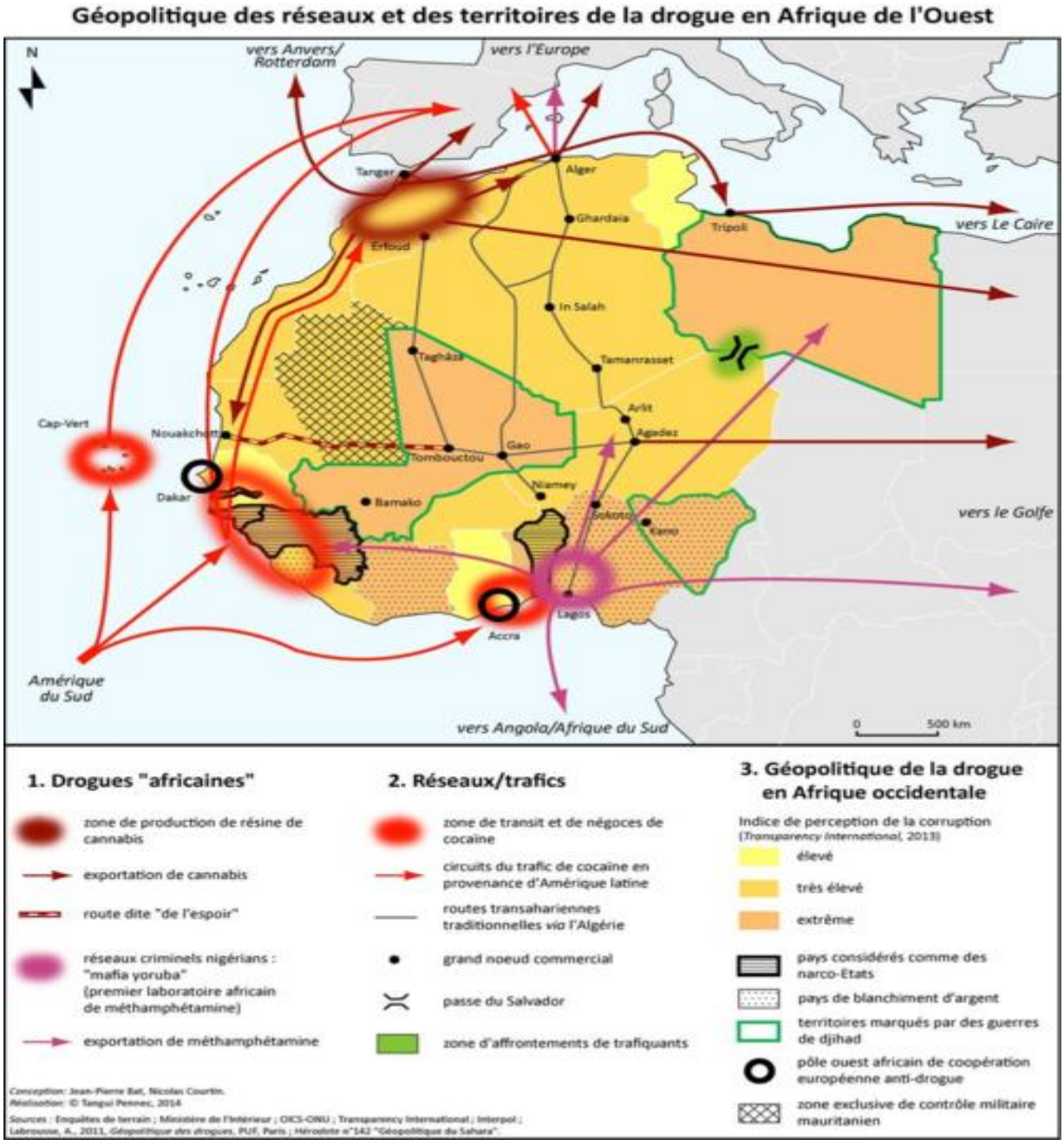

المصدر : http://www.businesspme.com/photos/5581/negoce-afrique-transit.html

•مشكلة الإرهاب*

إنّ هذه المشكلة الأمنية ظهرت في أفريقيا وزادت أبعادها جغرافيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا وحتى اجتماعيا. بعد أن أوجد تنظيم القاعدة مكانة له في تلك المنطقة، حيث تهيأ لتنظيم القاعدة نطاقا جغرافيا يستطيع عبره ممارسة تهديداته الأمنية أو نقلها. وعموما فإنّ ظاهرة الإرهاب هي أيضا لا تمثل دولة معينة ولا تعني حكومة بذاتها، فهي تجسيد لمخاطر أمنية كبيرة في الدول التي تستهدفها، وبالنسبة لمالي فهي ترتبط بمنطقة غرب أفيريقا من جهة وبالسّاحل الألإريقي من جهة أخرى، خاصة كلّ من الجزائر والنّيجر، من خلال تواجد العناصر الإرهابية فيها، وذلك نتيجة للالتحام الذي حدث بين الإرهاب وظاهرة العولمة،[1] حيث فُتح الباب أمام عديد الجماعات الإرهابية في مقدمتها "الجماعة السلفية للدّعوة والقتال" الجزائرية للتّواجد تحت ما يسمى "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".

وكان من بين الأسباب التي ساعدت على زيادة النّشاط الإرهابي في المنطقة، نجد:

- ميوعة الحدود، مما يشجّع على حرية انتقال الأشخاص ومختلف السّلع والجماعات.
- تواجد أمني ضعيف للدّولة من أجل التّصدي لهؤلاء الجماعات.

* وردت عديد التعريفات للإرهاب، من بينها التعريف الذي أوردته لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة عام 1980، حيث ذكرت: يعد الأإرهاب كلّ عمل من أعمال العنف الخطير أو التهديد به، يصدر من فرد أو جماعة سواء كان ضد الأشخاص أوالمنظمات أو المواقع السكنية أو الحكومية أو الدبلوماسية أو محاولة ارتكاب أو الاشتراك في الارتكاب أو التحريض على ارتكاب الجرائم يشكل أيضا جريمة إرهابية.

[1] محمود إبراهيم، "الإرهاب الدولي في أفريقيا: بين الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة"، ***كراسات إستراتيجية***، ع. 183 (جانفي 2008)، ص. 18-24.

وهذا ما سمح بجعل المنطقة ككلّ موقع جيواستراتيجي لمخيمات التّدريب الإرهابية، خاصة في ظلّ الخناق الذي واجهته في دول أخرى كأفغانستان أوالجزائر، والحملة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضدّها، لذلك لجأت إلى البحث عن منافذ جغرافية جديدة.

زيادة على ذلك ساعدها –كما ذكرنا سابقا– مسألة انتشار الأسلحة في تلك الدول نتيجة كثرة الصراعات على كل المستويات، وبكل الأشكال ما جعل المنطقة تصبح سوقا حرة مفتوحة.

وبالرّغم من التّداخل والتّرابط الكبيرة الّتي تعرف الظّاهرة الإرهابية في أفريقيا عموما، إلاّ أنّ حدّتها تختلف من منطقة إلى أخرى، فنجدها في أعلى مستوياته في السّاحل الأفريقي، بداية من مالي ونيجيريا وبدرجة أقل في النّيجر إلى باقي دول المنطقة، وبسبب حالة الفراغ الأمني والفوضى الّتي تعيشها البلاد اليوم، اعتبرت مالي المنطقة الأكثر خطرا في الحزام الصّحرواي الأفريقي، عندما أصبحت فضاء جغرافيا ومستقرا للعدّيد من الجماعات الإرهابية الخطيرة اليّوم أبرزها: القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي*، أنصار الدين**، الجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا.***

*هو تنظيم نشأ عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية. أعلن عن تأسيسها في 2006 بعد انضمام الحركة إلى القاعدةالتي كان يقودها أسامة بن لادن. هدفه الأساسي حسب ما تمّ الإعلان عنه هو تحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي في المنطقة، وإقامة دولة كبرى تحت حكم الشريعة الإسلامية.

**هي حركة شعبية جهادية سلفية أسسها الزعيم الطوارقي إياد أغ غالي تحت لواء القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وقد جاءت لتلبي البعد القبلي والقومي الانفصالي لدى الطوارق وتتناغم مع الدعوة الجهادية المنتشرة في المنطقة بتطبيق الشريعة الإسلامية.

***برزت الحركة منذ أواخر عام 2011، وتعتبر من أكثر الجامعات خطورة، كونها تعمل على نشر الفكرالجهادي في كامل غرب أفريقيا.

فضلا عن كتيبة المرابطون*، كتيبة الموقعون بالدماء.**

ويرى المراقبون للوضع بأنّ هذه التنظيمات الثلاث خاصة خطيرة جدا على الوضع في المنطقة ككلّ بسبب أنّها تتشكل بشكل كبير من عصابات تهريب المخدرات ولأنّها استولت هي أيضا على كمية كبيرة من الأسلحة الثقيلة القادمة من ليبيا.

وتعتمد هذه الجماعات خاصة جماعة التّوحيد والجهاد في غرب أفريقيا بدرجة كبيرة على اختطاف الرّهائن ونهب المدن كأسلوب من أجل الحصول على التّمويل، مثل إعلانها عن اختطاف ثلاثة رهائن أوروبيين إيطالي وإسبانيين في غرب الجزائر في أكتوبر 2011، وسبعة دبلوماسيين جزائريين من مدينة غاو في أفريل 2012. وقالت تقارير صحفية أنّ الجماعة قد طلبت فدية قيمتها 30 مليون دولار مقابل إطلاق سراح الرّهائن الأوروبيين و 15 مليون دولار لإطلاق سراح الدّبلوماسيين الجزائريين.[1]

كلّ هذا أدّى إلى تزايد العمليات الإجرامية في المنطقة ككلّ في السنوات الأخيرة، فقد أخذت هذه العمليات بالتّطور سواء من حيث النّوع أو الكمّ، فبحسب تقرير دولي من معهد بوتوماك الأمريكي للدّراسات في 2015 عن "الإرهاب في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل"، وصل عدد العمليات المسجلة إلى 1307 هجوما إرهابيا في الجزائر منذ 2001، واحد وعشرين فعلا إرهابيا في 2001، إلى 204 في 2009، ثمّ 164 في 2011، ثمّ واحد وخمسين في 2013، ثم وصل 289 عملية في 2014 في المنطقة ككل، نالت منهم الجزائر إثنان وعشرين عملية وليبيا 201 ثم مالي خمسة وثلاثين وتونس سبعة

---

*تمثل خليطا من المقاتلين المنتمين إلى حماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وكتيبة الملثّمين الّتي يترأسها مختار بلمختار، وهما الجماعتان اللّتان أعلنتا أخيرا الإندماج بعد قرار فرنسا بتقديم الدّعم لحكومة مالي من أجل إنهاء سيطرة المسلحين في شمال مالي.

**هي كتيبة أسسها مختار بلمختار.

[1] دون كاتب، "نبذة عن الجماعات الإسلامية الموالية للقاعدة في شمال مالي،" ***BBC عربي***، متوفر في (2015/03/16) http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2012/06/120629_gao_extremists.shtml

وعشرين هجوما. وفي المجموع العام، جعل التقرير الجزائر تتصدر قائمة الدّول المتضررة من الإرهاب من بين ثمانية دول شكلها المسح (ليبيا ومالي وتونس والنيجر وموريتانيا والمغرب والتشاد) منذ 2001، بـ1307 هجوما، ثمّ تليها ليبيا 353، ثمّ مالي بـ105، وفي المرتبة الرابعة التّشاد بثمانية وخمسين هجوما، بعدها تونس بثمانية وأربعين هجوما، ثم النّيجر وموريتانيا بأربعة وأربعين هجوما، وأخيرا المغرب بسبعة وعشرين هجوما.[1]

ويلاحظ في هذا التّقرير أنّ خريطة توزيع العمليات الإرهابية عرف تغيرا وتوسعا،حيث وإن كان في البداية مقتصرا على الجزائر، لإنّه توسع ليشمل ليبيا وتونس وليبيا بالنظر للأوضاع الّتي عرفتها تلك الدّول من سقوط الأنظمة السابقة والفراغ الأمني الّذي خلفه ذلك، من جهة، والوضع في مالي خاصة مع استقرار الجماعات الإرهابيةعلى حدودها مع هذه الدّول من جهة ثانية، ممّا سهل في تنقلها وتنفيذ عملياتها بسهولة أكبر.

وأمّا عن أكبر العمليات الّتي نفذتها الجماعات في المنطقة تذكر الدّراسة:

- جانفي 2013: احتجاز الرهائن في عين آمناس (تقنتورين)، ممّا أسفر عن مقتل سبعين شخصا بينهم ثماني وثلاثين من الرهائن. نفذتها كتيبة مختار بلمختار 'كتيبة الموقعون بالدماء"، التابعة للقاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.
- فيفري 2013: أول عملية انتحارية في تاريخ مالي بقيادة جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا في مدينة غاو ضد بالقرب من مقر للجيش المالي، والتي أعادوها مرة أخرى في 10 فيفري من نفس السنة.

[1] دون كاتب، "انخفاض العمليات الارهابية في الجزائر من 51 في 2013 إلى 22 هجوما سنة 2014،" ***المسار***، 19 مارس 2015، متوفر في http://elmassar-ar.com/ara/permalink/41045.html (2015/05/22)

- مارس 2013: هجوم جماعة التوحيد والجهاد في عملية انتحارية استهدفت مقرا للدرك الوطني الجزائري بتمنراست.
- جوان 2013: قتل ثمانية جنود تونسيين في كمين في جبل الشعانبي في تونس، على الحدود التّونسية الجزائرية.
- 2 جانفي 2015: هجوم خمسة جهاديين على فندق كورينثيا "Corinthia" بالعاصمة طرابلس، أسفر عن مقتل عشرة أشخاص من بينهم خمسة أجانب. وتبنى الهجوم فرع الدولة الإسلامية في ليبيا.
- 7 مارس 2015: هجوم انتحاري في العاصمة باماكو، أدّى إلى مقتل خمسة أشخاص وغصابة تسعة آخرين، وقد تبنّى الهجوم "كتيبة المرابطون".
- 18 مارس 2015: الهجوم على متحف باردو، أدّى إلى مقتل أربعة وعشرين شخصا من بينهم واحد وعشرين من السّياح. وقد نفذت هذه العملية "كتيبة عقبة بن نافع"* التابعة للقاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

*هي مجموعة جهادية تابعة للقاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، قائدها لقمان أبو صخر، وتعمل في تونس منذ 2012، تتواجد تحديدا في جبل الشعانبي في ولاية القصرين على الحدود التونسيةالجزائرية.

خريطة رقم (07): بعنوان التواجد الارهابي في الساحل واماكن سيطرته

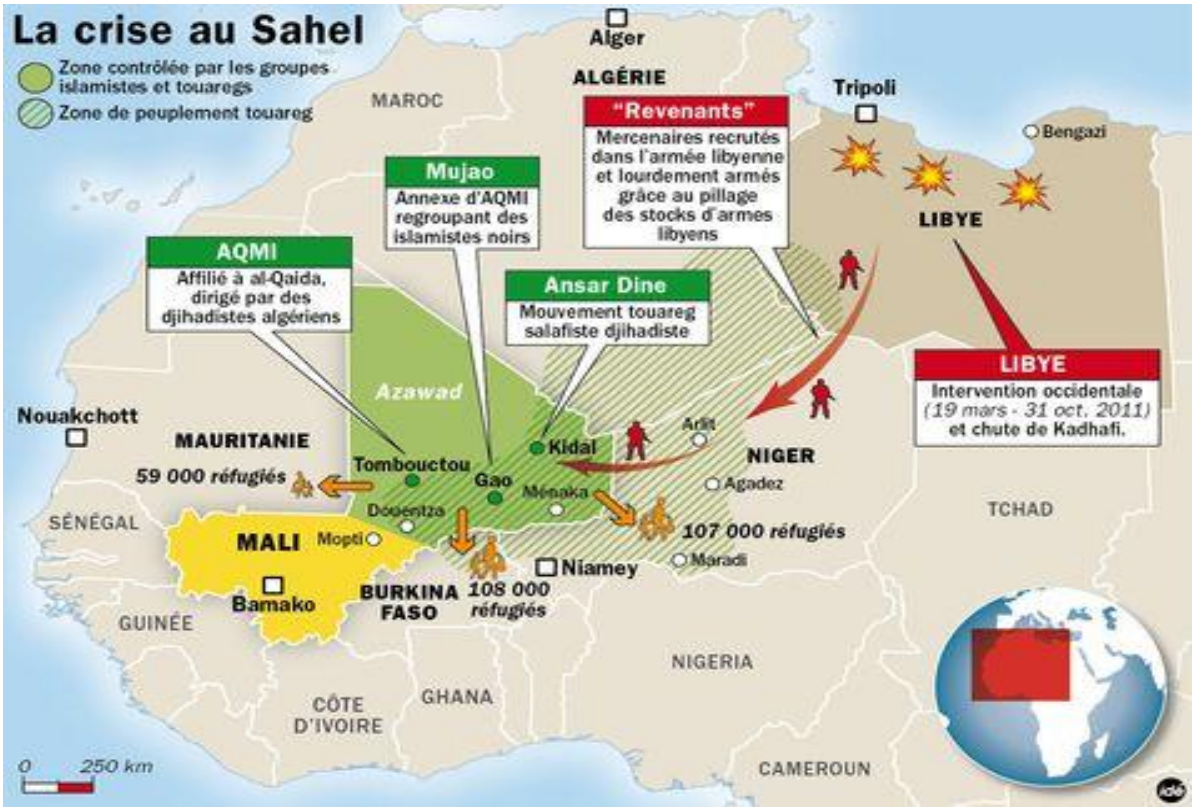

المصدر : http://www.liberation.fr/monde/2012/09/25/iran-mali-et-rdc-au-programme-de-l-assemblee-generale-de-l-onu_848493

المطلب الثاني: على المستوى الاجتماعي والإنساني:

إنّ النّزاع في مالي –كما أشارت الدّراسة سابقا– كان له انعكاسات متعددة المستويات على السّاحةالإقليمية خصوصا، فبالإضافة إلى المستوى الأمني المتمثل في الإرهاب والجريمة المنظمة فقد كان لهذا النّزاع أيضا انعكاسات على المستوى الاجتماعي والنفسي، الّتي وإن كانت أضرارها قد مسّت في أغلبها سكان مالي، إلاّ أنّها بالنّهاية ورطت فيها دول السّاحل، وأبرز هذه الانعكاسات الاجتماعية والإنسانية هي مشكل اللّاجئين والأزمة الغذائية.

1–مشكلة اللاجئين:**

تعد مشكلة اللاجئين إحدى أهمّ المشاكل التي تعاني منها القارة الأفريقية عموما بالنّظر لكثرة النّزاعات فيها. ولقد أدّى النزاع في مالي إلى أن تعيش منطقة الساحل عموما وضعا صعبا بسبب تدفق عدد كبير من سكانها إلى الدّول المجاورة لها هروبا من الأوضاع الأمنية الّتي تعيشها البلاد، حيث سجلت البلاد منذ 2012، ما يفوق 375000 لاجئ مالي، منهم 145000 من الأطفال والنّشاء، وكانت وجهتهم الدّول المجاورة خاصة بوركينافاسو وموريتانيا والنيجر والجزائر.[1]

فلقد بلغ عدد اللاجئين الماليين بحسب آخر تقرير صادر في 2015 إلى 137.52 لاجئ، موزعين كالتّالي 52.355 شخصا في موريتانيا، و50.222 شخصا في النّيجر، 33.392 في

**عرّف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اللاجئ على أنّه كلّ إنسان تتعرض حياته وسلامته البدنية أو حريته للخطر، فيكونلهالحق في طلب الملجأ لدى دولة أخرى يختارها.

[1]Caroline Baudot, « Les réfugiés du conflit malien, » ***Oxfam international***, disponible sur https://www.oxfam.org/fr/rapports/les-refugies-du-conflit-malien (22/05/2015)

بوركينافاسو، و1.330 في الجزائر. إضافة إلى 176 شخصا في التّوغو و 27 شخصا في غينيا. فضلا عن عودة 16.220 لاجئ إلى مالي.[1]

وتظهر مدى الانعكاسات السّلبية الّتي يحدثها مشكل اللّاجئين في الدّول المستضيفة في حجم الضّغط الّذي سيفرضه وجودهم عليها، فمن النّاحية الأمنية قد يكونوا هؤلاء اللائين سببا في نقل فكرة الحروب الأهلية خاصة وأنذ الدّول المعنية باللاجئين المالين هي دول لها امتداد إثني عرقي معها. فضلا عن تفشي تجارة المخدرات والتهريب، وقد تصل حدّ اعتدائهم على مواطني ذلك البلد.

أمّا من النّاحية الاقتصادية فهي تجبر الدّولة المستضيفة على تخصيص ميزانية من الخزينة من أجل التّكفل بهم. إضافة إلى هذا فإنّهم يكونون محملين بالأمراض والأوبئة. كذلك فإنّه يكون لهم تأثير من الناحية الاجتماعية، من خلال تهديدها للتجانس الاجتماعي الداخلي للدولة.

2-الأزمة الغذائية:

عانت مالي على مرّ السّنين من التّأثير المتنامي لتغيّر المناخ والأوضاع السّياسية والأمنية الّتي تعيشها منطقة السّاحل ليظهر في حالة من انعدام الأمن الغذائي، وقد مرّ الساحل في عمومه بأربع أزمات غذائية كبرى متتالية سنوات 2005، 2008، 2010 وأخيرا 2012 والتي مازلنا نشهد أضرارها حدّ الآن، حيث تأثر لها أكثر من عشرين مليون شخص، ووُجد أنّ طفل من كلّ خمسة أطفال يعاني من سوء التّغذية.[2] وبالنّسبة لمالي بالتّحديد فوقفا لدراسة قامت بها منظمات غير حكومية منها "أوكسفام" في 2013 هناك أكثر من 800000 شخص بحاجة إلى مساعدة غذائية عاجلة فيها، وأنّ أكثر من النّصف يعيشون في الشمال، كما أشار تقرير صادر عن برنامج الأغذية العالمي لعام 2013 (WFP) أنّ

[1] « Operation Sahel , » ***UN Refugee Agency,*** Available from http://data.unhcr.org/SahelSituation/country.php?id=501 (04/06/2015)

[2] أحمد أبو دقة، "أزمة اللاجئين في مالي.. وغفلة المسلمين،" ***مجلة البيان،*** 05 فيفري 2013، متوفر في http://albayan.co.uk/article2.aspx?ID=2554 (2015/05/10)

75.2% من الأسر كانت من انعدام الأمن الغذائي في مناطق غاو وتمبكتو وكيدال وموبتي.[1] كما وضحت أيضا أنّ أسعار بعض السّلع الأساسيّة قد زادت بشكل حاد منذ جانفي 2013: 36% في غاو، تمبكتو 30% إلى 25% في كيدال. خاصة وأنّ النّزاع في مالي حدّ من فرص الحصول على الغذاء وسبل المعيشة لعديد الفئات. كما ذكرت رئاسة المسائل الإنسانية في الأمم المتحدة أنّ حوالي 500000 طفل مالي تحت سنّ الخامسة معرّضون لنقص حاد في الغذاء، عدا عن حاجة السّكان المتضررين من الاضطرابات الشديدة إلى الماء والصّحة والتعليم.

وتشير الدّراسات إلى أنّ الأزمة الغذائية وإن كانت قد عاشتها مالي منذ القّدم بالنّظر إلى الظّروف الطبيعية ونمط الحياة سكانها إلاّ أنّ النّزاع الّذي عاشته البلاد مؤخرا في 2012 قد زاد من حدّة الوضع وجعل البلاد تعيش أزمة فعلية تطلبت تدخل منظمات دولية من أجل حلّها.

[1] Thierno Diallo, « Nord du Mali : Les communautés affectées par une crise alimentaire, » ***Action contre la faim,*** disponible sur http://www.actioncontrelafaim.org/fr/espace-jeunes-enseignants/content/nord-du-mali-les-communautes-affectees-par-une-crise-alimentaire (07/06/2015)

خريطة رقم (08): توضح المجتمعات المحلية في شمال مالي المتصررة من أزمة الغذاء

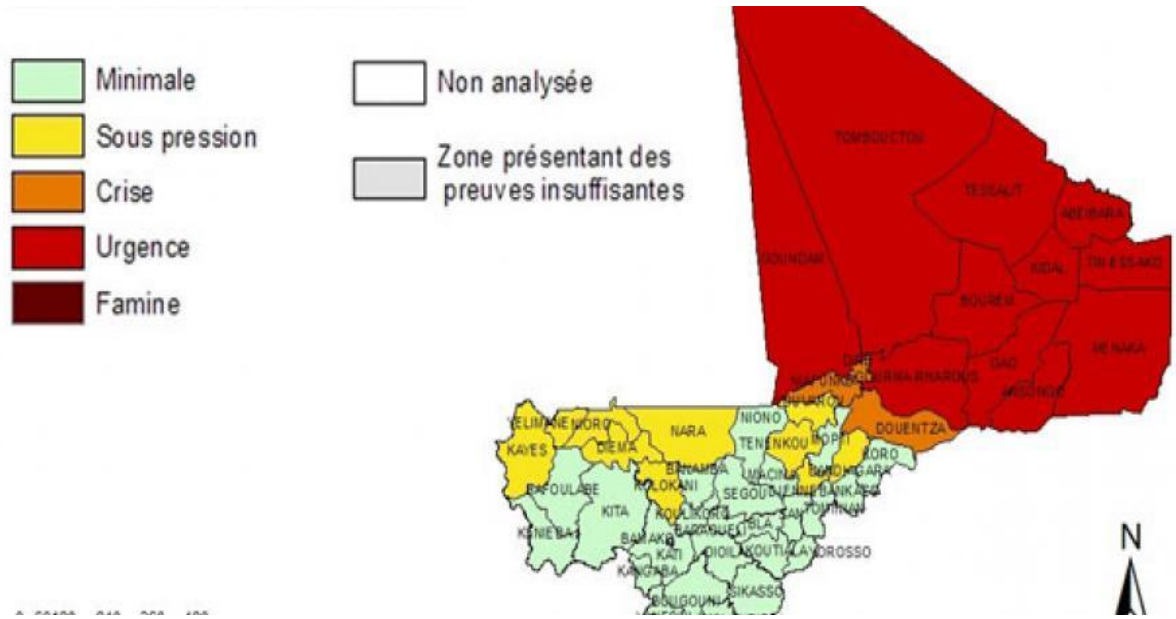

المصدر: https://www.oxfam.org/fr/salle-de-presse/communiques/2013-04-25/nord-du-mali-les-communautes-affectees-par-une-crise

الفصل الثالث:

إدارة الـــنـــــزاع في مـــالـي

تمهيـــــــــد:

تعتبر دول منطقة السّاحل الأفريقي من أبرز المناطق الّتي تعرف تعدد الجبهات المتدخل فيها. ويعتبر النّزاع في مالي ذا خصوصية كبيرة بالنّظر إلى أنّه يجعل من المنطقة أحد أهمّ مناطق النّزاعات داخليا وإقليميا.

وبداية وقبل الخوض في مسألة إدارة هذه الأطراف للنّزاع لا بدّ من توضيح معنى إدارة النّزاع الإثني. حيث يعرفها "ستيفان وولف" Stephane Wolf على أنّها محاولة للاحتواء والحدّ من الآثار المباشرة للنّزاع الإثني المستمر في المجتمع، لذلك فهي تتطلب وعيا وإدراكا وتحكما في معطيات الأزمة ومؤشرات النّزاع، ومن ثمّ التّحكم فيها وتوجيهها الوجهة المرادة، لأنّها في النّهاية ستكون مرتبطة بالمواقف الّتي يتخذها كل طرف تجاه الطّرف الآخر، أو السياسات (الاستراتيجيات والتّكتيكات) الّتي يتبناها طرفا النّزاع وذلك بهدف التّقليل من مضاره وتعظيم مكاسبهم. [1]

وقد تعددت المقاربات المطروحة من أجل إنهاء النّزاع في مالي والتّخفيف من حدّته وذلك بحسب طبيعة الطرف والمصالح الّتي دفعته للتحرك، من جهة، وطبيعة الإمكانات الّتي يمتلكها، من جهة ثانية.

لذلك ستتعرض الدّراسة في هذا الفصل إلى معرفة الآليات الّتي استخدمت لإدارة النّزاع، بداية في المبحث الأول على المستوى الوطني، ثم في المبحث الثاني تتناول الدّراسة إدارة النّزاع على المستوى الإقليمي سواء من الدّول أوالمنظمات. وفي المبحث الثالث تعالج الدّراسة الإدارة الدّولية للنّزاع في مالي، خاصة مقاربات الدّول الكبرى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والمنظمات الدّولية وبالتّحديد منظمة الأمم المتحدة من جهة أخرى.

[1] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، ***إدارة الصّراعات والأزمات الدّولية*** (الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2002)، ص. 39.

المبحث الأول

الإدارة الــوطنية للنـــــزاع في مـــالي

عملت مالي كأيّ دولة في العالم تدرك أنّ مهمتها الأولى والأساسية هي حماية حدودها والمحافظة على وحدة ترابها وسلامتها الإقليمية، على احتواء النّزاع الحاصل في شمالها ومنع بأيّ شكل من الأشكال الانفصال، وهذا نظرا للنتائج الخطيرة الّتي يمكن أن تترتب عليه وتجعل مالي تفقد أهم المناطق الّتي يقوم عليها اقتصادها.

وفي قد عمدت مالي في هذا المجال إلى التنويع في الآليات الّتي اعتمدتها من أجل إنهاء التّمرد ورفع حالة الغبن والتّهميش الّتي يعيشها سكان الشّمال، وستبيّن الدّراسة ذلك من خلال مطلبين. في المطلب الأول تبيّن الدّراسة الوسائل السياسية والعسكرية، ثم في المطلب الثاني توضح الدّراسة الوسائل الاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الأول: الإدارة السّياسيّة والعسكرية

منذ الاستقلال والحكومة المالية تحاول جاهدة لإيقاف فتيل الأزمة التي تفجرها من حين لآخر الحركات الطوارقية بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها إقليم أزواد، وسياسة التهميش والإقصاء المفروض عليها، وكان ردّ فعل العاصمة المالية في كلّ مرة يتروح بين الوسائل السياسية والعسكرية.

فعلى صعيد العمل السياسي، اعتمدت مالي عديد المداخل السياسية لحلّ النّزاع فيها، إلاّ أنّها لم تكن ذات كفاءة عالية لتكون قادرة على حلّ النّزاع وانهاء الوضع الكارثي الّذي تعيشه البلاد، وتعتبر أهم وسيلة سياسية اتبعتها على المستوى الدّاخلي من أجل حلّ النزاع والوصول إلى حلّ يرضي الأطراف هي المفاوضات، فقد جرت العديد من الجولات للمفاوضات بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد والحكومة المالية منذ بداية النّزاع في 1962، وذلك بوجود الوسيط الجزائري، الذي مازال يلعب ذات الدّور إلى غاية اليوم.

وإضافة إلى ذلك كانت هناك بعض المبادارات لإدماج الطوارق في المجتمع المالي، فبعد اتفاق 1992 تمّ تعيين إياد أغ غالي في منصب قنصل في جدة بالمملكة العربية السعودية، وإنشاء مكتب متخصص في متابعة شؤون سكان الشّمال مقره باماكو.[1]بالإضافة إلى تبنيها اللامركزية في للتسعينيات واستحداث وزارة لها والهدف من هذا كله هو التمكن من قيادة الأوضاع في الشمال مراعاة لخصوصية المنطقة.

كما وضعت في نظامها البلدي أنّه بالنسبة للقبائل الطوارقية المعروفة بترحالها أنّ في حالة كان عددها يفوق عدد القبائل دائمة الإقامة إذن فإنّ المجلس يضم في نوابه عددا للرحل أكثر من المقيمين

[1]"تاريخ الطوارق،" ***ملتقى الخطباء***، متوفر في
(2015/06/17) http://www.khutabaa.com/index.cfm?method=home.con&ContentID=9383

حتى لا يكون هناك تعسف في ممارسة حياتها اليومية.، وهو القانون الّذي يسير على كافة أرجاء مالي وليس بلديات الشمال فقط.[1]

وأيضا وضعت قرارا في 1994، موضع العمل يقضي بإدماج 1500 من المتمردين السابقين في الوظيف العمومي النظامي (الجيش، الدرك الوطني، الحرس الوطني، الشرطة، الجمارك، خدمات المياه والغابات). واستفادة 9000 آخرين من برنامج الدعم لإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وهو الّذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يمكنهم من الحصول على التدريب اللازم من أجل الانخراط في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وذلك في المجالات الّتي يختارونها سواء في القطاع الزراعي أو تربية الحيوانات والحرف أو التجارة، وبالتّالي تنشيط الاقتصاد في شمال البلاد.[2] ليستكمل هذا النشاط بإشراك الطوارق وسكان الشمال عموما في الحياة السياسية للبلاد، ابتداء من عام 1998، وذلك بتعيين بوزيرا للبيئة آنذاك ليكون طوارقي وهو "عثمان أغ غيسا" Ousmane Ag Rhissa وتسعة نواب.

وأيضا مؤخرا ومن أجل متابعة المصالحة الوطنية التي أسفر عنها اتفاق الجزائر 2015، قام الرئيس ابراهيم بوبكر كايتا بتغيير الحكومة للمرة الثالثة منذ توليه المنصب، وذلك بقيادة رئيس وزراء جديد هو موسى مارا ، وفي إطار ادماج الطوارق في الحياة السياسية لمالي نجد أنّ هذه الحكومة قد سُلِّمت فيها وزارة المصالحة الوطنية إلى "الذّهبي ولد سيدي محمد" وهو عربي مولود في تمبكتو وكان مسؤولا سابقا في الحركة المتمردة في الشمال في التّسعينيات، ويرى المراقبون أنّ الهدف من هذه الخطوة هو تحفيز ودعم ملف المصالحة، كما ضمت الحكومة عضوا من الطوارق وهو محمد أغ إرلاف، والذي شغل

[1] Mohamed Ag Hamaty, « La représentativité politique chez les Touaregs nomades au Mali, » disponible sur /http://www.tamoudre.org/la-representativite-politique-chez-les-touaregs-nomades-/au-mali/developpement/ (17/06/2015)

[2] « Les Touaregs au Mali et au Niger, analyse géopolitique, » ***ICP,*** disponible sur http://icp.ge.ch/po/cliotexte/fin-du-xxe-siecle-et-debut-du-xxie-siecle-actualites/geopolitique.touareg.html

منصب وزيرا للبيئة.[1] إضافة إلى أنّه في الحكومة الجددية التي يبدو أنّ الرئيس كايتا يحاول جاهدا فيها تجاوز الوضع النزاعي الّذي تعيشه البلاد منذ فترة، فقد تمّ تولية "أسامة سي" وزارة للإدارة الإقليمية واللامركزية، وهو خبير فيها بالنّظر إلى أنّه تولاها سابقا في عهد الرئيس ألفا كوناري (1992-2002).[2] وبالتّالي فإنّه يبدو أنّه بهذه الخطوة يعمد لاستغلال الخبرات السّابقة في تحسين الأوضاع الدّاخلية للبلاد كخطوة ضرورية من أجل انهاء حالة التنازع.

بالنّسبة للآليات العسكرية فقد اتّبعت الحكومة في مالي أيضا عديد الأساليب العدائية من قتل وتهجير وتحريض الحركات المناوئة للطوارق والوقوف ضد سلسلة من التّمردات التي قادها الطوارق في سنوات 1991، 1995، 1996، 2006، 2012، ففي عام 1967 قام الجيش المالي بمذابح ضد الطوارق في شمال مالي في غاو وكيدال، أدّت إلى نزوح أكثر من 70000 طوارقي نحو جنوب الجزائر و65000 نزحوا نحو موريتانيا، و12000 نزحوا نحو بوركينافاسو.[3]

وأيضا حاولت فض النزاع باستخدام الميليشيات، حيث أنشأت الحكومة الحركة الشعبية "الغاندا كوي" Ganda Koy في 14 ماي 1994، هي ميليشيا تتكون أساسا من السّونغاي، كانت مدعومة من طرف الرّئيس أمادو توماني توري، وتعني الكلمة "أسياد الأرض"، وهي بالأساس مضادة للطوارق،

---

[1] "الرئيس المالي يصادق على تشكيل الحكومة،" ***عربية Sky News***، متوفر في http://www.skynewsarabia.com/web/article/716053/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A% (2015/06/17)

[2] "حكومة جددية في مالي لإحياء المصالحة الوطنية،" ***i24 News***، متوفر في http://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%AF%D9%8 (2015/06/17)

[3] تاريخ الطوارق، ***مرجع سابق***.

وتحظى بدعم الجيش المالي وعدد من المنظمات السّياسية والماليّة هناك. حيث بدأت نشاطها في التمرد الطوارقي لفترة 1990- 1996، ولا زالت موجودة حدّ اليوم.[1]

كما أنّها لجأت في الأخير إلى الاستنجاد بالمساعدة الخارجية في ظل عجز وحدات الجيش المالي على التّصدي لهجومات الحركات المسلحة المسيطرة على شمال مالي سواء منها المتمردين أو الجماعات الإرهابية. فقد طالبت الحكومة المؤقتة في سبتمبر 2012 مساعدة المنظمة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "الإيكواس"، وكانت هذه بداية لتدخلات خارجية في الشأن المالي.

ثمّ في 18 سبتمبر 2012 تقدّمت السلطة الانتقالية بطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة تلتمس فيه إذن بنشر قوة عسكرية دولية، عن طريق إصدار قرار من مجلس الأمن لمساعدة القوات المسلحة المالية، بموجب الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك لاستعادة المناطق المحتلة في شمال مالي. وهو أيضا ما قامت به المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فتمّ إصدار القرار رقم 2071 ثم 2085.

المطلب الثّاني: الإدارة الاقتصاديّة والاجتماعية

في 1992، حين توجهت الحكومة المالية لاتباع سياسة المصالحة الوطنية، والتي تضمنت ادماج الطوارق في الإدارة والجيش، تضمنت أيضا تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية لهم.[2]

كما أنّه في 5 نوفمبر 2009، تبنت الجمعية الوطنية قانونا مرتبطا بإنشاء صندوق للاستثمار والتنمية وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمناطق في شمال مالي، وكان الهدف الأساسي منه هو

[1]Offner, ***op. cit.***

[2] GBF, « Pour comprendre le crise malienne…, » ***Xippil-Xool,*** disponible sur https://levisionnaireafric1.wordpress.com/2012/06/02/pour-comprendre-la-crise-malienne (07/06/2015)

تمويل 39 مشورع ووضع برامج للتنمية في مناطق كيدال وغاو وتمبكتو بمبلغ أكثر من 700 مليار فرنك أفريقي.[1]

وفي بداية الأزمة، وقبل أن يرتد الأمر إلى نزاع (كما هو حاليا)، حاول الرئيس أمادو توماني توري (2002-2012) أن يتصد للأزمة بالطرق الاقتصادية، وذلك اعتمادا على شبكة فضفاضة من الجهات الفاعلة المشبوهة للاحتفاظ بالسيطرة على الشمال، بدلا من العمل على توسيع سلطة الدّولة لتشمل المناطق المتمردة. وبالتالي فقد استندت استراتيجيته لمنع المناطق الشمالية الهامشية قليلة السكان (10%) والواسعة من الانزلاق الى التمرد المسلح، وذلك بالاستعانة بالنّخب المحلية الانتهازية والفصائل المسلحة والميليشيات سهلة القياد للقيام بوظائف الدولة. ولكن هذه الاستراتيجية لم تتمكن من الاستمرار، فقد أدت إلى تفاقم التوترات الإثنية، وأهملت المشاكل الهيكلية الخاصة بالتّخلف والفقر، التي أنتجت ثورات العام 1963، والتسعينيات 2006-2009. [2]

كما أطلقت حكومة الرّئيس أمادو توماني توري "البرنامج الخاص للأمن والسلام والتنمية" والّذي هو جزء من استراتيجية الأمن القومي التي اعتمدها المجلس الأعلى للدّفاع في مالي في 2009،[3] ولقد ضمّ هذا البرنامج خمسة عناصر هي: الأمن، الحكم الرّاشد، التنمية، الاتصال والإدارة. وتمّ دعم البرنامج من طرف الاتّحاد الأوروبي.[4]

---

[1] ***نفس المكان.***

[2] أنوار بو خرص، ***الجزائر والصراع في مالي،*** (بيروت: مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 2012)، ص ص. 5،6.

[3] دون كاتب، "توماني توري يعلن عن برنامج خاص للأمن والسلام والتنمية في شمال مالي،" ***الحصاد،*** متوفر في (2015/06/08) http://alhassad.net/article5458.html

[4] Annette Lohmann, ***Qui sont les Maitres du Sahara ?,*** (Allemagne : Friedrich Ebert Stiftunung, 2011), p. 15.

ولقد قام البرنامج على مرحلتين:

- **الأولى:** من جويلية 2010 إلى غاية جويلية2011. وبلغت كلفة تمويله 11.2 مليار فرنك أفريقي
- **الثانية:** من جويلية 2011 إلى غاية جويلية2012. بميزانية تربو 22 مليار فرنك أفريقي، في محاولة لتعويض ما خسرته في الشمال، وسيتم إعطاء الأولوية فيه لولايتي غاو وتمبوكتو.

كما أعلنت الحكومة عن التّخطيط لتوظيف 300 موظف من مساعدي الجمارك من الولايات الشمالية. [1] إلاّ أنّه في الحقيقة لم يؤد إلاّ إلى زيادة العداء، وتعزيز المشاعر المعادية لباماكو، والأهم إلى تمهيد الطريق لدخول واستقرار الجماعات الإرهابية المتطرفة.

ولقد عارض الطوارق بشدة إجراءات الحكومة المتعلقة بالاستثمار في المنطقة وتحقيق التنمية فيها، ذلك أنّها ربطتها بإعادة هيكلة الوجود العسكري لقواتها في الشمال. وهو ما رفضه الطوارق، في الوقت الذي اعتبرته الحكومة ضرورة لتأكيد سلطتها المفقودة وحماية مراكز التنمية والحوكمة التي أنشأتها لتطوير البنية الأساسية.

واعتبر الطوارق هذه الخطوة انتهاكا لاتفاقات الجزائر التي عقدت في 2006، التي نصت على خفض قوات الأمن الجنوبية التابعة للدولة في الجزء الشمالي من البلاد. وقد أكدت هذه الواقعة عمق انعدام الثقة التاريخي بين الجنوب والشمال، الذي بدا مع استقلال مالي في عام 1960، والذي تفاقم من جراء الأسباب سالفة الذكر. [2]

---

[1] دون كاتب، "أكثر من 22 مليار فرنك أفريقي لدعم السّلام والأمن والتّنمية في شمال مالي،" ***Panapress***، متوفر في http://www.panapress.com/%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-22-lang1-index.html (2015/06/08)

[2] ***المكان نفسه.***

وبالتّالي فقد تنوعت الطرق التي واجهت بها الجكومة المالية النزاع بين محاولة امتصاص غضب الطوارق خصوصا وسكان الشمال عموما وذلك بوضع جملة من البرامج الإنمائية وإن كانت في النّهاية لم تطبقها بسبب عمليات الفساد.

وفي المقابل لم تختلف الآليات الّتي كان يقوم بها المتمردين عن تلك الّتي تبنتها الحكومة، حيث كانت العلاقة النّزاعية بينهما قائمة على الفعل وردّ الفعل، وأبرز ما يُذكر في هذا الصدد هو إعلانهم استقلال أقليم الأزواد عن الدّولة الماليّة، والّذي أعلنته الحركة يوم 6 أفريل 2012، بعد أن قادت تمرّد الطوارق الأخير في 2012، إلاّ أنّها لم تحظ بالاعتراف الدّولي. حيث أنّه يعودإلى استغلال الحركة حالة الفوضى التي أعقبل الانقلاب العسكري الذي قاده أمادو سونغو، وكانوا قد بدأوا قبلها بأشهر هجومات استغرقت أسابيع على مدن تساليت وأجهلوك ومنكا في شمال شرقي أزواد. فتمنكت بعد ذلك بأيام من السيطرة علىكلّ من تمبكتو وغاو كيدال. ولقد أعلنت الحركة فيما أسمته بيان إستقلال الأزواد "على تعهدها بالعمل على توفير الأمن والشروع في بناء مؤسسات تتوج بدستور ديمقراطي لدولة الأزواد المستقلة".[1]

ونُصّب بلال أغ الشّريف* رئيسا لها.

وتعد اليوم الجماعات المرتبطة بالتنظيمات الإجرامية والإرهابية أطرافا مسيطرة في النزاع في مالي، خاصة وأنّها أفضل منها تمويلا وتسلحا. وهو ما أدّى إلى خلق مصالح جديدة، تدعمها الجماعات الإجرامية والتحالفات التكتيكية، الأمر الذي أدّى إلى تعقيد البحث عن حل سلمي للأزمة برمتها. لأنّ

[1]واف، "حركة تحرير أزواد تعلن استقلال شمال مالي،" ***بوابة الشروق***، متوفر في (2015/03/26) http://www.echoroukonline.com/ara/articles/126247.html

*هو الأمين العام للحركة الوطنية لتحرير الأزواد ورئيس المجلس الانتقالي لدولة الأزواد المعلن عنها. ولد سنة 1977 في أدرار، وبدأ عمله التّمردي من ليبيا.

المجموعات أصبحت بذلك مختلفة ومتنافسة تتزاحم كي تؤمن لنفسها دورا بارزا في أيّ اتفاق لتتقاسم السلطة مع باماكو.[1]

[1] ***نفس المكان.***

المبحث الثاني

الإدارة الاقليمية للنزاع في مالي

يشكل النزاع في مالي هاجسا حقيقيا ليس فقط بالنسبة لأمن واستقرار مالي بل أيضا تهديدا لأمن واستقرار منطقة الساحل الصحراوي ككل ابتداء من الجزائر، المغرب، موريتانيا، السنغال، بوركينافاسو والنيجر. وذلك بالدرجة الأولى نظرا للارتباط الإثني، والمتمثل في الطوارق. حيث يمثل هذا الأخير أحد مكونات مجتمعات تلك الدول، فهذا بالضرورة يعني أنّ أيّ إثارة للطوارق المنتشرين عبر الصحراء الكبرى ومناطق الساحل الأفريقي، من شأنه أن يثير ويحرّض طوارق مناطق أخرى، ولا سيما في ظل اعتبار علاقات التّناسب والتّجارة التي تربط الطوارق كأقليات مشتتة، وهو ما يعود بتداعيات سلبية على أمن دول الجوار بالخصوص.

وفي هذا المبحث ستتعرض الدّراسة إلى الإدارة الإقليمية للنزاع في مالي من خلال مطلبين. في المطلب الأول تناولت الدّراسة مقاربات حل النّزاع التّي قدمتهادول الجوار خاصة الجزائر، على اعتبار أنّها أكثر الدّول تضررا منه. وفي المطلب الثاني نتعرّض إلى مقاربات الحلّ الّتي قدمتها المنظمات الإقليمية وهي كلّ من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) والاتّحاد الأفريقي.

المطلب الأول: مقاربات دول الجوار لإدارة النّزاع في مالي

لقد كان للنّزاع المالي عديد التّأثيرات على السّاحة الإقليمية وخاصة على دول الجوار مثل نيجيريا وموريتانيا وليبيا والجزائر، إلاّ أنّ هذه الأخيرة تعتبر من أكثر دول الجوار محاولة لحلّ النّزاع لما فيه تاثير على وحدة ترابها وسلامته الإقليمية.

•الجزائر:

ككل دولة أو وحدة سياسية في النّظام الدّولي تسعى الجزائر لتأمين ترابها الوطني وجعله في منأى عن مختلف التّهديدات والتّحديات. وهذا لا يتحقق إلاّ من خلال تبنّي مقاربات واستراتيجيات تماشيا مع مختلف التّحولات. وبما أنّ مالي بالنّسبة للجزائر لها خصوصية معيّنة، فقد جعل هذا الجزائر لا تكون في مأمن من التّهديدات والمخاطر الّتي تعيشها ماليّ، لا سيما في ظلّ الانكشاف الحدودي والفراغ الأمني الّتي تعيشه مناطقها المحادية للجزائر، ما جعل النزاع الذي تعيشه مالي منذ 1962، من بين أكثر النزاعات الخارجية التي تؤثر على الجزائر وذلك نظرا للامتداد الطوارقي على جزء كبير من صحرائها، ونظرا لسوء إدارة التّعدد الإثني من طرف الحكومة المالية، وما نتج عن ذلك من تهميش وعديد التجاوزات التي ساهمت في تعقيد الأزمة، ووصلت إلى ما هي عليه اليوم، لتمثل اليوم تهديدا حقيقيا على الأمن القومي والاستقرار داخل الجزائر.

وعليه تبنّت مقاربة لمواجهة النّزاع في مالي والتّهديدات الناشئة عنها، بتغليب الحلّ السياسي منذ بداياته في 1962، معتمدة في ذلك على علاقاتها مع الطّوارق ومؤخرا جماعة أنصار الدّين، وبخاصة رئيسها "إياد أغ غالي"، لكن في ظلّ الظروف الجديدة الّتي فرضها النزاع الأخير في 2012، بانسحاب هذا الأخير من الحوار، وسيطرة القاعدة في المغرب الإسلامي على زمام الأمور جعل الجزائر تعيد النّظر في استراتيجيتها.

ففي بداية النّزاع، كانت أولى مبادرات الجزائر لاحتواء النّزاع من خلال الدّعوة للحوار السّياسي معتمدة في ذلك على مبادئ سياستها الخارجية،* فكان ذلك بواسطة آلية الوساطة.** ومن أهّم تلك الوساطات الّتي قامت بها الجزائر نجد أنّها:

- **اتفاقية تمنراست 1991:*****

حيث انطلاقا من مبدأ حسن الجوار أشرفت الجزائر منذ التسعينيات على الوساطة لحل النزاع في مالي، والعمل على قبول أطراف النزاع بالجلوس على طاولة المفاوضات.[1] وفي هذا الإطار جاءت اتفاقية تمنراست، والتي مرّت بمجموعة من المراحل،

- **قمة جانت (سبتمبر 1990):**

ولقد ضمّت هذه القمة كلّ من الجزائر والنّيجر ومالي وليبيا، وذلك في مدينة "جانيت" بالجزائر، يومي 08 و09 سبتمبر 1990. أكّدت فيها الدّول المشاركة على:[2]

- تحقيق استقرار المنطقة وذلك بتنمية المناطق الحدودية لهذه الدّول، ووضع حدّ للتّهميش الذّي يعيشه سكانها.
- توفير الأمن والاستقرار وتحسين أوضاعهم الاجتماعية.

---

*وهي: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق القاعدة الحدودية الموروثة عن الاستعمار، التعاون بين الدّول المجاورة، حل النّزاعات بين الدول المجاورة بالطّرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة.

**تعرف الوساطة على أنّها تدخل طرف ثالث بين طرفي النزاع، وذلك بهدف نقلهما من حالة الخصومة إلى حالة المحادثة منأجل التفاهم وإيجاد تسوية. ولا يمكنلأي طرف ثالث القيام بها إلاّ إذا قبل الخصمين بذلك. وتبدأ هذه الخطوة عادةعن طريق محادثات تمهيدية منفصلة مع كل طرف على حدى ثم يقرب وجهات النظر حتى يتم الجمع بينهما وجها لوجه.

***يمكن الاطّلاع على مواد الاتفاق في الملحق رقم (09).

[1] دون كاتب، "النزاعات في القارة الأفريقية لا مناص من الحلول السلمية التفاوضية،" ***الجيش،*** ع. 597 (أفريل 2013)، ص. 25.

[2] حيسن بوقارة، "مشكلة الأقلية الترقية وانعكاستها على الاستقرار في منطقة السّاحل الأفريقي،" ***العالم الإستراتيجي،*** ع. 07 (نوفمبر 2008)، ص ص. 12-24.

- احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الخارجية للدول، وضرورة تعزيز التعاون وبرامجه في المناطق الحدودية المشتركة في إطار إدماج السكان المعنيين ومكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- ضرورة احترام مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية، في المعالجة السلمية واحترام السيادة والوحدة الترابية للدول.[1]

كانت هذه النّقاط جملة من التّصورات المبدئية التّي قوبلت بالرّضا من طرف المشاركين. ثم تمّ الاتّفاق على عقد إجتماع وزاري لمتابعة الأشغال، وهو ما حدث.

- **الاجتماع الوزاري 1990:**

وضمّ هذا الاجتماع وزراء داخلية الدّول سابقة الذكر (الجزائر، مالي، النّيجر مع انسحاب ليبيا)، وذلك في يومي 25 و26 أكتوبر 1990، بمدينة "غاو" المالية. وأهمّ النّقاط التّي ركزّ الاجتماع على تناولها هي:

- تنمية المناطق الحدودية وتنظيم تنقل الأشخاص.
- محاربة ظاهرة الهجرة السّريّة، المخدرات والتّهريب، وذلك بتوعية سكان الحدود على ضرورة احترام القوانين التّي يتمّ تنظيمها بين الدّول.

وبعد هذه اللّقاءات التّشاورية، والتّي أُعتبرت على أنّها لقاءات تمهيدية، بدأت المفاوضات بجانيت في مدينة تمنراست،* وحضرها زعيم الحركة الأزوادية آنذاك "إياد أغ غالي" رغم رفضه الحضور سابقا، ليكون أول لقاء له مع الحكومة المالية في 12 ديسمبر 1990. ولقد اتّسمت المفاوضات في البّداية بصعوبتها نظرا لتعنّت الطّرفين من خلال وضع شروط تعجيزية، حيث نجد الطّرف الطوارقي قد

[1] Edmond Bernus, ***Etre Touarègue Au Mali,*** book online, disponible sur http://www.politique-africaine.com/numeros/pdf/047023.pdf (08/06/2015)

*اختيرت مدينة تمنراست لعقد المفاوضات بالنّظر إلى قربها من الحدود المالية من جهة، ولامتلاك القبائل الطّارقية الجزائرية علاقات طيبة مع تلك الموجوة في مالي، بحكم علاقات النسب بينهم.

طالب بإقامة نظام فيدرالي في مناطق كيدال، تمبكتو وغاو، وتخصيص ثلث ميزانية الدّولة المالية لصالحها، وأخيرا إخلاء المناطق المذكورة من جيوش النّظام المالي، وهو ما قوبل بالرّفض من طرف الحكومة المالية، وهو ما أدّى إلى تأخر الاتّفاق إلى غاية جانفي 1991.[1]

- **اتفاقية تمنراست 06 جانفي 1991:**

انعقدت هذه الاتفاقية بحضور كلّ من "إياد أغ غالي" ممثل الحركة الأزوادية، وقائد أركان الجيش المالي آنذاك "عثمان كوليبالي" Osman Goulibali، ووزير الدّاخلية الجزائري محمد صالح دميري. ومن أهمّ ما لوحظ فيها هو تشبث الجزائر بوجهة نظرها المتعلقة بمسألة الوحدة الترابية لدولة مالي، لما في عكس ذلك من أثر على سكان جنوبها، نظرا لعدة اعتبارات أبرزها الامتداد العرقي والقبلي وحتى العائلي. وتمّ صياغة الاتفاقية في ثلاثة عشر مادة أبرز ما جاء فيها هو وقف فوري إطلاق النّار بين الطّرفين، وإنشاء لجنة مكلفة بفضّ النّزاعات برئاسة الجزائر من تاريخ 1991/01/19، تمضمنت ثمانية أعضاء من كلّ طرف وستة ممثلين عن الجزائر، وكانت مهمتها تسريع تطبيق بنود الإتفاقية. إضافة إلى طلب منح مناطق الشّمال حرية تسير شؤونها الجهوية والمحلية، وادماج المسلحين الطّوارق في صفوف جيش مالي النّظامي، كما تضمنت الغاء بعض المناطق العسكرية المتواجدة في الأماكن السّكنية وإبعادها وتحويلها عنها. ثمّ ومن أجل انجاح المفاوضات انعقد لقاء في غاو في مارس 1991 بين أعضاء **لجنة المتابعة لتنفيذ اتفاقيات تمنراست .**

ورغم أنّ هذه الاتفاقية قد وضعت خطة عمل للخطوات اللّاحقة، إلاّ أنّها في النّهاية فشلت، نظرا لعدّة اعتبارات أبرزها الانشقاق الذّي حصل في الحركة الشّعبية الأزوادية بقيادة "أغ غالي"، والذّي أسفر

[1] –Pierre Robert Bonduel, « Le Territoire d'Etat entre Imposition et Subervision :exemple Saharo-Sahéliens, » ***Cultures et Conflits,*** 16 Janvier 2002, disponible sur http://conflits.revues.org/230 (08/04/2015)

عن ظهور حركات انفصالية أخرى مسلحة من قبائل الطوارق كالحركة الشعبية لتحرير الأزواد، والجيش الثوري لتحرير الأزواد. إضافة إلى الانقلاب العسكري على "موسى تراوري"في نفس السّنة، ما يعني أنّ طرفي العقد لم يعودا موجودين. كما لا يمكن انكار الدّور الّذي بذلته فرنسا من أجل إفشال الإتفاقية لعدم إشراكها فيها.[1]

-لقاء الجزائر الأول 29-30 سبتمبر 1991:

وكان لقاء من أجل تحضير إطار جديد للمفاوضات التي تقودها الجزائر. وقد جمع بين الحكومة المالية وممثلي الحكومة الجزائري كلقاء أولي.

- **لقاء الجزائر الثاني 22-24 جانفي 1992:**

توصل الأطراف المشاركة فيه إلى اتفاق مبدئي على النّقاط التّالية:

- توقيع الهدنة وإطلاق سراح المسجونين.
- تنصيب لجنة مستقلة مكلفة بالتّحقيق وإعادة الوحدة إلى الحركة (التفاوضية).
- إنشاء خلية أزمة وذلك لتجاوز الخلافات.

- **لقاء الجزائر الثالث 15-25 مارس 1992:**

تمّ فيه تحقيق إتفاق وطني أو ما يُسمى باتفاقية باماكو 1992.

- **لقاء تمنراست 16-20 أفريل 1994:**

في هذا اللقاء تمّ الاتّفاق على مايلي:

- متابعة مدى تطبيق الإتفاق الوطني حول الميثاق الوطني.

[1] Bernus, ***op. cit.***

- تحديد الطّرق والوسائل التي تساعد على تطبيق الإتفاق وتفعيل سيره في أبعاده الأمنية والعسكرية والمؤسساتية والسّياسية والتّنموية.

بالإضافة إلى لقاء الجزائر 10-15 ماي 1994.

- **لقاء تمنراست 27-30 جوان 1994:**

لقد تمّ في هذا اللقاء التّوصل إلى ضرورة إعادة انتشار القوات العسكرية، بهدف إعادة الأمن للسّكان، وبمجرد استتباب الأمن فسيتم انسحابها. وجاء هذا نتيجة للاشتباكات العنيفة التّي تعرّض لها الطوارق من حركة "غانداغوي" Gandagoy ، ليتم بتاريخ 26 مارس 1996 إعلان نهاية الاشتباكات في حفل أقيم بمدينة "تمبكتو" المالية، شاركت فيه الجزائر ممثلة في وزير الدّاخلية والجماعات المحلية مصطفى بن منصور. وتلتها اتفاقية في 1998. إلاّ أنّ الوضع بقي متأزما، ليعود التّوتر من جديد إلى المنطقة إلى غاية 2006.

- **إتفاقية الجزائر 2006:** [1]

لقد عاد التوتر من جديد بين الطوارق في الشمال وحكومة مالي، والذّي تزامن هذه المرة مع تأسيس "حركة التّحالف الدّيمقراطي من أجل التّغيير" التي قادها إبراهيم باهنغا، ليبلغ ذروته سنة 2005، وبداية 2006. مما استدعى الحكومة المالية إلى تقديم طلب رسمي للحكومة الجزائرية من أجل إحياء الوساطة القديمة، وقد تمكنت الجزائر من إقناع فرقاء مالي بالجلوس إلى طاولة المفاوضات. وقد كان "باهنغا" ممثل الطوارق هذه المرة بدل "إياد أغ غالي"، إضافة إلى الحكومة المالية الممثلة في جنرالها "كافوغو ناكوتي"، ووزير الخارجية الجزائري محمد بجاوي، والوزير المنتدب للشؤون الأفريقية عبد القادر مساهل، وسفير الجزائر في مالي عبد الكريم غريب. خرج هذا الاجتماع باتفاقية وقعت في 4 جويلية 2006، تحمل اسم "تحالف 23 ماي من أجل التغيير". من أهمّ ما جاء فيها:

[1] Bernus, ***op. cit.***

- منح أقاليم الشمال ذات الأغلبية الطّارقية نظاما لا مركزيا يمكنّهم من تسيير شؤونهم المحلية.
- إنشاء مجلس محلي مؤقت للتّنسيق والمتابعة داخل المنطقة مهمته مراقبة الميزانية المرصودة للشمال، كما يتولى أمور التنمية.
- منح قروض لإقامة مشاريع تنموية والقضاء على العزلة في المنطقة. [1]
- تكوين شرطة محلية ودرك شبه عسكري يضمّ متمردّي الطوارق، مهمتها حفظ الأمن في هذه المنطقة.
- اعتراف الطوارق بالوحدة الترابية لدولة مالي.
- منح الطوارق صلاحيات جهوية تهتم بالتبادل التجاري والاستثمار وإنشاء صناديق للتمويل ومشاريع التنمية، حيث تشارك الجزائر في تمويلها.[2]

ولقد تمّ قبول هذا الاتفاق من الطرفين كما تمّ إطلاق سراح 30 أسيرا من قبل التحالف وشهدت الفترة ما بعدها هدوء. إلاّ أنّ ذلك لم يمنع من عودة تأزم الأمور مرّة أخرى وذلك في فيفري 2007. ذلك نظرا لقيادة "باهنغا" تمردا طارقيا جديدا، وذلك بالهجوم على ثكنات للجيش الحكومي، وإزاء هذا الوضع وتبادل التّهم بعد الالتزام ببنود العقد، أدّى ذلك إلى وجود عديد النّقاط الخلافية في فهم وتطبيق المعاهدات، ممّا تطلب اللّجوء إلى توقيع برتوكول في 2007.

[1] "النزاعات في القارة الأفريقية"، ***مرجع سابق***، ص. 25.

[2] عبد الرحمن مكاوي، "الحكم الذاتي للطوارق في شمال مالي والتناقض الجزائري في منطقة الساحل،" ***هسبريس***، متوفر في http://www.hespress.com (2015/03/03)

- **برتوكول 20 فيفري 2007:**

وقع هذا البرتوكول في الجزائر، وهو يضمّ ثلاث وثائق تخصّ: [1]

الأولى: تتعلق بإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق 4 جويلية التّي نصّت عليها اتفاقية السّلام ولم تطبّق.

الثانية: عبارة عن جدول زمني يحدّد آجال إلغاء 3000 عنصر من التّحالف وتجريدهم من السّلاح.

الثالثة: تضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي (كيدال، تمبكتو وغاو)، وتوضّح طريقة تنظيم هذا المنتدى ليعقد في 23 و24 مارس 2008.

ولكن هذا لم يمنع من تجدّد الاشتباكات مع دفع الجزائر إلى تعليق وساطتها في أفريل 2008، لكن ونظرا للدّور التاريخي الذّي تعيشه الجزائر كوسيط في النّزاع منذ بدايته من جهة، وعدم وصول الطّرفين إلى حلّ من جهة ثانية. فقد قام كلاّ منهما بطلب للرّئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بإحياء مفاوضات السّلام ليتمّ الاجتماع من 24 إلى 27 جويلية 2008، توجت بتوقيع وقف القتال، وإطلاق المساجين الموجودين لدى كلّ الأطراف.[2]

إضافة إلى اجتماع ماي 2008، والّذي مهّد لاجتماع جويلية فيما بعد.

- **اجتماع 17-21 جويلية 2008:**

لقد تمّ هذا الاجتماع في العاصمة الجزائرية بحضور كلّ من "كافو غوناكوني" من الجانب المالي، و"باهنغا" من الطوارق، وتوصّل إلى أربعة توصيات هي: [3]

- عودة العائلات المبعدة والمقيمة بالحدود الجزائرية إلى مناطقها.

---

[1]- عبد الله اسحاق، "الطوارق شعب ظلمته السياسة ولم تنصفه الجغرافيا، " ***ديارنا***، متوفر في http://www.albayan.com/homes806964. (2015/03/03)

[2] Hamida Adjadj, « Les Conflits sur le continent africain : La solution politique négociée reste la meilleur alternative », ***EL-Djeich,*** n° 597 (Avril 2013), p. 25.

[3]- علي يونسي، "احتكام اجتماع طرفي النزاع لمالي"، ***جريدة المساء***، ع. 3500 (31 أوت 2008)، ص. 06.

- إزالة الألغام المزروعة في مناطق الشمال.
- إطلاق سراح الأسرى الطوارق الذين كان عددهم 92 جندي نظامي أسيرا لدى التحالف وإعادة تشكيل وحدات الأمن الخاصة.

كما تمّ تشكيل لجنة مشتركة تضمّ 200 فردا من عناصر الجيش موزعة بالتّساوي على الطرفين مهمتها التنقل في مناطق الشمال. واعتبر الوسيط الجزائري أنّ هذا هو بمثابة مرحلة أولية في عملية إنهاء النزاع، أمّا المرحلة الثانية فيتم فيها البحث عن آليات لحلّ المشاكل في المنطقة.

- **اجتماع جوان 2009:**

وهو تاريخ وساطة جديدة للجزائر برعاية السّفير عبد الكريم غريب مع الثوار السابقين المنضوون تحت حلف 23 ماي الدّيمقراطي من أجل التغيير، حيث طالبوه بضرورة تدخل الجزائر لدى الحكومة المالية. وخرج هذا الاجتماع بمؤتمر آخر في 2010.[1]

وكما أشارت الدراسة في البداية، فإنّ المقاربة الجزائرية لحلّ النزاع في مالي كانت بإيجاد حلّ سياسي سلمي، وقد توجهت جهودها في هذا الإطار بتوقيع عديد الاتفاقيات بين الحكومة والأطراف المتنازعة.

ولكن في الآونة الأخيرة، وبالتحديد في تمرد 2012، وبالرغم من تلك الضغوط إلاّ أنّ الجزائر بقيت مستمرة في جهود الوساطة من أجل حلّ النزاع سلميا. حيث تمكنت في 22 ديسمبر 2012، توحيد حركة أنصار الدين والحركة الوطنية والحركة الوطنية لتحرير الأزواد حول مبدأ التعاون مع السلطات المركزية المالية لإيجاد حل سياسي في إطار وحدة مالي، ومحاربة الإرهاب من خلال:

[1]– عاطف قدادرة، "الجزائر ترعى لقاء الطوارق في مالي بداية العام" ***الخبر***، متوفرة في (2015/05/06) http://www.alkhabar.com/quotidien/?ida=191833idc=30

- انسحاب الميليشيات المسلحة في الشمال.
- إنشاء صندوق تنموي لمنطقة الأزواد ومخطط إعادة إعمار.
- التنسيق مع الماليين بالشمال بمختلف توجهاتهم وأصولهم العرقية للتوافق على وحدة مالي ومحاربة الإرهاب المتمثل في حركة الجهاد الإسلامي والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامية.

ولكن العملية أجهضت بسبب التدخل العسكري الفرنسي.[1] وفي هذا الإطار نذكر اعلان الحكومة الجزائرية الصريح بفشل كل استراتيجياتها الأمنية التي سبق ووضعتها لحل النزاع في مالي ولمحاربة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء فشلت بشكل نهائي؛ وأن الجزائر باتت الضحية الرئيسية بسبب الضغط العسكري والأمني والاستخباراتي الذي تتعرض له التنظيمات الإرهابية في مالي وليبيا، فتضطر للتسلل إلى الجزائر.

ولكن بعد التّدخل الفرنسي والّذي يبدو أنّه لم ينجح في استعادة الحكومة المالية لزمام الأمور في المنطقة، أعادت الجزائر تاريخ الوساطة من جديد، من خلال بدء المحادثات في 2014، حيث ذكرت إذاعة فرنسا الدّولية، نقلا عن مصادر فرنسية أنّ الجزائر عرضت وساطتها لتحقيق المصالحة بين الحكومة المالية الجماعات المسلحة المتمركزة في الأقاليم الشمالية، وجاء هذا المسعى بعد فشل المفاوضات التي كانت تتم في العاصمة البوركينابية "واغادوغو" Wagadougou.[2] فوقعت العديد من الاتفاقات التمهيدية لتهيئة الظروف لإطلاق حوار شامل، فتمّ توقيع إعلان الجزائر في 9 جوان 2014، والّذي وقّعته الحومة المالية مع كلّ من الحركة الوطنية لتحرير الأزواد والمجلس الأعلى لتوحيد الأزواد

[1] إسماعيل دبش، "سياسة الجزائر تجاه الوضع في مالي بين المنطق الإقليمي والأبعاد الدولية في الساحل الأفريقي"، ***العالم الإستراتيجي***، ع. 1 (2014)، ص. 112-120.

[2] علي العقون، "الجزائر تعرض وساطة بين السلطة والمجموعات المسلحة في مالي،" ***جزايرس***، متوفر في http://www.djazairess.com/elbilad/208957 (2015/06/09)

والحركة العربية للأزواد، والّذي كان الهدف منه هو الحصول على موافقة هذه الأكراف على العمل على تهدئة الحال في مالي والشروع في الحوار.[1] ثم تلتها ما عرف بـ"أرضية التفاهم المبدئية للحوار" في 14جوان 2014، وبناء على ذلك تمّ عقد أول جولة للحوار المباشر في الجزائر من 17 إلى 24 جويلية من نفس السنة، توجت بتوقيع الحركات السياسية المعنية بالنّزاع على وثيقتين تتضمنان "ورقة الطريق للمفاوضات في إطار مسار الجزائر" و"إعلان وقف الاقتتال" وذلك قصد تهيئة الشروط الضرورية لحلشمال ومتفق عليه لمشاكل مناطق شمال مالي. [2]

وبالنّظر إلى الصعوبات الّتي واجهتها هذه المرحلة الأولى، فقد تمّ في المرحلة الثانية منها والّتي بدأت في 1 سبتمبر 2014 إلى تشكيل أربع لجان تقنية تختص الأولي في القضايا السياسية والمؤسساستية والثانية بالمسائل الأمنية، ولجنة للعدالة ولجنة رابعة للتنمية والقضايا الاجتماعية. وقد انتهت هذه المحادثات بتوقيع "اتفاق السلام والمصالحة في مالي" بتاريخ 15 ماي 2015، حيث وقع عليه الحكومة المالية وممثلون عن الحركات السياسية المسلحة الناشطة في الشمال المالي. وتضمن الاتفاق 72 مادة موزعة على 8 محاور إلى جانب ثلاثة ملاحق تخص القضايا الأمنية ومرحلة انتقالية ومشروعا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستبعدت الوثيقة أيّ مشروع استقلال لمناطق الشمال،[3] الاتّفاق إنشاء مجلس الشيوخ لتمثيل السلطات المحليّة والتّقليدية والوجهاء الدينيين ليشكّل مع الجمعية

---

[1] أنس ح، "مالي تعبّر عن ارتياحها لتوقيع إعلان الجزائر لحلّ الأزمة المالية،" ***الرائد***، 9 جوان 2015، متوفر في (2015/06/09) http://elraaed.com/ara/watan/48001-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9

[2] Sans auteur, « Mali : derniére chance à Alger, » ***Briefing Afrique,*** no., 104 (Novembre 2014), pp. 8- 32.

[3] م.هدنة، "الوساطة تقترح برلمانا لسكان شمال مالي وتعديل الدستور ودمج المعارضة في الجيش،" ***الشروق أونلاين***، 30 نوفمبر 2014، متوفر في http://www.echoroukonline.com/ara/articles/224644.html (2015/06/09)

الوطنية الحالية البرلمان في مالي. وكذلك تأسيس هيئة للتنمية في المناطق الشمالية تتوفر على مجلس استشاري يُعنى بأمور التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية وإعادة انتشار قوات الأمن المختلط.[1]

هذا فيما يتعلّق بالجانب السياسي الّذي اعتمدته الجزائر منذ بداية النزاع في الستينيات، لكن هذا لا يمنع أنّ الجزائر قد تبنت العمل العسكري، لكن بميزتين:

أولا: أنّه كان محدودا، بحيث لا يكون فيه أيّ مساس بمبدأ الجزائر الرّافض لأيّ عمل عسكري.

ثانيا: أنّه جاء في إطار استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب في منطقة السّاحل عموما، نظرا لدخول أطراف جديدة في النزاع المالي، هي الحركات الإرهابية.

فقد دخلت الجزائر منذ أواخر 2009، تحالفا أمنيا انتهى بتشكيل "قيادة أركان جيوش دول الساحل"، يضم إضافة إليها مالي والنيجر وموريتانيا، ووضع هذا التحالف في اختبار حقيقي بعد قرار باريس بالتدخل شمال مالي لطرد الجماعات الإرهابية من المنطقة في جانفي 2013، وعلى رأسها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد، وحدث ذلك رغم أن من بنود اتفاق الأطراف الأربعة ترفض أي تدخل أجنبي في المنطقة بحجة تعقب جماعات إرهابية، بينما أظهرت التطورات أن هذا التحالف فشل في التجسيد، فتحولت الجزائر إلى الداخل لتأمين حدودها بعدما تأكدت أن العبء الأكبر في محاربة الجماعات الإرهابية بالمنطقة يقع على عاتقها لوحدها (الجيش الجزائري يساوى خمسة جيوش الدول الشريكة في التحالف)، وباتت مقتنعة بذلك أكثر بعد اعتداء تيقنتورين في جانفي 2013.[2] لذلك

---

[1] دون كاتب، "التّوقيع على اتفاق السلام والمصالحة في مالي: الماليون يفتحون صفحة جديدة في تاريخ بلدهم،" ***وكالة الأنباء الجزائرية***، 16 ماي 2015، متوفر في http://www.aps.dz/ar/monde/15981-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D8 (2015/06/09)

[2] سعيد لكحل، "الجزائر تعلن فشل التعاون الأمني والعسكري في منطقة الساحل،" ***السكينة***، متوفر في http://www.assakina.com/news/news2/45383.html#ixzz330GwQeEp (2015/05/21)

وصلت إلى حدّ تحوّل في حدة خطابها الرافض لأيّ تدخل عسكري في مالي، حين فتحت مجالها الجوي للطائرات الفرنسية. وكان هذا التطور راجع لعدة عوامل، أبرزها:

- فشل سياسة التوازن في الشمال، بعد تعرض النفوذ الجزائري في مالي لضربات متتالية من حركتي التوحيد والجهاد وتنظيم القاعدة، باقتحام قنصليتها في مدينة غاو في أفريل 2012، واعدام الدبلوماسي الطاهر تواتي على يد حركة التوحيد في سبتمبر من نفس العام، بعد رفض الجزائر أي تفاوض للإفراج عن معتقلين للحركة لدى الأمن الجزائري.
- خوف الجزائر وإحساسها ببداية تراجع الدور الذي كانت تلعبه في حيثيات حلّ النزاع، فضلا عن بعض الأخبار التي تشير إلى وجود علاقة تربط بين المغرب وحركة التوحيد والجهاد في الشمال، والتي يقال بأنّها تستخدمها كورقة ضغط لضرب النفوذ الجزائري في مالي.

لذلك وفي ظل الأحداث المتطورة، المتمثلة في زيادة التهديد الإرهابي، والجريمة المنظمة العابرة للأوطان، وخاصة مع انتشار كميات كبيرة من الأسلحة غير المراقبة، سيما بعد النزاع في ليبيا، وتدهور الأوضاع الانسانية في شمال مالي، عبرت الجزائر صراحة على "مشروعية " اللجوء إلى جميع الوسائل بما فيها القوة بهدف القضاء على الجماعات الإرهابية وما يتعلّق بها من الجريمة المنظمة العابرة للأوطان في منطقة الساحل ككلّ.[1]

[1]– رشيدة ع، ***2012، سنة نشاط الدبلوماسية الجزائرية لانهاء الأزمة في الساحل***، متوفر في http://www.echahedonline.com/ar/permalink/14279.html (2015/05/21)

إضافة إلى الجزائر هناك عديد دول الجوار الأخرى التي حاولت إدارة النّزاع في مالي منها:

- **ليبيا:**

بالنّسبة لليبيا تعد سنة 1974 بمثابة نقطة تحول في مسارات السياسة الخارجية الليبية (في ظلّ نظام العقيد القذافي)، بعد أن أعادت ترتيب أولوياتها، بعد فشلها في تحقيق مشروع الوحدة العربية، فأصبح هدفها الأول هو تحقيق الوحدة الأفريقية. وهو ما جاء آنذاك على لسان وزير خارجيتها "منصور الكيخيا" أنّه:

"**الأمة العربية أصبحت أساسا أفريقية، فـ70% من لشعوب العربية تعيش في أفريقيا و 65% من الأراضي العربية موجودة قي أفريقيا... سبع دولعربية أفريقية وهي الدول التي لها أكبر عدد من السكان، العواصم والمراكز الثقافية والاقتصادية العربية المهمة الموجودة في أفريقيا واللغة العربية تعتبر واحدة من اللغات الأفريقية القليلة التي تكتب وتتكلم من طرف حوالي تسعون مليون عربي أفريقي.**"[1]

ولقد اهتم العقيد معمر القذافي سابقا كثيرا بالطوارق حيث أنّه أدمجهم في ميليشيات جيشه أين تلقوا التّدريب وحصلوا على العمل وتمّ تكوينهم للقتال معه، وحاول لأكثر من مرة الضغط في المنطقة وفي النّزاع من خلالهم، إلاّ أنّه حاليا وبسبب الظروف التي تعيشها لبلاد فمن الصعب أن يكون لهاأيّ دور رسمي في الآونة الاخيرة، سوى أنّها قد تكون نقطة عبور أو هدف استراتيجيا لعديد الجماعات الإرهابية المسلحة.

[1] علي عشوي، ***سياسة الجزائر في منطقة الساحل الأفريقي***، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1998)، ص ص. 78، 79.

- **النيجر:**[1]

إنّ أغلب الإدارة السياسية في النّيجر هم من الطوارق (رئيس الوزراء بريجي رافيني ونائبه). والنّيجر هي ثاني منتج لليورانيوم في العالم، وتقوم شريكة "أريفا الفرنسية" Areva بالاستثمار في استخراجه. وهي أكبر دول العالم انتاج للمفاعلات النّووية. كما توجد بها استثمارات دولية أخرى في مجالا نتاج الفحم والذّهب، في منطقة الأجاديز، والّتي أغلب قاطنيها هم من الطوارق. فيما يخصّ موقفها في النزاع، فإنّ النّيجر ترى في النّزاع تهديدا ايضا لاستقرارها على اعتبار الإمتداد العرقي والإثني، لكنّها ونظرا لإمكانتها المحدودة سواء العسكرية أو المادية، فإنّ جلّ تحركاتها كانتت في إطار عمل جماعي مشترك مع دول الجوار إماّ في إطار لجنة قيادة الأركان المستركة لجيوش دول السّاحل "السيموك" أو في إطار الاتّحاد الأفريقي أو منظمة الأمم المتحدة.

- **موريتانيا**

ويعود ارتباط موريتانيا بالنزاع إلى الامتداد الإثني أيضا، ما قد يؤدي إلى التأثير عليها خاصة في ظل ارتباطها بحدود تقدّر بألفي كيلومتر. ففي حالة انفصال اقليم الأزواد سيطرح ذلك بالضرورة مشكلا داخليا فيها، بين المكون العربي والزنجي. حيث أنّ هناك مطالب تظهر من فترة لأخرى منذ التسعينيات بالنظر لاختلاف الهوية، نظرا للمجازر التي تعرض لها مئات الجنود والضباط الزنوج في التسعينيات. لذلك سيكون هذا وذاك مبررا للمطالبة بالانفصال عن الكيان الموريتاني الهش.[2] مثّل

[1]– موسوعة المقاتل، ***موقف الدول الأفريقية من الحرب في مالي***، متوفّر في http://www.moqatel.com/openshare/bahth/siasia2/harbfimali/secoudoc-cve.html (2015/05/21)

[2] الحاج ولد ابراهيم، ***أزمة الشمال المالي: انفجار الداخل وتداعيات الإقليم***، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012)، ص. 08.

موريتانيا الطرف الخفيّ في النّزاع، فهي تحرّك إحدى الجماعات الإسلامية المتشددة، وهي جماعة أنصار الدّين.[1]

وهنا يجدر أيضا إلى الدّور الّذي تلعبه المغرب في المنطقة، فعلى الرّغم من أنّه ليس لها مصالح مباشرة في المنطقة، إلاّ أنّها استطاعت في العديد من المرّات في إطار تنافسها مع الجزائر من جهة وفي احتلالها للصحراء الغربية من جهة أخرى أن تجدمنفذا لها في النزاع، ففي إطار التّمرد الأخير 2012، استغلت المغرب الوضع المضطرب في المنطقة وقامت بالتّقرب من الحركات الأزوادية، حيث قامت بدعوتها لزيارة المغرب في الوقت الّذي كانت فيه الجزائر في إطار اللّقاءات التّمهيدية من أجل بدء المفاوضات، كما قامت أيضا في اجتماع عقد في المغرب في نوفمبر 2014 وافق وزراء تسع عشرة دولة من بينها فرنسا وليبيا ومالي على اتّفاق لإنشاء معسكر تدريب مشترك لتأمين الحدود، ومن المرجح إقامته في العاصمة الوغربية. وسمي الاتّفاق بـ"إعلان الرّباط"،[2] والّذي يبدو واضحا أنّ المغرب قد بذلت فيه جهدها من أجل تأكيد وجودها في العمليات الأمنية لمكافحة الإرهاب في شمال أفريقيا، بعدما عملت الجزائر جاهدة في السّنوات الأخيرة على إبعادها بحجة عدم انتماءئها للفضاء الجغرافي المعني بالإرهاب.

كما أنّها أيضا اعتمدت على ما يسميه "جوزيف ناي" Joseph nye، حيث في سبتمبر 2013 استغلت المغرب تحفظ الجزائر عنما يحدث في مالي بسبب التّدخل الفرنسي وقامت بتوقيع اتّفاقية مع مالي لجلب 500 إمام من مالي إلى المغرب للتّدرب الدّيني، وتقديم منح دراسية دينية للطّلبة الماليين في الجامعات المغربية.[3] وإن حدث ونجح هذا المشروع فإنّها إمّا سيؤدي إلى خلق مجموعة مستقبلا ذات

---

[1]– باسم عبد عون فاضل، ***جمهورية مالي بين الصّراع الإثني ومتاهة الحركات التكفيرية***، متوفر في (2015/04/13) http://www.fcdrs.com/articles/p99.html

[2] Vish Sakthivel, « Moroco's Move in Mali, » ***Foreign Affaires,*** January 14,2014, availble from http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/moroccos-move-in-mali (09/06/2015)

[3]آدم الصابري، "السّاحل الصّحراوي حلبة جديدة للصّراع المغربي الجزائري،" ***الأخبار***، ع. 2519 (16 فيفري 2015)، ص. 17.

التّوجه الدّيني على الطريقة النغربية ما قد يكسبها مع مرور الوقت نفوذا أكبر في مالي، أو أنّه قد يكون أبعد من ذلك بتكويننوع جديد من الجكاعات الإرهابية المسلحة ذتات المرجعية الدّينية المغربية ضد الجزائر وجعل مالي قاعدة انطلاق لها.

المطلب الثاني: مقاربات المنظمات الإقليمية لإدارة النزاع في مالي

إنّ الظّروف التي أفرزتها الفترة التي أعقبت الحربين العالميتين الأولى والثانية، جعلت الكثير من السّياسيين والمفكرين يصرّون على ضرورة إنشاء منظمات ذات طابع إقليمي تبقى مهمتها ذاتها هي التي تقوم عليها المنظمات الدولية، وهي حفظ السلم والأمن الدوليين، ومن هنا جاءت أهمية المواثيق التي تحكم عمل هذه المنظمات سواء فيما بينها وبين الأعضاء الّذين يدخلون في عضويتها، أو غيرها من الدّول والمنظمات الأخرى.

وفيما يتعلق بالنّزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، فإنّ الأمم المتحدة المنظمة –المنظمة الأم– قد أشارت في ميثاقها في المادة ثلاثة وثلاثون إلى أهمية اللجوء إلى المنظمات الإقليمية لتسوية وحلّ هذا النوع من النّزاعات. لذلك فقد عملت هي الأخرى على القيام بدورها في حماية السلم في المنطقة، ومن أبرز المنظمات الإقليمية التي لعبت دورا في معالجة النزاع المالي هما الاتّحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

- **الاتحاد الأفريقي:***

لقد كان واضحا منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية مدى حرص الزعماء الأفارقة على مبدأ تسوية النزاعات التي قد تنشب بين الدّول الأعضاء أو داخل الدّولة الواحدة، لذا فقد وردت الإشارة صراحة إلى ذلك في ديباجة ميثاقها وذلك أنّ أهداف المنظمة لا تتحقق إلاّ من خلال مبدأ تسوية النزاعات. وما يلاحظ أنّها في بداياتها كانت تعتمد بالأساس في الحلّ على التّسوية القضائية عامة، إلاّ أنّه في ظلّ الاتّحاد الأفريقي عرفت المنظمة تطورا في نمط التّسوية من جهة وآلياتها من جهة أخرى، خاصة مع التّطور الّذي حدث في مفهوم التّدخل باكتسابه الشّرعية الدولية (في إطار حقوق الإنسان ونظام الحكم الراشد وغيرها)،[1] فضلا على أنّ التّدخل لم يعد يقتصر على النّزاعات بين الدّول فقط بل حتى النّزاعات الداخلية الّتي تشكل تهديدا للسّلم والأمن الدوليين والإقليميين.

وفيما يتعلّق بالنّزاع المالي فتجدر الإشارة إلى أنّه على اعتبار أنّ النّزاع قديم يعود إلى حوالي 50 سنة، فإنّه قد طرح قبل الاتحاد الأفريقي في منظمة الوحدة الأفريقية. والتي لم تتعامل معه بشكل جدّي، معتبرة أيّاه من الشؤون الداخلية للدولة، والتي يمنع التدخل فيها بحسب المادة الثانية من الفقرة الثالثة لميثاقها. لهذا لم تكن هناك قرارات أو اجراءات واضحة بخصوصه.

لكن بعد التحول الذي طرأ فيه إلى ما يعرف بالاتحاد الأفريقي، أعيد النظر في مسألة التدخل في النزاعات الداخلية عموما. حيث أنّها بداية قامت تجريم الانقلاب العسكري وتجميد عضوية مالي في مؤسسات الاتّحاد. وبعد تأزّم الظروف بسبب المستويات التي وصلها النزاع طالبت المتمردين بضرورة

* هي منظمة اقليمية تأسست في 26 ماي 2002 على إرث منظمة الوحدة الأفريقية. تضم هذه المنظمة كل الدول الأفريقية.

[1] محمود أبوالعينين، ***الاتحاد الأفريقي وامكانيات إحلال السلام والأمن في القارة الأفريقية*** (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، 2001)، ص. 208.

احترام الوحدة الترابية المالية، [1]ودعت حركة الأزواد بالتّخلي نهائيا عن مطلب الانفصال والتراجع عن قرارها بإعلان استقلال أقليم الأزواد. كما طلبت حكومة مالي الانتقالية بتسريع الحوار السياسي الدّاخلي واجراء انتخابات من أجل عودة المؤسسات الدستورية مع الخيار العسكري تجاه الجماعات الإرهابية. ولقد كانت قرارات الاتّحاد الأفريقي عموما إمّا تنديدا أو رفضا للواقع، مثل رفضها الانقلاب العسكري في 2012، ورفضها استقلال إقليم الأزواد في نفس السّنة ، أوعبارة عن دعوة إلى وقف القتال وتوفير مجال للحوار، عدى ذلك فلم يكن للاتّحاد الأفريقي كمنظمة إقليمية أيّ دور مؤثر فهي إمّا تشجع المبادرات الأخرى مثل مبادرة الجزائر أو المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو أنّها تقدّم التّسهيلات لها إذا ماطلب منها ذلك

- **المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا*:**

ولقد خصصت المادة الثالثة من بروتوكول 1999 لعمل المجموعة على منع نشوب النّزاعات، إدارتها، حلّها والعمل على حماية السلم والأمن الدّوليين، كما بيّنت بشكل واضح التزام المنظمة إلى تعزيز التّعاون في مجالات منع الصراعات والإنذار المبكر وعمليات حفظ السلام ومكافحة الجريمة العابرة

---

[1] ***نفس المرجع***، ص ص. 209، 210.

* أنشأت هذه المنظمة في 8 ماي 1975 ، مقرها أبوجا بالنيجر. تضم كلّ من البنين، بوركينافاسو، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون والطوغو. وغينيا. وعلى الرغم من التوجه الاقتصادي للمنظمة، إلاّ أنّ هذا لم يمنع من وجود أيضا عوامل سياسية دفعت إلى إنشائها، خاصة في ظل الإعتراف بعدم إمكانية الفصل بين السياسي والاقتصادي في إطار تحقيق التنمية والتطور الاقتصادي، إضافة إلى أنّ الشقين المذكورين يرتبطان ارتباطا وثيقا بالشق الأمني، الذي بغيابه لا يمكن تحقيق أيّ تقدّم في الاستقرار السياسي أو التكامل الاقتصادي. وعلى الرغم من التوجه الاقتصادي للمنظمة، إلاّ أنّ هذا لم يمنع من وجود أيضا عوامل سياسية دفعت إلى إنشائها، خاصة في ظل الإعتراف بعدم إمكانية الفصل بين السياسي والاقتصادي في إطار تحقيق التنمية والتطور الاقتصادي، إضافة إلى أنّ الشقين المذكورين يرتبطان ارتباطا وثيقا بالشق الأمني، الذي بغيابه لا يمكن تحقيق أيّ تقدّم في الاستقرار السياسي أو التكامل الاقتصادي.

للحدود.[1] ويعود السّبب الأساسي الّذي دفع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتّدخل في النّزاع المالي أنّها من أعضائها، وبالتّالي أنّ ما يجري على مالي سيكون له بالضّرورة تأثير على المجموعة وأعضائها. فأهّم هذه الاعتبارات هي:

- التخوف من تقسيم مالي، مهما كانت الوسيلة سلمية أو عنيفة.
- التخوف من انتقال العدوى الانفصال إلى دول الجوار أين تنتشر ذات الإثنيات، خاصة الطوارق، بداية من الصحراء الغربية، مرورا بالجزائر، ليبيا، موريتانيا، فضلا عن النيجر، بوركينافاسو.
- وجود أطراف لها علاقة مباشرة بتنظيم القاعدة مثل حركة التوحيد والجهاد، وجماعة أنصار الدين، وبالتالي إنّ المسألة لم تعد تقتصر على جماعات انفصالية فقط، بل تعدتها لوجود تنظيم إرهابي مسلح يسعى لإقامة إمارة إسلامية تحكم بالشريعة الإسلامية، حتى وإن كان الهدف الأساسي لهذه الجماعات ليس انفصاليا.
- مشكلة اللاجئين التي ستؤثر بشكل كبير على دول الجوار، والتي هي أزمة ماضية في التفاقم، ففي بدايتها بلغت أكثر من مائتي ألف لاجئ، لا سيما موريتانيا والجزائر.

ولذلك حاولت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إيجاد تسوية وحلّ للنّزاع فيها عن طريق جملة من المبادرات والقرارات، والتي تمثّلت في البّداية الدّعوة لإجراء مفاوضات وحوار سياسي بين جميع الأطراف المعنية في مالي إلى الاقتناع في آخر المطاف بعدم جدوى الحلول السلمية والّذي بات يطرح خيار التّدخل العسكري لوقف أعمال الحركات الإسلامية، وهذا ما تأكدّه مقاربة المجموعة الّتي تضمّن آليتين لحل النّزاع:

[1] Lohmann, ***op. cit.,*** p. 17.

- **الآلية الدبلوماسية:**

فكانت أولى المبادرات من المنظمة في القمة الاستثنائية الّتي انعقدت في "أبيدجان" Abidjan (من أكبر مدن الكوت ديفوار)، وذلك في 27 مارس 2012، حول الانقلاب الّذي قاده الجيش ضدّ حكم أمادو توماني توري وتدهور الأوضاع الأمنية في الشّمال نتيجة لتمرد الطّوارق، فقرروا أنّه في حال عدم انصياع حركات الطوارق فإنّ المنظمة ستتخذّ الإجراءات اللازمة إزاء ذلك، بما فيها استخدام القوة لوضع حدّ نهائي للتمرد والخفاظ على وحدة التراب المالي،[1] لكنّها قبل ذلك حاولت حلّ النّزاع بالطرق السلمية مرة أخرى، فكلفت الرّئيس البوركينابي "بليز كومباوري" Blaise Compaoré بالتّفاوض مع ممثلي جماعة أنصار الدّين على أمل اقناع هذه الجماعة بقطع علاقاتها مع القاعدة بالمغرب الإسلامي والقبول باتفاق سلام مع الحكومة المالية وقد تعهّد أنصار الدّين –بعد محادثات السّلام في منتصف نوفمبر 2012 في واغادوغو مع الرّئيس كومباوري– بنبذ التّطرف والإرهاب، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والدّخول في حوار مع جميع الأطراف. كما حضرت مفاوضات أخرى مع وفد آخر من أنصار الدّين في الجزائر في محاولة لإنهاء النزاع. ووصلت إلى حدّ الضغط بأنّه في حالة فشل المفاوضات فإنّه سيتم اللجوء إلى التّدخل العسكري، واللجوء إلى إحالة النّزاع إلى مجلس الأمن الدّولي لمساعدتها في قمع التّمرد.وهنا نلاحظ أنّه قد تمّ توسيع دائرة أطراف النّزاع فلم تعد تقتصر منا كانت سابقا على الجكومة المالية والحركة الوطنية لتحرير الأزواد بل دخلت أطراف جديدة لها بعد أكثر من انفصالي بل أهداف أخرى في إطار تطبيق الشريعة الإسلامية على كافة التراب المالين وكلّ هذا أدّى إلى فشل المفاوضات بالنّظر إلى تعنّتهم من جهة وقلة الثّقة بينهم من جهة أخرى.

[1] مادي ابراهيم كانتي، "الأزمة السياسية في مالي،" ***دراسات آفاق أفريقية***، م. 10، ع. 36 (2012)، ص ص. 109–120.

- **الآلية العسكرية:**

فبعد فشل المفاوضات والحوار السياسي في تسوية النّزاع دفع هذا الوضع بأعضاء المنظمة إلى تفضيل الحلّ العسكري، خاصة في ظلّ تنامي التّهديدات الأمنية في شمال مالي وزيادة خطر الحركات الإسلامية فيها، وبعد تقديم الحكومة المالية المؤقتة في 2012 طلبا رسميا للتّصدي لهذه الحركات، وافقت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في قمتها الاستثنائية التي انعقدت في أبوجا (نيجيريا)، بتاريخ 11 نوفمبر 2012،[1] وبشكل نهائي على إرسال قوات عسكرية تابعة لها إلى مالي، من أجل المساهمة في تسوية النزاعن فكان قوام القوة العسكرية الّتي تمّ إرسالها 3300 لاستعادة شمال مالي من المتمردين الإسلاميين، وأحيل بعدها قرار المجموعة على الاتّحاد الأفريقي، للموافقة عليه وتزكيته. فتمّ الإقرار بنشر قوات "MISMA "مهمة الدّعم الدولية بقيادة أفريقيا في مالي"، تحت القرار رقم 2071 في 2012.

وقد قامت الخطة الّتي طرحتها المنظمة لحلّ النزاع على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى؛ مرحلة إرسال قوات إلى العاصمة باماكو من أجل دعم الحكومة الانتقالية في فرض سيطرتها على الوضع في البلاد عموما، وتحكّم في قيادة البلاد بعد عملية الانقلاب العسكري الّتي عاشتها في 2012.
- المرحلة الثانية؛ هي مرحلة المساعدة لإعادة تنظيم صفوف الجيش الوطني المالي.
- المرحلة الثّالثة والأخيرة؛ إرسال قوات هجومية لاستعادة شمال مالي.

[1] راغب العطية، "قرار مجلس الأمن 2071 يقرع طبول الحرب،" ***الثورة***، متوفر في http://thawra.sy/_print_veiw.asp?FileName=35188736920121114171719 (2015/06/10)

لكن هذه المبادرة فشلت لعدّة أسباب وهي:

- قرار الأمين العام للأمم المتحدة بتفضيل المنظمة القرار السلمي على العسكري، وبالتالي ضرورة توقف المبادرة، فتمّ دعوة جميع الأطراف للتحاور.
- عدم جاهزية المنظمة لهذه العملية خاصة ما تعلّق بالجانب المادي، حيث رفضت دول المجموعة تحمل الأعباء المالية الّتي تفوق طاقتها، والّتي قُدّرت بـ 350 مليون دولار.

فقادت الإيكواس تدخلها في مالي من خلال "البعثة الدولية لدعم مالي تحت قيادة أفريقية"، وهذه البعثة تمّ السماح بإنشائها وفق القرار 2085 لمجلس الأمن في الأمم المتحدة، بتاريخ 20 ديسمبر 2012، والذي أجاز نشر تحت قيادة أفريقية بعثة دولية لدعم مالي لمدة أولية قدرت بعام واحد.[1] وقد حدد ذات القرار المهمة المنوطة بهذه البعثة والمتمثل في إعادة تشكيل قدرات القوات المالية المسلحة، للسماح للسلطات لاستعادة سيطرتها على منطقة شمال مالي، مع الحفاظ على السكان المدنيين. كذلك كانت مهمتها الأخيرة هي ضمان حماية المؤسسات المالية الانتقالية من أجل استعادة النظام الدستوري. أنهت مهامها في 1 جويلية 2013. فعوضت ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي.

[1] Gilles Olakounlé Yabi, ***Le role de la CEDEAO dans la gestion des crises politique et des conflits*** (Allemagne, Friedrich-Ebert-Stifung, 2010), pp. 42-51.

المبحـــــث الثـــالث

الإدارة الـــــدولية للـــــــنزاع في مـــــــالي

أخذ البعد الدولي ملمحا أساسيا منذ بداية الأزمة في شمال مالي، خاصة في هذه الأزمة الأخيرة التي تحولت في النهاية إلى نزاع، وقد كانت بداية الحضور الدولي في منطقة الساحل مع الاستراتيجيات الجديدة التي وضعن بعدا أحداث 11 سبتمبر 2001، ليزداد التفاعل مع المنطقة خاصة بعد تدخل حلف الناتو في ليبيا وإسقاط نظام القذافي، وعودة عديد المقاتلين الطوارق إلى مالي. ومع تسارع وتفاعل الأحداث، تجاذبت المجموعة الدولية بين موقفين رئيسين: الأول، يدعو إلى ترجيح خيار الحوار والتفاوض، والبحث عن الحلول الدبلوماسية الملائمة لاحتواء الأزمة، أمّا الموقف الثاني، فكان يدعو للإسراع في تنفيذ الخيار العسكري من أجل إعادة الأمور إلى نصابها.

وسيوضح هذا المبحث المقاربات الدّولية التي طرحت لحلّ النزاع، ففي المطلب الأول وضحت الدّراسة دور القوى الكبرى في احتواء النّزاع وهما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكة، ثم في المطلب الثاني تعرضت الدّراسة إلى المنظمة الدّولية وهي منظمة الأمم المتحدة.

المطلب الأول: مقاربة القوى الكبرى لإدارة النزاع في مالي

1- فرنسا:

يرجع الدور الفرنسي في أفريقيا عموما إلى العهد الاستعماري الذي تعرضت له القارة من القوى الأوروبية. فركزت نشاطها فيها باحتلال عدد كبير من الدول: تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، كوت ديفوار، الغابون، كونغو برازافيل، البنين، بوركينافاسو، أفريقيا الوسطى، مالي، السنغال، غينيا، النيجر، التشاد، الكونغو، مدغشقر، جيبوتي، فضلا عن جزر القمر وعدد من جزر المحيط الهندي الأخرى.[1]

ولقد بقي للاستعمار الفرنسي نصيب كبير من هذه المستعمرات وخصوصا دول شمال وغرب أفريقيا، حيث حرصت على تغذية شعوب هذه المستعمرات بثقافتها، والتمكين فيها للغة الفرنسية التي صارت لغة الشعوب. وكذلك من أجل استمرار دورها كوّنت رابطة تبسط من خلالها هيمنتها وهي رابطة الدول الفرانكوفونية*.

ومع كلّ التطورات والتغيرات التي حدثت سواء داخل فرنسا، أفريقيا وحتى في النظام الدولي، من أهمّها التّحول نحو نظام القطب الواحد الولايات المتحدة الأمريكية وما يترتب عن ذلك من بسط نفوذها في كل مكان، وأيضا ظهور فواعل جديدة تحاول فرض سيطرتها على القارة أبرزها الصّين، فعملت فرنسا منذ التّسعينيات رسم استراتيجية جديدة في القارة الأفريقية تتلائم وهاته المستجدات وذلك من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية، الاستراتيجية والسياسية في دول القارة، وذلك وفق ثلاث آليات متنوعة اقتصادية، ثقافية وعسكرية.

---

[1] يوناس بول دي مانيال، "الدور الفرنسي في أفريقيا.. تاريخه وحاضره ومستقبله،" ***قراءات أفريقية***، ع. 11 (جانفي–مارس 2012)، ص ص. 60– 65.

* وهي رابطة تضم الدول الناطقة باللغة الفرنسية كلغة رسمية أو منتشرة. تأسست في 20 مارس 1970. مقرها فرنسا. تضم إلى غاية 2014، ثمانون بلدا وحكومة، كانت مستعمرات فرنسية سابقة إضافة إلى دول مثل بلجيكا، لوكسمبورغ، ومقاطعة "الكيبك" Québec الكندية.

فيما يتعلق بالآلية العسكرية فقد تمثلت السياسة العسكرية الفرنسية في قواعدها العسكرية المنتشرة في عديد الدول، والتي قلصت من عددها الذي بلغ المائة عام 1960، إلى خمس قواعد موجودة في كل من جيبوتي، تشاد، كوت ديفوار، الكاميرون، الغابون، وذلك بسبب ارتفاع التكلفة والتطور التكنولوجي في الوسائل العسكرية. لكن في ظل المعطيات الجديدة اضطرت إلى تطوير سياستها إلى التعاون العسكري من خلال انشاء قوة للتدخل السريع، ويتم توزيع الأدوار على القواعد العسكرية حسب خطورة الأزمة الأفريقية. من أمثلة التدخل العسكري الفرنسي نجد "عملية تركواز" Operation Turquoise في 1994 برواندا، على إثر الإبادة العرقية فيها. ثم تحولت إلى تركيز على دعم المؤسسات الأمنية الإقليمية، من خلال تدريب الجنود الأفارقة على عمليات حفظ السلام ومواجهة الكوارث الناتجة عن الحروب.[1] إلاّ أنّ هذا لا يعني استغنائها نهائيا عن أسلوب التدخل العسكري، بل إنّ تاريخ آخر تدخل يعود إلى 2013 في مالي، تحت تسمية "عملية سيرفال" Opération Serval.

فيما يلي بالنّزاع في مالي، فتعتبر فرنسا في مقدّمة الأطراف الدّولية التي لها دور كبير في إطالة عمر هذا النّزاع التاريخي بين المكوّنات الاجتماعية في هذا البلد، حيث تحتفظ فرنسا بقوات وقواعد عسكرية في مالي منذ الاستعمار، فهي المتحكّم الرّئيس في العجلة الاقتصادية والسّياسية والعسكريّة فيها، وبالتّالي فإنّ استقرار في هذه المجالات سوق يهدّد وجودها ودورها هناك، خاصة وأنّها تُعتبر آخر ما تبقّى لها من مناطق النّفوذ العالمي النّي فقدتها واحدة تلو الأخرى لصالح الامتداد الأمريكي، وعليه لا يعدّ تدخّل فرنسا العسكري في مالي مفاجئا، إذ أنّها كانت أكثر اللاعبين الدّوليين انغماسا في الأزمة المالية منذ اندلاعها في 2012، وكانت أيضا السبب الرئيسي في مناقشة الأزمة على المستوى الدّولي، حيث تمكّن من دفع منظمة الأمم المتحدّة إلى استصدار ثلاث قرارات من مجلس الأمن تحت الفصل السّابع من ميثاق المنظمة.

[1] ***المكان نفسه.***

اعتمدت استراتيجية فرنسا في التعاطي مع الأزمة في مالي أساسا على تدويلها، والحصول على الدّعم الإقليمي والدّولي. إضافة لاعتمادها على الأسلوب العسكري لبلدان غرب أفريقيا، وذلك للحصول على الدّعم اللّوجستي، المالي والاستشاري. لكن في البداية هذه الطريقة غير المباشرة لم تحقّق لفرنسا ما أرادته، ما دفعها للتحوّل نحو الطريقة المباشرة وذلك بالتدّخل العسكري. خاصة بعد إعلان حالة الطوارئ بمالي، والطّلب الرّسمي الّذي قدّمته الحكومة المالية، ما جعل فرنسا تبرّر تدّخلها على أنّه مساندة دولة صديقة، وليس انتقاصا من سيادتها. وكذلك لمواجهة المجموعات الإسلامية المتطرّفة، ما جعل إمكانية تصنيف هذا التّدخّل على أنّه في إطار "الحرب على الإرهاب".

واعتبر أنّ الهدف الأساسي من التدخل الفرنسي في مالي هو تحقيق ثلاث أهداف، وهي:

1. ايقاف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب.
2. الحفاظ على وجود الدّولة الماليّة واستعادة وحدتها التّرابية.
3. التحّضير لنشر قوة التدخل الأفريقية المرخّص لها بموجب قرار مجلس الأمن.

وبدء التّدخل العسكري الفرنسي على الميدان بعد اتّخاذ الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" François Hollande قراره ببدء التّدخل في أعقاب إعلان حالة الطوارئ، وبناء على طلب رسمي من الحكومة المالية في 10 جانفي 2013،[1] ليصدر فيما بعد مجلس الأمن القرار رقم 2085 الذي أعطى الضوء الأخضر للعملية.

[1] Galy, ***op. cit.,*** p. 76.

وقامت الخطة الفرنسية للتّدخل على ثلاث مراحل هي:

- في **المرحلة الأولى**، كان الهدف هو تقوية دعائم الاستقرار في جنوب مالي وحماية العاصمة باماكو من أية هجمات محتملة من الشمال.
- وفي **المرحلة الثانية**، استكمال تشكيل قوات التّدخل الأفريقية في شمال مالي لتكون جاهزة للعمليات العسكرية.
- أمّا في **المرحلة الثّالثة**، تستهدف بدء التّدخل العسكري الفعلي لاستعادة شمال مالي. [1]

وقد أطلقت فرنسا على هذه العملية العسكرية بعملية "سيرفال" *Serval، وبدات تحديدا في 11 جانفي 2013، وذلك مع بداية توجه الحركات الإرهابية بالزّحف نحو الجنوب باتّجاه العاصمة. وقد امتدّ حزام الضربات الجويّة الّتي قامت بها من شرق البلاد كيدال وغاو وصولا إلى غربها بالقرب من الحدود الموريتانية. [2]

وحسب معلومات صادرة عن وزارة الدّفاع الفرنسية فقد بلغ عدد القوات الفرنسية التي تمّ إرسالها 4600 جندي، من بينهم 3500 موجودون في الأراضي المالية، أمّا من الطرف الأفريقي فقد كانوا حوالى 3000 جندي، بينهم 1900 من القوّة الأفريقية الدّولية، والآخرون من التشاد. وقد بُنيت خطة الهجوم على ثلاث محاور هي؛ الضربات الجويّة، ثمذ تعزيزها بقوات بريّة من قاعدتها المتواجدة في بوركينافاسو،

[1] عمرو عبد البديع، "الأزمة في مالي،" ***وكالة الأنباء الجزائري***، متوفر في http://www.aps.dz/ar/algerie/12551-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A- (2015/20/20)

*هو اسم قط متوحش يعيش في دول السّاحل ويتكاثر خاصة في مالي.

[2] أونوها فريدوم، ***التّدخل العسكري الفرنسي الأفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة*** (الدّوحة: مركز الجزيرة للدّراسات، 2013)، ص. 18.

ثم غرسال قوات أخرى من الموجودة خصوصا ساحل العاج، تشاد، بغرض توفير الحماية المواطنين الفرنسيين والأوروبيين والمصالح الفرنسية في منطقة الساحل ككل.[1]

ولقد رحّب المجتمع الدّولي سواء مالي والدّول الأفريقية وحتى المجتمع الدّولي بهذه الخطوة، وأبرز أوجه ذلك في المساهمات الّتي قدمتها الدّول مثل الاتّحاد الأفريقي الّذي ساهم بمبلغ خمسين مليون دولار، واليابان بـ 120 مليون دولار، وألمانيا بعشرين مليون دولار، والهند والصين بمليون دولار لكلّ منهما، والولايات المتحدة بستة وتسعين دولار. كما أنّ أغلب دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سارعت في تقديم المساعدة العسكرية لفرنسا مثل البنين وبوركينافاسو والنّيجر والطوغو والسنغال، ما جعل القوات الأفريقية تصل إلى قرابة 8000 جندي أفريقي.[2]

ولقد طرح صناع القرار في فرنسا عددا من الأسباب الّتي دفعتهم (حسب تصريحاتهم) للاتّحاذ قرار التّدخل العسكري، وهي:

- الطلب الرّسمي والمباشر الّذي تقدّمت به الحكومة المالية الانتقالية، وكان ذلك 10 جانفي 2013، حين وجهّ قائد البلاد في المرحلة الانتقالية، لذلك اعتبرت فرنسا أنّ تدخلها يقع ضمن إطار مساندة دولة صديقة وليسا انتقاص من سيادتها.
- تحرير شمال مالي من سيطرة الحركات الإرهابية (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حركة أنصار الدّين وحركة توحيد والجهاد في غرب أفريقيا) الّتي أعلنت نيتها بالتّقدم جنوبا نحو العاصمة باماكو. هذا ما جعلهم يطلقون عليها بأنّها "حرب ضد الإرهاب" كما عبّر عن ذلك صراحة وزير الخارجية "لوران فابيوس" Laurent Fabious.

---

[1] إيمان أحمد عبد الحليم، "سيناريو الأفغنة: مآلات العملية العسكرية الفرنسية في شمال مالي،" ***السياسة الدّولية***، 5مارس 2013، متوفر في http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2960.aspx (2015/04/22)

[2] فريدوم أونوها، ***مرجع سابق***، ص. 7.

ولقد ارتبط مالي بفرنسا بعد الاستقلال بمعاهدة عسكرية للتّعاون والدّفاع المشترك، والتي كانت في 4 أكتوبر 1977، والتي تقضي بالتزام فرنسا بمدّ يدّ العون والدّعم اللجستي والعسكري لمالي في حالة تعرضها لتهديد يمسّ مؤسسات الحكم واستقرار الدّولة وأن تتدخل عسكريا إن لزم الأمر، ما جعل فرنسا تعتبر تدخلها أيضا في إطار التزامها بالمعاهدة.

ورغم أنّ هذه الأهداف تبدو محدودة جغرافيا بالتّراب المالي، لكن الحقيقة والواقع أثبت غير ذلك، حيث أنّ الهدف الاستراتيجي للتدخل الفرنسي في مالي هو حماية المصالح الفرنسية الأمنية والاقتصادية في الساحل وما وراءه، فالقتال في مالي ما هو إلاّ تأمين للنيجر، التشاد، بوركينافاسو وموريتانيا. حيث يبدو أنّ فرنسا فهمت ما تحاول القيام به الجماعات الإرهابية المتطرفة وخاصة تنظيم القاعدة في إطار لعبة الدومينو، أي بمجرد سقوط مالي –على اعتبار أنّها أكثر تلك الدّول جاهزية لذلك– ستتبعها باقي الدّول. كما أنّ هذا جعل فرنسا تتخوّف من استقرار الجماعات الإرهابية في المنطقة لوقت طويل، لأنّه سيشكل في النهاية هاجسا أمنيا لها. [1] وهو ما عبّر عنه صراحة وزير الدفاع الفرنسي "جون إيف أودريان " John-Yves Oderian حيث اعتبر أنّ التهديد الذي يواجه فرنسا في المنطقة هو الخوف من إقامة دولة إرهابية على أبواب أوروبا وفرنسا. وقد خدمت حادثة احتجاز الرهائن في "عين آمناس" بالصحراء الجزائرية ، الموقف الفرنسي الرسمي بأنّ التهديد الإرهابي لا يستهدف فرنسا بل المجموعة الدولية بأكملها. وأنّ التدخل في مالي ضروري وشرعي.[2]

[1]– بشير موسى نافع، ***التدخل الفرنسيى في مالي: الأسباب والمآلات*** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012)، ص. 02

[2]عبد النور بن عنتر، ***التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي،*** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013)، ص. *03.*

في الحقيقة، إنّ مصالح فرنسا في مالي ترتكز بالأساس على ثلاث مجالات، وهي سياسي، أمني وأكثرها اقتصادي. حيث تمتلك داخل مالي عديد الاستثمارات الضخمة أكبرها شركة "أورانج" Orange والموجودة في دول أخرى في غرب أفريقيا مثل كوت ديفوار. كما أنّ الاستثمارات الفرنسية في قطاع المعادن في مالي ضخمة. كما أنّه جدير بالذكر أنّه قد تمّ اكتشاف البترول واليورانيوم والفوسفات في شمال مالي، من قبل شركة إيطالية في 2010، لذلك تسعى فرنسا لإيجاد موطئ قدم لها في منطقة الساحل الأفريقي الذي تأكد من وجود احتياطي نفطي كبير فيه، خاصة وأنّ فرنسا تعتمد في إنتاج الكهرباء على 75% من الطاقة النووية. وتشير تقديرات الطاقة الدولية إلى أنّ صحراء شمال مالي وشرق النيجر تحتل المرتبة الثالثة في استحواذها على احتياطات اليورانيوم في العالم.

أمّا في المجال السّياسي، ففرنسا هي صاحبة النفوذ التقليدي والتاريخي في المنطقة، وحاليا فهي تمرّ بفترة منافسة قوية مع كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى جاهدة وبكل الطرق لإقامة قاعدة عسكرية في إحدى دول المنطقة. فضلا عن الصين.

وعلى اعتبار أنّ فرنسا لم تكن غائبة أصلا على المشهد السّياسي في منطقة غرب أفريقيا، فلا يمكن اعتبار هذا التدّخل الأول أو الأخير. حيث أنّها تدخلت منذ 1960 أكثر من أربعين مرة في عديد النزاعات الأفريقية. مع اختلافها فمرة لصالح بقاء أنظمة دكتاتورية وسلطوية صديقة لها، وأحيانا أخرى لصالح تحوّلات ديمقراطية. وإن كان لا يبدو أنّ لفرنسا مصالح اقتصادية مباشرة في مالي، إلاّ أنّها تعتبر بالنسبة لها قطعة هامة في طريق حماية مصالحها، وذلك بحكم أنّ الإقليم كلّه مرتبط ببعض مصالح فرنسا هناك، في النّيجر، السّنغال، بوركينافاسو، كوت ديفوار، وخاصة النّيجر، الّتي توفّر مناجم اليورانيوم فيها وقود احتياجات المحطّات الفرنسية النووية الّتي تقع مباشرة مع حدود النّيجر ومالي. فإنّ الالتزام التّام الفرنسي في الحرب المالية رغم ما تعانيه في الوقت ذاته من قيود حادة على سياستها المالية. لكن الأمر

بالنسبة لها مرتبط باستقلالها الطّاقوي، فهو أمر يتعلّق بما امتلكته من صلاحيات التصّرف في الموار المعدنية في مالي على اعتبار أنّها القوة الاستعمارية التقليدية للمنطقة. كما أيضا تحظى بذات الامتيازات في دولة النّيجر، تحديدا في مواقع القوات الفرنسية الخاصة المتواجدة حول مواقع اليورانيوم في "أرليت" Arlit، التي تديرها شركة "أريفا" Areva الفرنسية.[1]

والملاحظ أنّ فرنسا في هذا التّدخل العسكري اعتمد على ثلاث مخطّطات أساسية هي:

- العلاقات التّاريخية البنيوية بين فرنسا وبعض الأنظمة والحركات السّياسية وبعض النّخب الاقتصادية والثّقافية في البلدان.
- استثمار العلاقات الاقتصادية القائمة أصلا وتوسيعها وتعميقها.
- الإستراتيجية العسكرية والأمنية الّتي قد تتطوّر في حال الأزمات إلى تدّخل عسكري مباشر.

ولقد وجهت فرنسا نفسها أمام الرأي العام فسارعت فرنسا إلى تقديم التبريرات والتي كانت أغلبها ذات طابع عسكري، وهي حسب الأستاذ "تيودور كريستاكيس" Théodore Cristakiss تتمثل في ثلاث حجج:

- الدفاع الشرعي بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يعطي الحقّ للأمم المتحدة بالتدخل أو الترخيص لدولة أخرى بالتدخل.
- موافقة الحكومة الشرعية المالية على هذا التدخل، وتبريره بالطلب الرسمي الذي قدمها الرئيس "ديونكوندا تراوري" Dioncounda Traoré بتقديم الدعم العسكري لها.

[1] Héléne Glaudot- Haward, ***Les Touaregs au Cœur des Enjeux Stratégiques Saharo-Sahéliens***, (Paris : La Découverte , 2013), p. 78.

- الترخيص الذي تمّ الحصول عليه من طرف مجلس الأمن (القرار 2085 وما قبله).[1]

خريطة رقم (09):توضح معاقل القوات الفرنسية المختلفة والأماكن التي استهدفتها الغارات الجوية

المصدر : http://majmau-africans.blogspot.com/2013/02/blog-post_7435.html

[1]- غضبان مبروك، "التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته"، ***دفاتر السياسة والقانون***، ع. 10 (جوان 2014)، ص ص. 61-76.

2- الولايات المتحدة الأمريكية:

كانت تعتبر المنطقة الأفريقية الصحراوية في آخر سلم ترتيب قائمة أولويات الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنّها المنطقة الوحيدة في العالم التي لم تهتم بها الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية التسعينيات. وهو ما عبّرت عنه صراحة وثيقة الأمن الإستراتيجي لعام 1995، حيث جاء فيها: "إنّ مصالحنا الإستراتيجية في أفريقيا كانت قديما غير موجودة".[1]

تعود بداية الاهتمام الأمريكي بالقارة إلى عام 1998، مع وقوع هجومين مسلحين (في نفس الوقت) على السفارتين الأمريكيتين الموجودتين في كلّ من كينيا وتنزانيا في 7 أوت 1998، ما دفع الرئيس الأمريكي آنذاك "بيل كلنتون" Bell Clinton إلى القيام بعدد من التفجيرات كرد فعلا لذلك في كلّ من السودان، أفغانستان، وذلك في 20 أوت من نفس السّنة. وقد دُمر فيها مصنع الشفاء للأدوية الذي كان تُصنع به 50% من الأدوية في السّودان، وأعلنت إدارة الرئيس كلينتون أنّه توجد أدّلة كافية لإثبات أنّ المصنع ينتج أسلحة كيميائية، لكن التحقيق أثبت أنّ هذه المعلومات غير دقيقة. كما اتهمت السلطات الأمريكية اثني وعشرين شخصا في مؤامرة التفجيرات على رأسها كان أسامة بن لادن.

عموما، تأكد الاهتمام بأفريقيا أكثر فأكثر مع هجومات 11 سبتمبر 2001، وهو ما عُبّر عنه صراحة في وثيقة الأمن القومي التي نشرتها الإدارة الأمريكية في 2002، وجاء فيها أنّ أفريقيا أصبحت واحدة من جبهات "الحرب العالمية ضد الإرهاب".[2]

---

[1] Maya Kandel, « Les atats-unies, l'Afrique et la guerre au Mali », ***Observatoire de la défense,*** no., 22 (février 2013), pp. 17-23.

[2] ابراهيم درويش، "أفريقيا المظلومة.... الحرب الأمريكية على الإرهاب،" ***شبكة الإعلام العربي،*** متوفر في http://moheet.com/2009/07/13/1548760/%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B8%D9%84%D9%85%D8%A9- (2015/04/25)

وفي 2006، ارتفع هذا الاهتمام ليصبح "أولوية عليا". هذه الأهمية الاستراتجية توجت في 2007 من خلال انشاء قاعدة عسكرية إقليمية لأفريقيا، وذلك لأول مرّة في التّاريخ الأمريكي، وسميت "الأفريكوم" AFRICOM.

عموما، إنّ السياسة الدفاعية الأمريكية تعمل في محتواها على استقرار المنطقة، وفي مداها القصير، ركزت على حربها ضد المجموعات الإرهابية الإسلامية الموجودة في أفريقيا، ومختلف أشكال التجارة غير الشرعية التي تتغذى منها، وتجعل المنطقة تعيش حالة من اللااستقرار. كما تهتم أيضا واشنطن بالتواجد الصيني في المنطقة والموارد الطّبيعة، خاصة الطّاقوية منها. لهذا نجد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد أخذت أولوية في السيطرة على النفط في افريقيا (نيجيريا في رأسها) بعد الشرق الأوسط. وتفضّل الاستراتجية الأمريكية للمنطقة الأفريقية في نصوصها مقاربة اندماجية، وذلك بتقديم المساعدات الأمريكية تأخذ صفة الدّعم للمؤسسات الديمقراطية، للمجتمع المدني،التقدّم والنمو الاقتصادي.

بالنسبة في مالي فلقد بدأ بها بعد الزيارة الّت يقام بها الرّئيس المالي "موسى تراوري" إلى واشنطن سنة 1990، ونظرا لاعتبارات الأمنية الأمريكية في المنطقة سعت هذه الأخيرة إلى ايجاد حليف لها خدمة لأجندتها السياسية والاقتصادية، حيث عملت في البداية على إنشاء علاقات مع الطوارق كحلفاء إلاّ أنّ الأمر لم ينجح، فتوجهت نحو التّحالف مع النّظام المالي الّذي وفّر لها أرضية لبسط نفوذها في المنطقة.

وفي نفس السّياق كان موقف أمركيا من النّزاع في مالي غير واضح ومترددا، حيث اكتفت إلى الدّعوة لحلّ النزاع بالطّرق السّلمية وتشجيع خيارات الحوار والمشاورات السّياسيّة، مستبعدة بذلك العنف. إلاّ أنّها وفي ظلّ الظّروف الّتي رافقت الأزمة ختى تحولت لنزاع على درجة عالية من الخطورة ليس فقط على المستوى الدّاخلي ولكن على مستوى المنطقة ككلّ فضلت الحلّ العسكري مشجعة بذلك التّدخل الفرنسي في مالي.

هي بدورها استفادت من الوضع ومن النّزاع، حيث كانت منذ 2003 وهي تبحث عن مكان لتنصيب قواعدها العسكرية في المنطقة الصحراوية- الساحلية، أين تمكنّت من تطوير برامجها التّدريبية العسكرية (مبادرة عموم السّاحل ثمّ مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء). في الحقيقة، يبدو أنّ الهدف الأولي للولايات المتحدة الأمريكية هو احتواء التوّسع الصّيني (الصّين هو الشّريك الاقتصادي الأوّل حاليا في أفريقيا)، والاقتراب عسكريا من المصادر الاحتياطية للبترول ومواد معدنية أخرى ضرورية للتّنمية الصّناعية، وذلك لعدم تمكين القوى الصاعدة الخطيرة من السيطرة عليها.[1]

إنّ المشكل الأساسي في مالي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو بشأن قدرة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على فرض السيطرة، هذا ما جعلها تتجه نحو زيادة عمليات التدريب والتسليح من أجل مكافحة هذه التنظيمات، حيث قدّمت لموريتانيا في جويلية 2012، معدّات عسكرية تقدّر قيمتها بسبعة ملايين دولار. في حين حصل النّيجر على طائرتين للنقل العسكري والقيام بأعمال المراقبة، وصلت قيمتها إلى 11.6 مليون دولار.

كما كان عمل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "الإيكواس ECOWAS، في إطار خطّة لحفظ السّلام.

ومن هذه البرامج:

- **برنامج شراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء:**

أطلقت وزارة الخارجية الأمريكية هذه المبادرة في 2005 من طرف إدارة "بوش" -حسب أهدافها المعلنة- من أجل زيادة أمن الحدود ومكافحة الإرهاب لأربعة دول من غرب أفريقيا، هي: مالي، التشاد، النّيجر وموريتانيا. ثم تطوّرت لتصبح "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء"، ثمّ تطورت إلى شراكة.

[1] Héléne Glaudot- Haward, ***op. Cit.,*** p. 99.

يتوّلى تمويل البرنامج كلاّ من وزارة الدّفاع والخارجية والوكالة الأمريكية للتّنمية الدّولية. يضّم البرنامج تسعة دول هي: الجزائر، المغرب، تونس، التشاد، مالي، موريتانيا، النّيجر، نيجيريا والسّنغال. إذن، تهدف الشراكة للقضاء على الإرهاب، من خلال تعزيز القدرات الإقليمية، وإضفاء الطابع المؤسسي على التّعاون بين قوات الأمن في المنطقة، وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وأنشأت وزارة الدّفاع الأمريكية عملية "الحرية الدّائمة عبر الصحراء"، للقيام بالمهام العسكرية للشراكة، حيث تولّت التّدريب والمناورات العسكرية بين القوات الأمريكية ودول الشراكة, بدأت هذه الشراكة بالعمل في 2003 بميزانية قيمتها 7.75 مليون دولار لمدة عامين قمتها وزارة الخارجية الأمريكية.[1] كما رفعت إدارة أوباما تمويل البرنامج من خمسة عشر مليون عام 2009 إلى عشرين مليون دولار عام 2010.

- **قوة العمل المشتركة "أزتيك الصامتة":**[2]

أنشأت القيادة الأمريكية الأوروبية قوة العمل المشتركة تحت قيادة الأسطول السادس لتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب في شمال وغرب أفريقيا، ولتنسيق العمليات الأمريكية مع دول المنطقة. وكذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الوكالات. تضمّ هذه القوة سربا من طائرات الاستطلاع الأمريكية، تمركزت في البداية عام 2004 في جزيرة صقلية (إيطاليا)، ثم أُعيد تمركزها في جنوب الجزائر بقاعدة "تمنراست"، وذلك بجمع المعلومات حول تحركات مقاتلي الجماعات السلفية الجزائرية التي تعمل في المنطقة، آنذاك، لكن يبدو أنّهم الآن قد وسعوا مجال عملهم ليشمل جماعات أخرى.

[1] ليان كينيدي بودلي، "شمال أفريقيا: مكافحة الإرهاب عبر الصحراء،" ***التحرير***، متوفر في http://www.doctoc.com/us-ct-in-sahel-arabic-update (2015/06/08)

[2] موسوعة المقاتل، ***موقف الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الدّولية والإقليمية من الحرب في مالي***، متوفّر في http://www.moqatel.com/openshare/bahth/siasia2/harbfimali/secoudoc-cve.html (2015/06/08)

- **برنامج المساعدة والتّدريب على عمليات الطوارئ الأفريقية:**

حلّ هذا البرنامج محلّ مبادرة الاستجابة للأزمات الأفريقية، ويهدف إلى رفع مستوى القدرات العسكرية الأفريقية في مهام حفظ السّلام. يوفرّ التّدريب على عمليات دعم السّلام، بما في ذلك تدريب وحدات المشاة الخفيفة، والوحدات التكتيكية. قام البرنامج خلال عام 2009 بتوسيع نظام تبادل المعلومات الإقليمي إلى جماعة الإيكواس، وذلك لتمكين الدّول الأعضاء في الجماعو من تبادل المعلومات والاتصال عبر الأقمار الصناعية.

- **القيادة العسكرية الأمريكية AFRICOM:**

تمّ الإعلان عن مشروع انشائها في 6 أفريل 2007 من قبل وزير الدفاع الأمريكي سابقا "روبرت جيتس" Robert Gates. ودخلت الخدمة بشكل كامل في نوفمبر 2008. تعتبر الأفريكوم تاسع مركز قيادة أمريكية موحدة، وسادس مركز قيادة إقليمية يتمّ انشاؤه بعد الحرب العالمية الثانية.

كان الهدف المفترض من انشائها هو "جلب السّلام والأمن لشعوب أفريقيا، ودفع الأهداف المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا في مجالات التنمية، الصحة، التعليم، الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في أفريقيا". [1]

كانت الحجة التي أنشأت على أساسها هذه القيادة هي أنّ الدّول الضعيفة يمكن أن تشكلّ خطرا داهما على الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها دولة قوية. لأجل ذلك عرّف الأفريكوم أهدافه على أنّها شراكة عسكرية– عسكرية، أنشأت لتطوير القدرة والقابلية للجيوش الأفريقية، ومساعدة الهيئات الأمريكية الأخرى للقيام بمهامها في أفريقيا، وعند الضرورة تقوم بنشاطات عسكرية في أفريقيا لحماية مصالحها. يقع مركز القيادة في مدينة "شتوتغارت" Stuttgart الألمانية مقرا لها مؤقتا، على اعتبار رفض الدّول

[1] Kandel, ***op. cit,.*** pp. 17–23.

الأفريقية التي عُرض عليها الأمر مسألة التّواجد العسكري الأمريكي على أراضيها. بدأت العمل بـ 2000 عنصر في القيادة في 2010. فيهم 300 عنصر من القوات الخاصة، و500 عنصر خبير في الاستخبارات والاتصال والتحاليل والتقارير الاستشرافية، وخبراء من وزارات الخارجية والمالية والأمن والتجارة والطاقة والزراعة ومكتب التحقيقات الفيدرالي، فضلا عن عمال آخرين. بميزانية اجمالية تقدّر بـ 350 مليون دولار. وكانت في سنة 2008 تعمل في نطاق كامل القارة الأفريقية باستثناء مصر. [1]

رغم التأكيدات الأمريكيةعلى أنّ أهداف ومساعي القيادة الأمريكيةهي مساعدة الدول الأفريقية على تدعيم الاستقرار والأمن في القارة، إلاّ أنّه تبدو واضحة المساعي الحقيقية من وراء هكذا مشروع تنفق عليه كلّ تلك الميزانية، والتي تدخل في إطار رغبتها في السيطرة على أيّ ترتيبات أمنية عالمية، وحتى اقتصادية وسياسية والسيطرة بما في ذلك البترول الأفريقي. وهذا ما يبعدها عن المضمون البريء للتصريحات المعلنة.

وفيما يتعلق بما حصل في مالي في المدة الأخيرة، بداية من الانقلاب العسكري في 2012، واعلان استقلال إقليم الإزواد، إلى غاية استنفحال النزاع مرة أخرى، خاصة بظهور فواعل جديدة المتمثلة في الحركات الإرهابية، نجد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدعم الموقف الجزائري الداعي إلى الحوار بين الماليين، وذلك حسب تصريح مساعدة وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط "وليام بيرنز" William Joseph Burns.[2]

[1] ***نفس المكان.***

[2] APS, « Washington appuie la position sur la crise malienne, » disponible sur http://archives.maghrebemergent.info/actualite/fil-maghreb/18709-washington-appuie-la-position-algerienne-sur-la-crise-malienne-burns.html (08/06/2015)

المطلب الثاني: مقاربة الأمم المتحدة لإدارة النزاع في مالي

جاءت قرارات ومساعي الأمم المتحدة لتسوية النزاع في مالي منذ البداية، داعية لانتهاج لغة الحوار، لحل مشكلة النّزاع في مالي. وهو ما عبر عنه صراحة ممثّل الأمين العام للأمم المتحدة في غرب أفريقيا "سعيد جانيت" في اجتماع لقادة بعثة السلام الإقليمية التابعة للمنظمة الدولية، التي انعقدت في داكار.

فكانت أبرز القرارات الأمم المتحدة التي أصدرتها حول النّزاع في مالي عقب التّمرد الأخير في 17 جانفي 2012. حيث أدان مجلس الأمن في بيان رئاسي أفعال المتمردين.. وأعرب عن قلقه البالغ إزاء الوضع الإنساني المتدهور، ودعا كلّ الأطراف إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين.

لم تتغير لهجة منظمة الأمم المتحدة حول الوضع في مالي، وفي ظل التطورات التي عرفتها القضية منذ بدايات عام 2012، والمتمثلة في المسيرة الاحتجاجية التي قام بها مجموعة من الجيش في العاصمة والتي تحولت إلى انقلاب عسكري ضد الرئيس "أمادو توماني توري". وكذلك مع إعلان استقلال إقليم الأزواد في شمال مالي. فجاءت ردّة فعلها كالآتي:

- **قرار رقم 2056:**

أعدت فرنسا نص القرار وقدمته لمجلس الأمن، حيث يحوي رفض استقلال إقليم الأزواد في شمال مالي وضرورة الحفاظ على الوحدة التّرابية لمالي، ودعا لحلّ السلطة العسكرية الانتقالية (المجلس الوطني لاستعادة الديمقراطية وإعادة بناء الدّولة) الّتي قامت بالانقلاب على الرئيس أمادو توماني توري، كما دعا لدعم جهود الإيكواس والاتّحاد الأفريقي، معبر مجلس الأمن عن قلقه البالغ من التّهديد الإرهابي المتصاعد في شمال مالي بسبب تواجد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومن الناحية السياسية

طالب القرار السّلطة الانتقالية في باماكو بإعداد خريطة طريق لبناء المؤسسات الدّستورية، وإعادة تنظيم القوات المالية وبسط سلطة الدّولة في كلّ التّراب المالي مع إجراء انتخابات رئاسية في اثني عشر شهرا ابتداء من التّوقيع على الاتّفاق الإطار لإعادة النّظام الدّستوري (تمّ التوقيع على الاتّفاق الإطار في 6 أفريل 2012)، ونصّ القرار في بنده الثّامن على ضرورة إشراك السّلطة الانتقالية في إعداد ورقة الطريق كلّ القوى السّياسيّة والمجتمع المدني والممثلين الشّرعيين في شمال مالي.

- **قرار رقم 2071:**

تمّ إصدار القرار في 12 أكتوبر 2012 ردّا على مطالب الحكومة الانتقالية المالية والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالتّدخل العسكري ونشر قوات دولية في مالي لوقف الزحف الإرهابي إلى العاصمة المالية باماكو، ومنح القرار مهملة خمسة وأرعين يوما للمنظمات الإقليمية والدولية من أجل تقديم خطة عمل عسكري فيها، تتضمن توضيح للعمليات وطرئق نشر القوات، وتوفير التدريب العسكري والمعدات لمكافحة الإرهاب.

تمّ وضع خطة عمل أولية تتكون من 3000 و4000 جندي لاستعادة شمال مالي.

- **قرار رقم 2085:**

صدر هذا القرر بتاريخ 20 ديسمبر 2012 عن طريق جلس الأمن يقضي بنشر قوات "الأفيسما" في مالي لفترة أولية مدتها سنة واحدتن وطالب السلطات الانتقالية فيها بضرورة بدء التحضير للإطار الأولي للمفاوضات، لكن واجه هذا القرار بنشر هذه القوات تحديات وتعلقة بالتمويل والتدريب والمسائل اللوجستية.[1] كما أُذن بنشر بعثة الدعم الدولية بموجب نفس القرار الصادر عن مجلس الأمن بهدف المساهمة في إعادة بناء قدرة قوات الدفاع الأمن المالية، ودعم السلطات المالية في استعادة مناطق الشمال من إقليمها الواقعة تحت سيطرة الجماعات المسلحة الإرهابية والمتطرفة، والانتقال إلى أنشطة

[1] فريدوم أونوها، ***مرجع سابق***، ص. 4.

تحقيق الاستقرار من أجل دعم السلطات المالية في حفظ الأمن وتدعيم سلطة الدولة من خلال القدرات الملائمة، ودعم السلطات المالية في مسؤولياتها المتعلقة بحماية السكان، وايصال المساعدات الإنسانية، وتهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين.[1]

- **مكتب الأمم المتحدة في مالي، Bureau des Nations Unies au Mali (BUNUMA):**

تمّ انشاء هذا المكتب بعد الانقلاب الذي حصل في 2012، حين عرض ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في غرب أفريقيا سعيد جانيت Saed Djinitt على السلطات المالية دعم المنظمة، وهوما قبلته الدولة. مدعمة بطلبها (أي مالي) أن يكون عمل المكتب في إطار دعم أيضا مجالات التفاوض السياسي والانتخابات والحوطمة وإصلاح قطاع الأمن والمساعدات الانسانية.

- **ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي: La Mission multidimensionnelle intégrée des Nations Unies pour la stabilisation au Mali (MINUSMA)**: أنشأت بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2100، المؤرخ في 25 أفريل 2013. وبموجب هذا القرار فإنّ مهمة هذه البعثة هي دعم العملية السياسية في مالي. [2]

حدد القرار 2100 المهام التالية:

- تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسة ودعم إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد:
- دعم السلطات الانتقالية في مالي، وتحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسة، وخاصة في شمال مالي .
- توسيع نطاق إدارة الدولة للسلطات الانتقالية، وإعادة بسطها على جميع أنحاء الوطن.

---

[1] موقع الأمم المتحدة، ***بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي***، متوفر في http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minusma/background.shtml (2014/12/11)

[2] ***نفس المكان.***

- دعم الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى إعادة بناء قطاع الأمن في مالي، خاصة الشرطة والدرك، وذلك بتقديم المساعدة التقنية، وبناء القدرات، برامج التوجيه، وذلك بالتنسيق مع باقي الشركاء.

- مساعدة السلطات الانتقالية في وضع وتنفيذ برنامج لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتفكيك الميليشيات ومجموعات الدفاع عن النفس، بما يتسق مع أهداف المصالحة ومراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال المسرحين.

- حماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة:

- حماية السكان المدنيين المعرضين لتهديد عنف مادي وشيك، دون المساس بمسؤولية السلطات الانتقالية في مالي.[1]

- توفير حماية خاصة للنساء والأطفال المتضررين من النزاع المسلح.
- حماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها ومعداتها، وكفالة الأمن وحرية التنقل لموظفي الأمم المتحدة والموظفين ذوي الصلة.

❖ تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها:

- رصد أيّ تجاوزات أو انتهاكات لحقوق الإنسان المرتكبة في جميع أنحاء مالي، والمساعدة على تحقيق فيها وإبلاغ المجلس بها، والمساهمة في منعها.
- تقديم الدعم للنشر الكامل لمراقبي حقوق الإنسان .
- مساعدة السلطات الانتقالية في مالي في جهودها نحو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

[1] ولاية البعثة، ***موقع منظمة الأمم المتحدة***، متوفر في
http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minusma/mandate.shtml (2015/06/08)

- دعم عمليات المساعدة الإنسانية:

من خلال التهيئة لبيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية بسلام وبقيادة مدنية.

- دعم المحافظة على التراث الثقافي: من خلال حماية المواقع الثقافية والتاريخية من الهجمات في مالي، وذلك بالتعاون مع اليونسكو.
- دعم العدالة الوطنية والدولية: وذلك بدعم ما تقوم به السلطات الإنتقالية دون المساس بمسؤولياتها، من خلال تسليمي مجرمي الحرب للعدالة المالية [1]

فيم يتعلق الدول المشاركة في هذه البعثة بأفراد عسكريين، نجد كلّ من:

أفريقيا: البنين، الكاميرون، بوركينا فاسو، تشاد، الطوغو، السنغال، سيراليون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا – بيساو، كوت ديفوار، كينيا، مصر، موريتانيا، ، ليبيريا، النيجر ونيجيريا.

آسيا: الأردن، اليمن، الصين، كمبوديا والنيبال.

أوروبا: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، البرتغال، الدنمارك، السويد، سويسرا، النرويج، هولندا، فنلندا، إستونيا، والمملكة المتحدة.

أمريكا الشمالية: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وجمهورية الدومينيك.

والدول المشاركة بأفراد من الشرطة، نجد:

أفريقيا: البنين، بوركينا فاسو، بوروندي، الطوغو، تونس، جيبوتي، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، السنغال، غانا، الكاميرون، الكوت ديفوار ، مدغشقر، مصر، غينيا، النيجر ونيجيريا.

[1] ***نفس المكان.***

آسيا: الأردن، اليمن، بنغلاديش وتركيا.

أوروبا: ألمانيا، السويد، سويسرا، فرنسا وهولندا.[1]

عموما، فإنّ أغلب الدّارسين يرون أنّ القرارات المذكورة (2071، 2056، 2015) كانت بمثابة الأرضية المناسبة الّتي هيّأت الفرصة للمشروع الفرنسي في التّدخل وتنفيذ العملية العسكرية في مالي.

[1]"حقائق وأرقام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي،" ***موقع منظمة الأمم المتحدة***، متوفر في http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minusma/facts.shtml (2015/06/08)

المبحث الرابع: انعكاسات إدارة النزاع في مالي

إنّ النّزاع في مالي كان من أكثر النّزاعات المعاصرة الّتي تعددت طرق إداراتها وتنوع الفاعلين فيها سواء على المستوى الدّاخلي أو المستوى الخارجي، ما أدّى إلى أن تكون للآليات والاستراتيجيات الّتي اعتمدت على مدار الفترة السابقة أثر على الوع الدّاخلي في مالي من جهة، وعلى تطوّر النّزاع من جهة أخرى وأيضا التطّور للأحداث الّتي كانت مصاحبة لهذا النّزاع خاصة على دول الجوار.

وسيوضح هذا المبحث الانعكاسات الّتي ترتبت على المقاربات الوطنية والإقليمية والدّولية الّتي اعتمدت على حلّ النّزاع، ففي المطلب الأول وضحت الدّراسة الانعاكسات السّياسية والعسكرية للمقاربة الّتي اعتمدت، ثم في المطلب الثاني تعرضت الدّراسة إلى الانعكاست الاقتصادية والاجتماعية لهذه المقاربات.

المطلب الأول: على المستوى السياسي والعسكري

إنّ المحاولات الّتي تبذل على الصعيد الوطني في مالي من أجل حلّ النّزاع الحاصل على أراضيها منذ الاستقلال تطلب منها مجموعة من الاصلاحات الدستورية والتعديلات القانونية وتحسين الإدارة ضمانا لتفعيل الرّغبة في حلّ النّزاع من جهة، ولمنح امتيازات وإصلاحات لسكان المنطقة الشمالية من البلاد الّتي تعتبر المتضرر الأكبر من النّزاع.

فقد قام الرئيس السابق أمادو توماني توري في فترة حكمه إلى إنشاء لجنة من الخبراء لدراسة التّعديلات الممكنة والضرورية على دستور 25 فيفري 1992، الّذي أنشأ في فترة حكمه الأولى. كما أنّه كان قد قرر أنّ الاستفتاء على هذه التّعديلات سيكون مقرونا بالانتخابات الرئاسية والتشريعية، إلاّ أنّ الأحداث التّي حصلت والانقلاب ضدّه حال دون ذلك.[1]

كما تم إنشاء في 9 جوان 2011، "حركة من أجل التنمية والمواطنة" Mouvement pour le developement et la citoyenneté، والّتي تهدف إلى تنمية ثقافة المواطنةوحمائة البيئة والتنية المستدامة وتوعية الشباب، وقد تركزّ نشاطها في مجال الصرف الصحي والتّوعية بشأن السّلام والمصالحة الوطنية، وفي هذا الإطار، فلقد أقامت مناقشات ومؤتمرات مفتوحة على نطاق ومعنى رموز الدّولة كجزء من المواطنة.[2]

[1]Sans auteur, «Amélioration de la gouvernance ; vivement des réformes constitutionnelles pour transposer les accords de pais d'Alger, » ***Bamako.com***, disponible sur http://news.abamako.com/h/67033.html (22/6/2015)

[2] Mamadou L. Doumbia, « Réformes constitutionnelles : Le MODECI reprend du service, » ***L'independant,*** 5 Juin 2014, disponible sur http://maliactu.net/reformes-constitutionnelles-le-modeci-reprend-du-service/ (22/6/2015)

إضافة إلى ذلك فقد تمّ استحداث وزاراة مواكبة للوضع الدّاخلي في مالي وهو وزارة المصالحة الوطنية Ministre de la réconciliation nationale، التي مهمتها الأساسية هي ضمان العمل على سير الاتفاقات الخاصة بالمصالحة الوطنية التي تتخذّها الحكومة، فضلا على توفير كلّ الوسائل والمؤسسات اللازمة التي من شأنها العمل على السّير الحسن للأزوضاع الداخلية في مالي. ووزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية Ministre de l'administration territoriale et de le décentralisation.

وفي إطار المحاولات الأخيرة من أجل حل النزاع، فنجد أنّ الرئيس إبراهيم بوبكر كايتا قد عمد إلى تعديل حكومي تماشيا مع ما جاءت به اتفاقية السلام بالجزائر، وأيضا سعيا منه للخروج بالبلاد من الوضع الّذي يستمر منذ سنوات، حيث تمّ الاعتماد على مجموعة وزاراء –كما أشارت الدّراسة سابقا– يتمتعون بالخبرة، وذلك من أجل تفعيل اتفاقية السلام.

كما أنّ البلاد خاضت انتخابات رئاسية في سبتمبر 2013 والّتي فاز بها "أبو بكر كايتا" Abou baker Kaita، والملاحظ أنّ طول الفترة التحضير للانتخابات لم تكن هناك أيّ عمليات على أيّ مستوى سواء فوضى أو على أيّ مستوى الجيش ممّا قد يؤثّر على سير الانتخابات، وبعد إنهاء الانتخابات صرّح وزير الداخلية المالي " سينكو موسى كوليبالي" أنّ نسبة المشاركة بلغت 53.5% في حين أن نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة لم تكن تتعدى 40%، وبالنسبة إلى الماليين في الخارج، لم تتجاوز نسبة المشاركة 10%،[1] حيث شارك مراقبون دوليون بينهم نحو مائة مراقب من الاتحاد الأوروبي في مراقبة سير الانتخابات، وتولى تأمين الانتخابات نحو 6300 جندي من قوة الأمم المتحدة بمساعدة 3200 جندي فرنسي ما زالوا موجودين في مالي، وانتهت الانتخابات –كما قلنا– بفوز المرشح "إبراهيم أبو بكر كيتا' (68 عاما) رئيس الوزراء السابق على خصمه "سومايلا سيسي" (63

[1] عبير شليغم، "التدخل الفرنسي في مالي بين الأسباب والتداعيات،" ***أخبار العالم***، متوفر في (2015/06/23) http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haber&ArticleID=86681

عاما) وزير المالية السابق.[1]وفي إطار سعيه لتحقيق اتفاق الجزائر نجد أنّه أيضا قد تبنى مجموعة من المشرايع والنصوص القانوينة خدمة لهذا الغرض أبرزها؛ تبنيّ في 29 أفريل 2015 مشروع من أجل الرّبط بين مناطق الشمال والجنوب،وذلك ببناء مصنع لتطوير الطرقات والإسفلت وذلك أيضا لإقامة طريق يربط بين غاو – "بورام Bourem– "تاووسة" Taoussa.[2]

وأيضا تصريح وزير الإدارة الإقليمية واللامركزية "عبد الله ادريسا مايغا" بتاريخ 25 أكتوبر 2015 لإجراء الانتخابات البلدية والإقليمية.[3]

أمّا على المستوى العسكري فيعتبر التّواجد العسكري الأجنبي من أهمّ وأبرز النّتائج الّتي خلّفتها الإدارة المحلية والإقليمية والدّولية –سابقة الذّكر– حيث أنّ هذا التّواجد لم يعد يرتبط كما في الفترة السّابقة بمساعدة القوات المالية في التّحكم والسّيطرة على الأوضاع ووقف زحف الحركات المتطرفة، بل إنّه استمر رغم أنّ مالي قد دخلت مرحلة جديدة منذ سبتمبر 2013 عندما تمّ انتخاب إبراهيم أبو بكر كايتا رئيسا. حيث أعلن وزير الدّفاع الفرنسي "جون إيف لودريان" في 13 جويلية 2014 على أنّ الجيش الفرنسي سيستمر في التّواجد على الأراضي المالية، لكن في إطار مهمة جديدة وهي "مكافحة الإرهاب في منطقة السّاحل الأفريقي"، وأطلق على هذه العملية اسم "برخان" *Operation Barkhane، وجاءت هذه

[1]عبير شليغم، ***مرجع سابق.***

[2] Sans auteur, « Mali : communique du conseil des ministres du mercredi 29 avril 2015, » ***L'Essor,*** disponbible sur http://maliactu.net/mali-communique-du-conseil-des-ministres-du-mercredi-29-avril-2015/ (23/06/2015)

[3] D.Diama, « Mali : Report des elections communales et régionales : Une mesure qui fait l'unanimité auprés de le classe politique, » ***Mali Actu,***disponible sur http://maliactu.net/mali-report-des-elections-communales-et-regionales-une-mesure-qui-fait-lunanimite-aupres-de-la-classe-politique/ (23/06/2015)

*معناها كثبان رملية بشكل هلال في تجاه الرّيح.

العملية بالتّنسيق مع خمس دول في المنطقة، وهي موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينافاسو والتشاد.[1] ولقد تحدّد الهدف منها في "توقيف ما يسمى بالطّريق السّريع لكافة أنواع التّهريب ومنع إعادة تهيكل المجموعات الجهادية بين ليبيا والنحيط الأطلسي"[2]، ولقد أُختيرت العاصمة التّشادية "نجامينا" مركز للقيادة العملية، وتنطلق العملية من مالي لتصل إلى كلّ من ليبيا والسّودان والكاميرون والنيجر ونيجيريا وأفريقيا الوسطى، على أساس أنّها كلّها دول تعيش حالةمن اللااستقرار. كما عبّرت وزارة الدّفاع الفرنسية على أنّهذه العملية تتميز بأنّها "طويلة ودائمة"، وقوامها ثلاثة آلاف جندي يضاف إليهم جنود من الدّول المشاركة، كما أنّه تمّ تدعيمها بعشرين ألف مروحية و200 آلية مدرعة وعشر طائرات نقل تكتيكي واستراتيجي وست مطاردات وثلاث طائرات بلا طيار.[3]

المطلب الثاني: على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

اعتمدت البلاد في 2009 برنامجا خاص للأمن والسلام والتنمية، وذلك لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد كحلّ للنّزاع، حيث عمل البرنامج على خمس مستويات وهي؛ الأمن، الحكم الرّاشد، التّنمية، الاتّصال والإدارة. ورغم أنّ هذا البرنامج قد دُعم من طرف الاتّحاد الأوروبي وباستغلال ما يزيد 33.2 مليار فرنك أفريقي إلاّ أنّه لم يؤدّ الغرض منه بالنّظر إلى حالة الفساد والمحسوبية الّتي تعيشها

---

[1] "فرنسا تعلن مقتل قيادي في تنظيم المرابطون بمالي،" ***الجزيرة. نت،*** متوفر في http://www.aljazeera.net/news/international/2014/12/11/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84- (2015/06/24)

[2] "فرنسا تعلن عملية "برخان" بثلاثة آلاف جندي لمكافحة الإرهاب في الساحل،" ***الخبر،*** 14 جويلية 2014، متوفر في http://www.djazairess.com/elheddaf/258960 (2015/06/24)

[3] "عملية عسكرية جديدة لمكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل،" ***الصحراء ميديا،*** متوفر في http://www.saharamedias.net/m/%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8 (2015/06/24)

البلاد. ما جعل البلاد تصنّف في المرتبة 182 من 187 دولة في ما يتعلق بالتّطور الإنساني في 2012.

كما أنّه في مجال حقوق الإنسان، احتلت مالي المرتبة 141 من بين 148 دولة تمّ اختبارها، حيث تعيش مالي، بالرّغم من كلّ ما تحاول الحكومة الدّعوة له، حالة من اللامساواة وتهميش المرأة الطوارقية، فقد حاولت في 2009 تعديل قانون الأسرة إلاّ أنّها اصطدمت بالحركات الدينية المحافظة خاصة الطوارقية منها، وهو ما يعبّر صراحة على العجز المؤسسي الّذي تعاني منه البلاد ما يجعلها غير قادرة على تحقيق أيّ إصلاح في منظومتها القانونية والدّستورية. [1]

كما أنّها تبنت منذ 2011 برنامجا جديدا للتنيمة سمي بـ "**برنـامج التطـوير الاقتصـادي والاجتماعي والثقافي**" Programme de Développement Economique, Social et Culturel (PDESC)، على أساس أنّ مدة عمله تستمر إلى غاية نهاية 2015، والّذي صُرف عليه 4.800.000.00 أورو.[2]

واعتمدت برنامجا آخر تحت اسم "**الإطار الاستراتيجي للنمو والحدّ من الفقر**" Le Cadres Strategique pour le Croissance et la Réduction de le Pauvreté (CSCRP) وذلك للفترة الممتدة ما بين 2012 إلى غاية 2017.[3]

ويقوم هذا البرنامج على خمس محاور هي:

---

[1] Gonin, ***op. cit,.*** p p. 249, 250.

[2] « Fiche projet, » diponible sur http://eeas.europa.eu/delegations/mali/projects/list_of_projects/20965_fr.htm# (25/06/2015)

[3] ***Programme de Devrloppement Economique, Social et Culturel (PDESC) 2011-2015*** (Bamako : L'appui technique de le DRPSIAP, 2012), p. 17.

- تعزيز السلم والأمن.
- تعزيز الاستقرار للإطار الاقتصادي.
- تعزيز النمو المستدام وخلق فرص العمل.
- الوصول العادل إلى الخدمات الاجتماعية الجديدة.
- تعزيز الحوكمة الإصلاحات الهيكلية.

هذه البرامج تقوم على تقديم الدّعم في التنمية وتحقيق الاستقرار في كل أقليم الدّولة المالية، وإضافة إلى ذلك فقد اعتمدت الحكومة المالية برنامج خاص بمنطقة شمال مالي احا اسم "**البرنامج الخاص للسلام والأمن والتطوير في شمال مالي**" Programme Spécial pour la Paix, la Sécurité et de Développement le Nord du Mali (PSPSDN)، وذلك منذ 2012، وهو خاص بكلّ من تمبوكتو وغاو وكيدال. حيث ركزّ البرنامج على مايلي:[1]

- **مشاريع هيكلية:** متعلقة بمجال الطرقات والطيران والسّدود، والّتي تمّ تحقيق منها طرقات، على سبيل المثال الطريق الرابط بين غاو وسيفاري.
- **الزراعة:** اعتدت على الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالرّي وزراعة الأرز العائم، وبدرجة أقل الاستثمار في سوق السلع الزراعية. وعموما فإنّ استثمار الدّولة في المجال الزراعي يكون عن طريق توفير الآلات والعناصر اللازمة من أجل تحسين وزيادة الإنتاج.
- **تربية الحيوانات الرعوية:** وهي المهنة الغالبة والّتي يماريها أكثر من نصف سكان المنطقة الشمالية لمالي، وتتمصل مساهمة الدّولة في الدّخل النقدي والزيادة في الاستهلاك، بالإضافة إلى ما يساعد تنميةهذا المجال منها الاستثمار في النقل والتجارة فيها.

[1] Ibrahim Ag Youssef et autres, ***Etudes sur les Strategies de Devloppement Economique et Social des Regions Nord du Mali*** (Mali : PSPSDN, 2011), p. 50.

كذلك تضمن البرنامج فيما يتعلق بمجال الخدمات الاجتماعية في الصحة والتّعليم والإضاءة وشبكة الاتصال .[1]

كما أنّه وبعد أن سُجل بعد التدخل العسكري الفرنسي في 2013، نزوح ما يقرب من 431,000 شخص (260,665 نازحاً داخلياً و170,313 لاجئاً) بالإضافة إلى وجود نحو 4.3 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.[2] بدأت العودة التّدريجية للاجئين في كلّ من الجزائر وموريتانياوالنيجر وبوركينافاسو، والّذي قدّر عددهم بما يزيد عن 40.000 لاجئ قد عادوا إلى مالي، كما أنّ الاتّحاد الأفريقي كان قد سلّم للحكومة المالية مساعدة بقيمة خمسة وخمسين فرنك أفريقي لمساعدة السلطات على تنظيم عودة النازحين واللاجئين إلى ديارهم.[3]

[1] ***Ibid.,*** p. 51.

[2] عبير شليغم، ***مرجع سابق.***

[3] "الاتّحاد الأفريقي يدعم عودة اللاجئين الماليين إلى بلادهم،" متوفر في http://www.panapress.com/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D9% (2015/06/25)

الاستنتاجات

إنّ التّنوع الإثني في أيّ دولة كان من المفروض ألاّ يشكّل مصدر تهديد أو خطر لا على الدّولة نفسها أو الدّول الأخرى. بل يعتبر عامل غنى ثقافي وحضاري لها إذا ما توفرت لكلّ من هذه الإثنيات كامل الحقوق ومعرفة واجباتها تجاه الآخرين والتّعايش في إطار احترام التّنوع الإثني.

وبالنسبة للقارة الأفريقية فإنّ فساد الأنظمة سياسيا واقتصاديا تعتبر عاملا مؤججا للنعرات الإثنية، بما يتضمنه ذلك من استغلال الاتقساك الإثني للصالح الشخصي واللجوء للتسييس بغية تحقيق المكاسب. ويعتبر النّزاع المالي نزاعا اجتماعيا عميقا متعدد الأبعاد والمستويات، تلعب فيه الانقسامات الإثنية دورا كبيرا. وإن كان هذا النّزاع في الحقيقة هو نزاع داخلي إلاّ أنّ أقلمته ليمثّل تهديدا لدول الجوار هو نتيجة طبيعية وحتمية بالنّظر لوجود الظروف المسهلة لذلك، أمّا تدويله فهو خاضع لحسابات المصلحة التي توجد على أعلى مستوى.

وعليه خلصت الدّراسة في إحابتها عن مشكلة البحث إلى أنّ طابع التعدّد الإثني في مالي كان له انعكاس كبير ليس فقط على استمرارية النزّاع أو على مالي كدولة، بل أيضا على مستوى الأمن الإقليمي والأمن الدّولي. فقد برزت عديد المظاهر، مثل الهجرة غير الشّرعية، تجارة الأسلحة، الاتّجار بالبشر، مشكل اللاجئين، الأزمةالغذائيةوالإهاب ... وغيرها كثير. ولكن تأثير هذه الانعكاسات على الدّول يختلف من دولة إلى أخرى، بحسب مدى امتداده الإثني من جهة، وقربها الجغرافي من جهة أخرى.

انتقالا إلى الإطار النظري وجدت الدّراسة أنّ الفروض الّتي تمّ طرحها أكّدت صحتها وتطابقها مع واقع النّزاع في مالي، وذلك من خلال مراحل الدّراسة.

فبالنسبة للفرضية الأولى التي تربط بين الانقسامات الاجتماعية وطبيعة النظام السياسي، فأفريقيا ومالي لحدّ اليوم لم تستطع الخروج من دائرة ولاءاتها القديمة القبلية والإثنية، مما جعلها غير قادرة على تحقيق مستوى الولاء الدولة القومية.

أمّا بالنسبة للفرضية الثانية تربط بين مستوى الاستقرار السياسي ومدى فعالية الهندسة السياسية والمؤسسية المنتهجة، بمعنى كلما أحسنت الدّولة في اختيار بدائلها وصناعة السايسية الداخلية مراعاة لخصوصياتها الاجتماعية كلما انعكس ذلك على الدّاخل بتحقيق الاستقرار.

في حين أنّ الفرضية الثالثة فهي تربط بين مستوى نجاح التسويات بين الأطراف المتنازعة على مدىتوقعها للحصول على المكاسب. بمعنى أنّ التزام بتسوية ينجح بحجم تثمين الأطراف للمكاسب التي يمكن لها تحقيقها من الالتزام به.

كما تأكّد الفرضية الثالثة طبيعة العلاقة القوية التي تربط بين الاستقرار السياسي وفاعلية الهندسة السياسية والمؤسسية المنتهجة. نظرا لأنّ هذا الاستقرار السياسي هو الكفيل على المستوى الداخلي بأن يضمن الهندسة الجيدة للدولة ومؤسساتها بما يضمن مراعاة التنوع والاختلاف بين أعضاء المجتمع، مهما كانت طبيعة الاختلاف إثني أو ديني أو عرقي، بل إنّ هذا يضمن بترسيخه نقل الولاءات الجزئية لمكونات المجتمع لمستوى أعلى وهو مستوى الوطني حيث يحسّ كل أفراد المجتمع بالارتباط بينهم.

وتتعلق الفرضية الأخيرة بأنّ مستوى نجاح التسويات مرتبط بمدى المكاسب المتوقعة من الأطراف الحصول عليها. حيث أنّه مكلما استطاعت هذه التسويات أن تحقق مكاسب لكل كطرف بحيث تكون هذه المكاسب على درجة من الأهمية له، كلما ساعد ذلك على نجاح محاولة التسوية من مفاوضات أو وساط وغيرها. وسواء أكانت هذه التسويات مطروحة على المستوى الداخلي من الأطراف نفسها أو باقتراح من طرف ثالث، حيث أنّه كلما استطاعهذا الطرف الثالث أن يقرب وجهات النظر ويجمع مصالح الطرفين، بحيث لا يشعر أي طرف بالغبن، فإنّ هذه التسويات ستنجح.

لقد تميزت المنهجية المتبعة في هذه الدراسة بقدرتها على استيعاب كافة أبعاد انعكاس الانقسامات الإثنية في مالي على أمنها الوطني والإقليمي إذ أنّ الاقتراب متعدد المتغيرات والمستويات واقترابي الإثنية والجماعة وفروا فهما عميقا لجميع الظروف التي تحيط بتأثير وانعكاس التّعدد الإثني في المجتمع المالي على أمنها الوطني والإقليمي. كما ساعدت تلك الأدوات المنجية على استكشاف النتغيرات التفسيرية التي جعلت التعدد الإثني كسمة أساسية في المجتمعات الأفريقية عموما والمجتمع المالي خاصة، يكون لها تأثير عميق على استقرار البلاد والمنطقة ككل. بالإضافة إلى قدرتها التفسيرية على العوامل الداخلية والخارجية المساعدة على تأجيج دور هذا العامل بحيث يكون لها عامل ضعف في الدولة بدل من عامل تنوع ثقافي.

وستبقى ظاهرة الانقسامات الإثنية في أفريقيا عموما تشكل تحديا كبيرا لصناع القرار وبالخصوص مالي، الّتي تعاني منذ استقلالها من بروز هذه الظاهرة للسّطح، وطغيانها على كلّ جوانب الحياة، لأنّ ظاهرة التّعدد هذه هي ظاهرة متجذرة في دول ومجتمعات المنطقة.

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور الميزان التجاري في مالي

	مجموع ثلاث ثلاثيات		بيانات ربع السنوية				
	لسنة 2014	لسنة 2013	الثلاثي الرابع 2014	الثلاثي الثالث 2014	الثلاثي الثاني 2014	الثلاثي الأول 2014	الثلاثي الرابع 2013
مجموع الواردات	1558676	1872894	452454	394412	345429	366381	475212
مجموع الصادرات	1225974	1359500	269492	296003	311259	349041	356855
الميزان التجاري	-332882	-513395	-182962	-98409	-34170	-17341	-122357
نسبة تغطية الحاجيات	%79	%73	%60	%75	%90	%95	%74

الوحدة: مليون فرنك أفريقي

المصدر: كشف التجارة الخارجية 2014، صادر عن المعهد الوطني للإحصاء التابع لوزارة التخطيط الإقليمي والسكان،

متوفر في: http://www.instat-mali.org/contenu/pub/cmex4t14_pub.pdf

الملحق رقم (02): تطور واردات مالي من حيث القيمة

التسمية	بيانات ربع السنوية				مجموع أربع ثلاثيات	
	الثلاثي الرابع 2013	الثلاثي الأول 2014	الثلاثي الثاني 2014	الثلاثي الثالث 2014	الثلاثي الرابع 2014	سنة 2013	سنة 2014
منتجات غذائية	69996	79192	59833	65718	58043	257437	262786
منتجات غذائية أساسية	20731	15466	11161	23186	18689	70679	68502
أغذية مصنعة	59264	63726	48672	42532	39532	186758	194284
الإمدادات الصناعية	119819	31368	27422	33555	37508	509310	129854
سلع استهلاكية	42954	40892	37835	49578	45479	179644	173784

الوحدة: مليون فرنك أفريقي

المصدر: كشف التجارة الخارجية 2014، صادر عن المعهد الوطني للإحصاء التابع لوزارة التخطيط الإقليمي والسكان، متوفر في: http://www.instat-mali.org/contenu/pub/cmex4t14_pub.pdf

الملحق رقم (03): صادرات مالي لعام 2014

التسمية	بيانات ربع السنوية					مجموع أربع ثلاثيات	
	الثلاثي الرابع 2013	الثلاثي الأول 2014	الثلاثي الثاني 2014	الثلاثي الثالث 2014	الثلاثي الرابع 2014	سنة 2013	سنة 2014
منتجات غذائية	20047	6349	6213	26959	17525	41970	57046
منتجات غذائية أساسية	16300	4011	4203	21461	12149	31294	41824
أغذية مصنعة	3747	2338	2010	5498	5376	10676	15222
الإمدادات الصناعية	305198	323051	282129	254538	238275	1485289	1097966
السلع الاستهلاكية	1386	1594	1251	1908	2149	5104	6903
الذهب	254095	238220	256405	246959	212529	1172879	954112

الوحدة: مليون فرنك أفريقي

المصدر: كشف التجارة الخارجية 2014، صادر عن المعهد الوطني للإحصاء التابع لوزارة التخطيط الإقليمي والسكان، متوفر في http://www.instat-mali.org/contenu/pub/cmex4t14_pub.pdf

الملحق رقم (04): أهم المنتجات من الصادرات المالية 2014

التسمية	بيانات ربع السنوية					مجموع أربع ثلاثيات	
	الثلاثي الرابع 2013	الثلاثي الأول 2014	الثلاثي الثاني 2014	الثلاثي الثالث 2014	الثلاثي الرابع 2014	سنة 2013	سنة 2014
الحيوانات الحية	29215	/	/	20772	10037	63861	30861
منتجات الألبان	1227	1002	754	1350	897	4021	4003
المانجو	0	147	2064	/	/	2155	2212
البذور الزيتية الأخرى والمكسرات	2050	2987	387	301	1272	3436	4948
منتجات نفطية	6355	10560	10390	5994	3817	24723	30761
القطن	28743	7732	/	652	/	175668	8385
الخيوط والأقمشة القطنية	960	419	332	/	/	2289	752
الذهب	254095	238220	256405	246959	212529	1172879	954112

الوحدة: مليون فرنك أفريقي

المصدر: كشف التجارة الخارجية 2014، صادر عن المعهد الوطني للإحصاء التابع لوزارة التخطيط الإقليمي والسكان،

متوفر في: http://www.instat-mali.org/contenu/pub/cmex4t14_pub.pdf

الملحق رقم (05): شركاء مالي في الاستيراد 2014

الدولة	المبلغ	النسبة
الصين	70660	%15.62
فرنسا	65794	%14.54
السنغال	59146	%13.07
كوت ديفوار	29843	%6.60
هولندا	29763	%6.58
المجموع	452454	

الوحدة:مل يون فرنك أفريقي

المصدر: كشف التجارة الخارجية 2014، صادر عن المعهد الوطني للإحصاء التابع لوزارة التخطيط الإقليمي والسكان،

متوفر في: http://www.instat-mali.org/contenu/pub/cmex4t14_pub.pdf

الملحق رقم (06): شركاء مالي في التصدير 2014

الدولة	المبلغ	النسبة
جنوب أفريقيا	167689	%62.22
سويسرا	23050	%8.55
الإمارات العربية المتحدة	18101	%6.72
كوت ديفوار	13058	%4.85
بوركينافاسو	7547	%2.80
المجموع	269492	

الوحدة: مليون فرنك أفريقي

المصدر: كشف التجارة الخارجية 2014، صادر عن المعهد الوطني للإحصاء التابع لوزارة التخطيط الإقليمي والسكان،

متوفر في: http://www.instat-mali.org/contenu/pub/cmex4t14_pub.pdf

الملحق رقم (07): الإثنيات في مالي ونسبتها

الإثنية	عدد السكان	اللغة الأم	النسبة
البامبارا	3 901 000	البامبارا	23,9 %
السونوفو	1 996 000	السونوفو	12,2 %
السونغاي	1 459 000	السونغاي	8,9 %
الفولاني	1 315 000	الفولفولدي	8,0 %
المانينكا	1 294 000	المانينكا	7,9 %
السونيكي	1 252 000	السونينكي	7,6 %
الدوجون	907 100	الدوجون	5,5 %
البوزو	762 900	البوزو	4,6 %
الطوارق تماشك	462 000	التامشك	2,8 %
المغاربة	460 000	العربية الحسنية	2,8 %
الطوارق التماجك	351 000	التماجك	2,1 %
البوبو	248 000	البومو	1,5 %
التوكلار	231 000	البولار	1,4 %
عرب الصحراء	222 000	العربية الحسنية	1,3 %
آخرون	**45 000**	–	**0,2 %**

المصدر : http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/mali.htm

الملحق رقم (09): ملحق اتفاقية تمنراست 1991*

المادة الأولى: وضع حد لكل العمليات العسكرية عبر كامل التراب المالي، وخاصة المناطق رقم 6 و7 و8 وذلك ابتداء من 6 جانفي 1991، على الساعة الثانية زوالا.

المادة الثانية: يتعهد الطرفان بمنع ارتكاب أي عملية عنف جماعية، أو فردية ضد النظام العام، واستبعاد كلّ العناصر المساعدة من الخارج.

المادة الثالثة: ينبغي أن تستقر قوات المقاتلين التابعين للحركة الشعبية أو الجبهة الإسلامية العربية للأزواد في أماكنها الحالية، وكل تنقل فردي أو جماعي لهذه القوات خارج هذه الأماكن يكون دون سلاح.

المادة الرابعة: القوات المالية مطالبة بوقف كلّ العمليات تجنبا لأيّ اشتباك مع المقاتلين الأزواد.

المادة الخامسة: انسحاب عناصر القوات المسلحة في الشمال وتسيير شؤون الإدارة المدنية، وإلغاء بعض المناصب العسكرية.

المادة السادسة: القوات العسكرية المالية مدعوة لتجنب أماكن الرعي والأماكن الآهلة بالسكان.

المادة السابعة: تفرغ المسلحة المالية لمهمة الدفاع عن التراب الوطني.

المادة الثامنة: بإمكان المقاتلين الأزواد الالتحاق بصفوف القوات المسلحة المالية في إطار شروط يحددها الطرفان.

المادة التاسعة: انشاء لجنة مكلفة بإنهاء العمليات المسلحة ومتابعة تطبيق بنود هذه الاتفاقية برئاسة الجزائر وباعتبارها وسيطا في القضية.

المادة العاشرة: لجنة انهاء العمليات تشكل من الوساطة الجزائرية وعدد متساوي من الطوفين.

المادة الحادية عشر: مقر هذه اللجنة مدينة "غاو" المالية.

---

*أحمد شنة، ***العاصفة الزرقاء، تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية*** (الجزائر: هديل للنشر والتوزيع، ب.س.ن)، ص ص. 173،174.

المادة الثانية عشر: كل السجناء والأسرى والرهائن المدنيين الموجودين في حوزة الطرفين يطلق صراحهم في مدة أقصاها ثلاثون يوما، ابتداء من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة عشر: الاتفاقيات تدخل حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليها.

قائمة المراجع

باللغة العربية

- **الكتب:**

1- إبراهيم سعد الدين ، ***الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي*** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات النهائية، 1994).

2- أبو العينين محمود ، ***الاتحاد الأفريقي وامكانيات إحلال السلام والأمن في القارة الأفريقية*** (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، 2001).

3- الأقدامي هشام محمد ، ***معالم الدولة القومية الحديثة*** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008).

4- السبر أمين ، ***أفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا*** (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1985).

5- القساط محمد سعيد ، ***التوارق عرب الصحراءالكبرى*** (بيروت : دار العربية للموسوعات، 2007).

6- المنوفي كمال ، ***النّهضة الأفريقية*** (مصر: الجمعية الأفريقية للعلوم السيياسية، 2002).

7- بغدادي عبد السلام ، ***الأقليات ومشكلة الدّولة الوطنيّة في أفريقيا*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

8- بن عنتر عبد النور ، ***التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي،*** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013).

9- بوحنيه قوي، **إستراتيجية الجزائر تجاه التّطورات الأمنية في السّاحل الأفريقي –تقرير–** (الدوحة: مركز لجزيرة للدراسات، 2012).

10- بو خرص أنوار ، ***الجزائر والصراع في مالي،*** (بيروت: مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 2012).

11- بيلز أليسون ج ك ، كوتي آندرو ، ***التّعاون الإقليمي في أوائل القرن الواحد والعشرين: في التّسلح ونزع السّلاح والأمن الدّولي***، ترجمة حسن حسن وآخرون (بيروت: مركز الوحدة العربية، 2006).

12- جوان جوزيف، ***الإسلام في ممالك وامبراطوريات أفريقيا السوداء***، ترجمة مختار السويفي (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1984).

13- حتّي ناصيف يوسف ، ***النظرية في العلاقات الدّولية*** (بيروت: دار الكتاب العربي، ط. 1، 1985).

14- حريز عبد النّاصر ، ***النظام السّياسي الإرهابي: دراسة مقارنة مع النازية والفاشية والنّظام العنصري في جنوب أفريقيا*** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997).

15- حسن حمدي عبد الرّحمن ، ***قضايا في النّظم السّياسية الأفريقية*** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل، 1998).

16- دروتي جيمس وبالتسغراف روبرت ، ***النّظريات المتضاربة في العلاقات الدّوليّة***، ترجمة وليد عبد الحي (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط. 1، 1985).

17- زبيغنيو برجنسكي، ***بين عصري أمريكا والعصر التكوتروني***، ترجمة محجوب عمر (بيروت: دار الطّليعة، 1980).

18- ساماكيا سيكوبا ، ***الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية***، ترجمة محمد بابا ولد أشفع، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012).

19- شوقي ممدوح وكامل مصطفى، ***الأمن القومي والأمن الجماعي الدّولي*** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985).

20- صادق عبد المجيد ، ***أمن الدّولة والنّظام القانوني للفضاء الخارجي*** (القاهرة: جامعة القاهرة، 1976).

21- طرخان إبراهيم ، ***دولة مالي الإسلامية*** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973).

22- عبد الحافظ أحمد ، ***الدّولة والجماعات العرقية: دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشّيشان وتتارستان (1991-200)*** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005).

23- عبد الرزاق عبد الله ، ***انتشار الإسلام في غرب أفريقيا*** (مصر: دار الفكر العربي، 2006).

24- عبد الفتاح إسماعيل ، ***معجم المصطلحات السياسية والإستراتجية*** (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، ط. 1، 2008).

25- عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح ، ***إدارة الصّراعات والأزمات الدّولية*** (الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2002).

26- عبد الله ثناء فؤاد ، ***آاليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).

27- فريدوم أونوها ، ***التّدخل العسكري الفرنسي الأفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة*** (الدّوحة: مركز الجزيرة للدّراسات، 2013).

28- فوكوياما فرانسيس ، ***بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين***، ترجمة مجاب الإمام (الرياض: العبيكان للنشر، ط. 1، 2007).

29- كامل ثامر ، ***دراسة في الامن الخارجي العراقي*** (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1985).

30- كينيدي بول ، ***الاستعداد للقرن الحادي والعشرين***، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1993).

31- محمود أحمد إبراهيم ، ***الحروب الأهلية في أفريقيا*** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001).

32- نافع بشير موسى ، ***التدخل الفرنسيى في مالي: الأسباب والمآلات*** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012).

33- والي خميس حزام ، ***إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

34- ولد ابراهيم الحاج ، ***أزمة الشمال المالي: انفجار الداخل وتداعيات الإقليم،*** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012).

35- وهبان أحمد، ***الصّراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر –دراسة في الأقليّات والجماعات والحركات العرقية*** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997).

- **الدّوريات والمجلات:**

36- إبراهيم محمود ، "الإرهاب الدولي في أفريقيا: بين الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة"، ***كراسات إستراتيجية،*** ع. 183 (جانفي 2008)، ص. 18-24.

37- الصابري آدم ، "السّاحل الصّحراوي حلبة جديدة للصّراع المغربي الجزائري،" ***الأخبار،*** ع. 2519 (16 فيفري 2015)، ص. 17.

38- بوقارة حيسن ، "مشكلة الأقلية الترقية وانعكاستها على الاستقرار في منطقة السّاحل الأفريقي"، ***العالم الإستراتيجي،*** ع. 07 (نوفمبر 2008)، ص ص. 12-24.

39- حسن حمدي عبد الرحمن ، "الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل،" ***قراءات أفريقية،*** ع. 1 (أكتوبر 2004). ص ص. 44-53.

40- حسين أحمد عبد الدّايم محمد ، "تاريخ القضية الأزوادية وتطوّرها،" ***قراءات أفريقية،*** ع. 16 (أفريل-جوان 2013)، ص ص. 16- 23.

41- حسين محمود ، "جمهورية مالي"، ***آفاق أفريقية،*** ع. 26 (خريف 2007)، ص ص. 106-110.

42- دبش إسماعيل ، "سياسة الجزائر تجاه الوضع في مالي بين المنطق الإقليمي والأبعاد الدولية في الساحل الأفريقي"، ***العالم الإستراتيجي،*** ع. 1 (2014)، ص. 112-120.

43- عبير شليغم، "التدخل الفرنسي في مالي بين الأسباب والتداعيات،" .....

44- غضبان مبروك، "التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته"، ***دفاتر السياسة والقانون،*** ع. 10 (جوان 2014)، ص ص. 61-76.

45- مادي ابراهيم كانتي، "الأزمة السياسية في مالي،" ***دراسات آفاق أفريقية،*** م. 10، ع. 36 (2012)، ص ص. 109-120.

46- مصطفى كامل محمد، "الأمن الإقليمي واستقرار الشرق الأوسط: المخاطر والفرص،" ***السياسة الدولية،*** ع. 120 (أكتوبر 1996)، ص ص. 203- 210.

47- يعقوب على ، "دولة مالي الإسلامية (1230-1430)،" ***قراءات أفريقية*** ،ع .20 (أفريل، جوان 2014)، ص ص. 15- 23.

48- يوناس بول دي مانيال، "الدور الفرنسي في أفريقيا.. تاريخه وحاضره ومستقبله،" ***قراءات أفريقية،*** ع. 11 (جانفي-مارس 2012)، ص ص. 60- 65.

49- يونسي علي ، "احتكام اجتماع طرفي النزاع لمالي"، ***جريدة المساء،*** ع. 3500 (31 أوت 2008)، ص. 06.

- **الرســـائل:**

50- أبصير أحمد طالب، ***المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي،*** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010).

51- ظريف شاكر ، ***البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية –التحديات والرهانات،*** رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010).

- **مواقع إلكترونية:**

52- أبو دقة أحمد ، "أزمة اللاجئين في مالي.. وغفلة المسلمين،" ***مجلة البيان،*** 05 فيفري 2013، نقلا عن http://albayan.co.uk/article2.aspx?ID=2554 (2015/05/10)

53- الأنصاري أبو بكر ، "ثورة الطوارق في معادلة العلاقة الأمريكية- العربية،" ***الحوار المتمدن،*** 17 ديسمبر 2006، متوفر في http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83591 (2015/02/15)

54- الأنصاري محمد حمادة ، "طوارق شمال مالي بين الإبادة وخطر مسح الهوية الأمازيغية في الصحراء الكبرى،" ***Azawad Libre،*** نقلا في http://touaregmaroc.blogspot.com/2009/04/blog-post_30.html (2015/06/06)

55- البدوي حسن ، "موديبو كايتا،" ***المؤرخ،*** متوفّر في http://hassanelbadawy.arabblogs.com/archive/2008/8/653725.html (2015/05/08)

56- العربي دحو، " الطوارق: الجذور والتموقع ونظام الحكم،" ***موقع الدّكتور العربي دحو***، متوفر في http://www.larbidahou.com/article15%20page1-php (2015/4/17)

57- العظامي فهد ، "مالي... جغرافيا،" ***مؤسسة آفران للدراسات البحوث***، متوفر في http://www.afran.ir/ar/modules/publisher/item.php?itemid=31 (2015/06/04)

58- العقون علي ، "الجزائر تعرض وساطة بين السلطة والمجموعات المسلحة في مالي،" ***جزايرس***، متوفر في http://www.djazairess.com/elbilad/208957 (2015/06/09)

59- ألكسي يريمينكو، "جذور الأزمة في مالي،" ***الأحداث الوطنية***، متوفر في http://anbamoscow.com/russia/20130207/379979826.html (2015/03/05)

60- "النظام السّياسي في مالي،" ***موسوعة المقاتل***، متوفر في http://www.moqatel.com/openshare/behoth/mali/index.html (2015/03/15)

61- اللّحيدان حمد بن عبد الله ، "مفهوم الأم الوطني ومقوماته،" ***صحيفة الرّياض***، 22 أفريل 2011، متوفر في http://www.alriyadh.com/625802 (2015/01/04)

62- إميجن عبيد ، "انتشار السّلاح اللّيبي والتّعقيدات الأمنية في أفريقيا،" ***مركز الجزيرة للدّراسات***، متوفر في http://studies.aljazeera.net/reports/2014/10/201410216111951157 3.htm (2015/06/06)

63- إيمان أحمد عبد الحليم، "سيناريو الأفغنة: مآلات العملية العسكرية الفرنسية في شمال مالي،" ***السياسة الدّولية***، 5مارس 2013، متوفر في http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2960.aspx (2015/04/22)

64- "بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي،" ***موقع الأمم المتحدة*** نقلا في http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minusma/background.shtml (2014/12/11)

65- بودلي ليان كينيدي ، "شمال أفريقيا: مكافحة الإرهاب عبر الصحراء،" ***التحرير***، متوفر في http://www.doctoc.com/us-ct-in-sahel-arabic-update (2015/06/08)

66- حسين خليل، "نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي،" ***موقع خاص للدراسات والأبحاث الإستراتيجية،*** متوفر في http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_1982.html (2015/02/07)

67- حسين زكريا ، "الأمن القومي"، متوفر في http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm (2015/01/04)

68- "حقائق وأرقام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي،" ***موقع منظمة الأمم المتحدة***، متوفر في http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minusma/facts.shtml (2015/06/08)

69- داوود توفيق ، "التّمرد،" ***الموسوعة العربيّة***، متوفر في http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=3554&m=1 (2015/01/20)

70- درويش ابراهيم ، "أفريقيا المظلومة.... الحرب الأمريكية على الإرهاب،" ***شبكة الإعلام العربي***، متوفر في

http://moheet.com/2009/07/13/1548760/%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B8%D9%84%D9%85%D8%A9-(2015/04/25)

71- دون كاتب، "انخفاض العمليات الارهابية في الجزائر من 51 في 2013 إلى 22 هجوما سنة 2014،" ***المسار***، 19 مارس 2015، متوفر في http://elmassar-ar.com/ara/permalink/41045.html (2015/05/22).

72- دون كاتب، "أكثر من 22 مليار فرنك أفريقي لدعم السّلام والأمن والتّنمية في شمال مالي،" ***Panapress***، متوفر في http://www.panapress.com/%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-22-lang1-index.html (2015/06/08)

73- دون كاتب، "التّوقيع على اتفاق السلام والمصالحة في مالي: الماليون يفتحون صفحة جديدة في تاريخ بلدهم،" ***وكالة الأنباء الجزائرية***، 16 ماي 2015، متوفر في http://www.aps.dz/ar/monde/15981-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D8(2015/06/09)

74- دون كاتب، "النزاعات في القارة الأفريقية لا مناص من الحلول السلمية التفاوضية"، ***الجيش***، ع. 597 (أفريل 2013)، ص. 25.

75- دون كاتب، "توماني توري يعلن عن برنامج خاص للأمن والسلام والتنمية في شمال مالي،" ***الحصاد***، متوفر في http://alhassad.net/article5458.html (2015/06/08)

76- دون كاتب، "نبذة عن الجماعات الإسلامية الموالية للقاعدة في شمال مالي،" ***BBC عربي***، متوفر في http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2012/06/120629_gao_extremists.shtml (2015/03/16)

77- شنين محمد المهدي ، "تحولات مفهوم الأمن الإنساني،" "، ***أهلا العربية***، متوفر في http://bohothe.blogspot.com/2011/07/blog-post_8892.html (2015/01/04)

78- صلاح الدّين رأفت ،"مأساة مالي... صومولة جديدة،" ***مجلة البيان*** ،ع. 308 (مارس 2013)، متوفّر في http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=2591 (2015/02/20)

79- طلحة جبريل، "مالي... جمهورية الفقر والانقلابات،" ***الشرق الأوسط***، 20 جويلية 2012، متوفر في http://archive.aawsat.com/details.asp?section=45&article=687144&issueno=12288#.VXQnO7n1ako (2015/06/07)

80- فاضل باسم عبد عون ، ***جمهورية مالي بين الصّراع الإثني ومتاهة الحركات التكفيرية***، متوفر في http://www.fcdrs.com/articles/p99.html (2015/04/13)

81- قدادرة عاطف ، "الجزائر ترعى لقاء الطوارق في مالي بداية العام،" ***الخبر***، متوفرة في http://www.alkhabar.com/quotidien/?ida=191833idc=30 (2015/05/06)

82- قدادرة عاطف ، "سلاح القذافي يفجر الساحل ويهدده بالتفتيت،" ***جزايرس***، متوفر في http://www.djazairess.com/elkhabar/286141 (2016/04/14)

83- عبد البديع عمرو، "الأزمة في مالي،" ***وكالة الأنباء الجزائري***، متوفر في http://www.aps.dz/ar/algerie/12551-

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-

(2015/20/20)

84- عبد الحليم أميرة ، "الحكم في أفريقيا من الانقلابات العسكرية إلى التداول السلمي،" ***مجلة الأهرام الديمقراطية***، 2 ماي 2012، متوفر في

http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=319

(2015/02/18)

85- عبد الله اسحاق، "الطوارق شعب ظلمته السياسة ولم تنصفه الجغرافيا، " ***ديارنا***، متوفر في .http://www.albayan.com/homes806964 (2015/03/03)

86- عبير شليغم، "التدخل الفرنسي في مالي بين الأسباب والتداعيات،" ***أخبار العالم***، متوفر في

http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haber&ArticleID=86681 (2015/06/23)

87- ع رشيدة، ***2012، سنة نشاط الدبلوماسية الجزائرية لإنهاء الأزمة في الساحل***، متوفر في

http://www.echahedonline.com/ar/permalink/14279.html (2015/05/21)

88- كان مصطفى ، "قصة الإسلام في مالي وإمبراطورية السونغاي،" ***قصة الإسلام***، متوفر في

http://islamstory.com/ar/%D9%82%D8%B5%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8% (2015/06/04)

89- لكحل سعيد ، "الجزائر تعلن فشل التعاون الأمني والعسكري في منطقة الساحل،" ***السكينة***، متوفر في http://www.assakina.com/news/news2/45383.html#ixzz330GwQeEp

(2015/05/21)

90- ناجي عزّو محمّد عبد القادر "أثر العوامل الدّاخلية والخارجية في عد الاستقرار السّياسي في أفريقيا،" ***الحوار المتمدّن،*** 2008/08/17، متوفر في http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144192 (2015/02/11)

91- وصفي محمد شعيب ، "أزواد: أسرار وخبايا فشل الوساطة الجزائرية منذ 1992،" ***Daily Sahara،*** نقلا في http://www.dailysahara.com/important/%D8%A3%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%B1- (2015/02/06)

92- مكاوي عبد الرحمن ، "الحكم الذاتي للطوارق في شمال مالي والتناقض الجزائري في منطقة الساحل،" ***هسبريس،*** متوفر في http://www.hespress.com (2015/03/03)

93- م.هدنة، "الوساطة تقترح برلمانا لسكان شمال مالي وتعديل الدستور ودمج المعارضة في الجيش،" ***الشروق أونلاين،*** 30 نوفمبر 2014، متوفر في http://www.echoroukonline.com/ara/articles/224644.html (2015/06/09)

94- موسوعة المقاتل، ***موقف الدول الأفريقية من الحرب في مالي،*** متوفّر في http://www.moqatel.com/openshare/bahth/siasia2/harbfimali/secoudoc-cve.html (2015/05/21)

95- موسوعة المقاتل، ***موقف الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الدّولية والإقليمية من الحرب في مالي،*** متوفّر في http://www.moqatel.com/openshare/bahth/siasia2/harbfimali/secoudoc-cve.html (2015/06/08)

96- ميلاد مفتاح الحراثي، "دولة مالي بين الديمقراطية وخيارات الانفصال أو التدويل أو الاعلان عن دولة الطوارق،" ***مدونة الدّكتور ميلاد مفتاح الحراثي،*** متوفر في http://milad-drelharathi.blogspot.com (2015/05/15)

97- واف، "حركة تحرير أزواد تعلن استقلال شمال مالي،" ***بوابة الشروق،*** متوفر في http://www.echoroukonline.com/ara/articles/126247.html (2015/03/26)

98- "ولاية البعثة،" ***موقع الأمم المتحدة،*** متوفر في http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minusma/mandate.shtml (2015/06/08)

ا. باللغة الأجنبية:

- **Documents Officiels :**

99- Republique du Mali, Constitution adoptée par referendum du 12 Janvier 1992 et par decret N° 92-073, 25 Fevrier 1992, p. 04, diponible sur http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/fr/ml/ml004fr.pdf (05/06/2015)

- **Les Livres :**

100- Adekeye Adebajo and Ismail Rashid, ***West Africa's Security Challenges : building peace a troubled region,*** (USA : Lynne Rienner publishers , 2004).

101- Amselle Jean-Loup, M'bokolo Elikia, ***Au cœur de l'ethnie : ethnie, tribalisme et « tat en Afrique,*** (Paris : La découverte, 1999).

102- Arditi Claude et Janin Pierre et Marie Alain, ***La lutte contre l'insécurité alimentaire au Mali*** (Paris : Karthala, 2011).

103- Bath Fréderic, ***Ethnic Groups and Boundarie*** (Boston : Little Brown, 1969).

104- Bergounhoux Didier et Depagne Rinaldo,***Mali, Les maitres du fleuve,*** (Paris : Editions du Garde-Temps, 2005).

105- Bougeot André, ***Liethnie : Fantasme Occidentale et Réalités Culturelles*** (Paris, Vendémiaire, 2003)

106- Brewer Marilynn, « Social Loyalty and Intergroup Conflict, » in Charles Herman (Ed), ***Violent Conflict in the 21 Centry: instrument and Mitigation*** (Chicago: American Academy of Art and Sciences Midwest Center, 1999).

107- BURTON John: ***Deviance, Terrorism and War*** (London: Oxford, 1979).

108- Cissé Ali, ***Mali : Une Démocratie à Refonder*** (Paris : L'harmatten, 2006).

109- Denis Jean-Pierre, ***Le Mali- 50 ans après l'indépendance traditions et modernité,*** (Paris : La maison de l'Afrique, 2011).

110- Diarrah Cheick Oumar, ***Le Mali de Modibo Keïta*** (Paris : L'harmattan, 1986).

111- Galy Michel, ***La Guerre au Mali*** (Paris : La découverte, 2013).

112- Glaudot- Haward Héléne, ***Les Touaregs au Cœur des Enjeux Stratégiques Saharo-Sahéliens***, (Paris : La Découverte , 2013).Modibo Diagouraga, ***Modibo Keita : un destin*** (Paris : Le Harmattan, 2005).

113- Jacquemot Pierre, ***Economie Politique L'Afrique Contemporaine*** (Paris, Armand Colin, 2003).

114- Keita Modibo, ***La relation du conflit touaregs au Mali et au Niger*** (Canada : Chaire Raoul-Dandurand, 2002).

115- Konrad Adenauer, ***Partis et Ideologie Politiques,elections et bonne gouvernance en Afrique*** (Sénégal : Konrad Adenauer stiftung, 2011).

116- Niane D T, ***Histoire Génerale de L'afrique, IV L'Afrique du XII au XVI siécle*** (Paris : UNESCO, 2000)

117- Padlford Norman, George Lincoln, ***The Dynamics Of International Politics*** (New York : The Macmillan Company, 2nd edn, 1967).

118- Ph. Haerenger,J.C.David, ***Anthropologie et Sociologie de L'espace Urban***, (Lyon : Département D'orstom, 1986).

119- Roche Jean Jacques, ***Théories des Relations International*** (Paris : Montchrestien, 5éme édit, 2004).

120- Siguine Badoua, ***Le surnaturel dans les contes soninké,*** mémoire de maitrise non publié, (Dakar : université de Dakar, 1983).

121- Sommier Isabelle, ***Le Terrorisme*** (Paris : Flammarion, 2000).

122- Stoller Paul, ***Fusion of the world: an ethnography of possession among the Songhai of Niger,*** (Chicago: University of Chicago Press, 1989).

123- Touré Modibo Mahamane et autres, ***Développement de l'Elevage et Réduction la Pauvreté au Mali*** (Bamako : Ministère de l'élevage et de la pêche , 2014).

124- Temple Robert KG, ***the Sirius Mystery,*** (London: Sedgwick and Jackson, 1976).

125- Zeïni Moulaye et Amadou Keita, ***L'assemblée nationale du Mali sous la troisième république*** (Bamako : Friedrich Ebert Stufutung, 2007).

- **Des articles :**

126- Adjadj Hamida, « Les Conflits sur le continent africain : La solution politique négociée reste la meilleur alternative », ***EL-Djeich,*** n° 597 (Avril 2013), p. 25.

127- A.John Ime; Aminu Mohamed, et autres, « Viomence in Negerie : A force on ethno-religions conflict in Kano, » ***Journal of Public Health Policy,*** vol., 28, no., 4 (2007), pp. 420- 431.

128- Gaulme Français, « Question d'ethnos,» ***Politique Africaine,*** no., 68 (septembre1997), pp. 121-124.

129- Hugon Philipe, « Les conflits armés en Afrique : apports, mythes et limites de l'analyse économique, » in Armand Colin (ed.), ***Revue Tiers Monde,*** no., 176 (avril 2003), pp. 829-855.

130- Kandel Maya, « Les atats-unies, l'Afrique et la guerre au Mali », ***Observatoire de la défense,*** no., 22 (février 2013), pp. 17-23.

131- Poupart Pauline, « Identités Religieuses, Ethniques, Tribales, Au coeur des crises, » ***Questions Internationales,*** n°., 58 (Nov.-Dec.2012), pp. 34-41.

132- Snyder Francis G., « The Political Thought of Modibo Keita, » ***The journal of Modern African Studies,*** vol., 5, no., 1 (May 1967), pp. 79-106.

133- Svetlana Cebotan, Ion Xenofonton, « Theoretical- methodological approaches of regional security," Post ***Modern Openings,*** vol. 7, no. 02 (September 2010). PP. 17, 28.

- ## Sites d'iternet :

134- AFP, « Mali : le président Touré démissionne », ***Le Figaro***, 8 avril 2012, disponible sur http://www.lefigaro.fr/flash-actu/2012/04/08/97001-20120408FILWWW00170-mali-le-president-toure-demissionne.php (11/09/2014)

135- Ahma, "L'histoire de la rébellion touarègue," ***Le Pays Touareg,*** disponible sur http://lepaystouareg.blogspot.com/2006/12/lhistoire-de-la-rbellion-touargue.html (20/02/2015)

136- APS, « Washington appuie la position sur la crise malienne, » disponible sur http://archives.maghrebemergent.info/actualite/fil-maghreb/18709-washington-appuie-la-position-algerienne-sur-la-crise-malienne-burns.html (08/06/2015)

137- Baudot Caroline, « Les réfugiés du conflit malien, » ***Oxfam international***, disponible sur https://www.oxfam.org/fr/rapports/les-refugies-du-conflit-malien (22/05/2015)

138- Bolle Stéphane, « La nouvelle cour constitutionnelle du Mali, » ***La Constitution en Afrique***, disponible sur http://la-constitution-en-afrique.org/article-16561005.html (13/04/2015)

139- Bonduel Pierre Robert, « Le Territoire d'Etat entre Imposition et Subervision :exemple Saharo-Sahéliens, » ***Cultures et Conflits,*** 16 Janvier 2002, disponible sur http://conflits.revues.org/230 (08/04/2015)

140- Bravin Hélène, « Guerre au nord du Mali : le rôle des Touaregs de Lybie, » ***L'OBS Rue 89,*** disponible sur http://rue89.nouvelobs.com/2013/01/29/guerre-au-nord-du-mali-le-role-des-touaregs-de-libye-239103 (15/04/2015)

141- Cassiau-Hauria Cristophe, « alpha Oumar Konaré, » ***Africultures***, disponible sur http://www.africultures.com/php/?nav=personne&no=13092 (20/02/2015)

142- Cissé Foudé, "Histoire de L'empire du Wagadou," ***Soninkaxu,*** disponible sur http://www.soninkara.com/histoire-geographie/histoire/histoire-de-l'empire-du-wagadou_2.html (19/03/2015)

143- Dembélé Issa B, « Assemblée nationale : Quatre groupes parlementaires pour la majorité et un seul pour l'opposition, » ***Mali Jet***, disponible sur http://malijet.com/actualite-politique-au-mali/93021-assembl%C3%A9e-nationale-quatre-groupes-parlementaires-pour-la-majori.html (29/12/2014)

144- D. Diama, « Mali : Report des élections communales et régionales : Une mesure qui fait l'unanimité auprès de le classe politique, » ***Mali Actu,*** disponible sur http://maliactu.net/mali-report-des-elections-communales-et-regionales-une-mesure-qui-fait-lunanimite-aupres-de-la-classe-politique/ (23/06/2015)

145- « Dioncounda Traoré- présidence, » ***Bamako.com***, disponible sur http://www.abamako.com/QUI/profil.asp?id=12 (05/06/2015)

146- GBF, « Pour comprendre le crise malienne…, » ***Xippil-Xool,*** disponible sur https://levisionnaireafric1.wordpress.com/2012/06/02/pour-comprendre-la-crise-malienne (07/06/2015)

147- « Geographique du Mali, » ***Emargence***, disponible sur http://www.emergence-mali.com/geographie.html (04/06/2015)

148- Gourdin Patrice, « Géopolitique du Mali : un Etat Failli ? », ***La Revue Géopolitique***, 23 septembre 2012, disponible sur http://www.diploweb.com/Geopolitique-du-Mali-un-Etat.html (01/01/2014)

149- Hove Lukvan Lange, « Regionalization Human Security in Africa," ***UCL*** disponible sur http://www.UCL.AC.UK/Library/accsO207.shtml (17/03/2015)

150- « Indictors Mali, » ***Trading Economics***, available from http://ar.tradingeconomics.com/mali/indicators (04/06/2015)

151- Keita Daba Balla, « LES acteurs du mouvement démocratique se souviennent, » ***Mali Kounda***, disponible sur http://archive.wikiwix.com/cache/?url=http://www.malikounda.com/nouvelle_voir.php?idNouvelle=20122&title=%5B9%5D (14/03/2015)

152- Lê Châu, « Politique économique et crises durant les 30 années d'indépendance, » ***Politique économique,*** disponible sur http://www.politique-africaine.com/numeros/pdf/047031.pdf (07/06/2015)

153- Leclerc Jacques, « Republique du Mali, » ***CEFAN***, disponible sur http://www.axl.cefan.ulaval.ca/a (17/02/2015)

154- « Mali, » ***Banque Mandiale,*** disponible sur http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SI.POV.NAGP (05/06/2015)

155- « Mali : donnée statistiques, » ***Afristat***, disponible sur http://www.afristat.org/ (23/02/2015)

156- « Mali : Les exportations d'or ont baissé de 21% en 2014, » ***Intel ivoire***, disponible sur : http://intellivoire.net/mali-les-exportations-dor-ont-baisse-de-21-en-2014/ (26/02/2015)

157- « Mali, » ***Statistique mondiale***, disponible sur http://www.statistiques-mondiales.com/mali.htm (25/02/2015)

158- Malinké," ***Encyclopedia Universalis,*** disponible sur http://www.universalis.fr/encyclopedie/malinke/# (18/01/2015)

159- Mamadou L. Doumbia, « Réformes constitutionnelles : Le MODECI reprend du service, » ***L'independant,*** 5 Juin 2014, disponible sur http://maliactu.net/reformes-constitutionnelles-le-modeci-reprend-du-service/ (22/6/2015)

160- Meunier Roger, « Maures, ethnie, » ***Encyclopedia Universalis,*** disponible sur http://www.universalis.fr/encyclopedie/maures-ethnie/ (21/03/2015)

161- M.Thaim Ahmed, « Economie malienne : sous le poids de la dette, » ***maliweb,*** disponible sur http://www.maliweb.net/economie/economie-malienne-poids-dette-306202.html (05/06/2015)

162- « Operation Sahel , » ***UN Refugee Agency,*** Available from http://data.unhcr.org/SahelSituation/country.php?id=501 (04/06/2015)

163- Ramadan Tarik, « Le Mali, la France et les extrémistes, » ***Tarik Ramadan,*** disponible sur http://tariqramadan.com/blog/2013/01/17/le-mali-la-france-et-les-extremistes (11/02/2015)

164- Reuters, « Mali : La production de coton bondit de 25%, » ***Jeune Afrique,*** 26/01/2015, disponible sur http://economie.jeuneafrique.com/regions/afrique-subsaharienne/23958-mali-la-production-de-coton-bondit-de-25.html (15/03/2015)

165- R-J Lique, « Alpha Oumar Konaré- biographia , » ***Afrique exprress,*** disponible sur http://www.afrique-express.com/afrique/mali/alpha-konare.html (05/06/2015)

166- Sans auteur, «Amélioration de la gouvernance ; vivement des réformes constitutionnelles pour transposer les accords de pais d'Alger, » ***Bamako.com***, disponible sur http://news.abamako.com/h/67033.html (22/06/2015)

167- Sans auteur, « A*u* Mali, les exactioins contre les « peaux claires » réveillent des blessures douloureuses », ***Jeunes Afrique,*** 30 Janvier 2013, disponible sur http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAWEB20130125115339/ (18/05/2015)

168- Sans auteur, « Cronologie et histoire récente du Mali, » ***Ritimo,*** disponible sur http://www.ritimo.org/article4383.html (15/12/2015)

169- Sans Auteur, « La liste des 100 pays les plus corrompus, » ***Escale de nuit,*** *disponible* sur http://escaledenuit.com/2014/02/08/la-liste-des-100-pays-les-plus-corrompus/ (21/05/2015)

170- Sans auteur, « Mali : communique du conseil des ministres du mercredi 29 avril 2015, » ***L'Essor,*** disponbible sur http://maliactu.net/mali-communique-du-conseil-des-ministres-du-mercredi-29-avril-2015/ (23/06/2015)

171- Sans auteur, « Présentation du Mali –Données Générales et Géogra -phie, » ***France Diplomatie,*** disponible sur http://www.diplomatie.gov.fr/fr/pays-zones-geo-833/mali-350/presentation-du-mali-996/index.html (19/05/2015)

172- Samake Sékouba," Accord de Tripoli : Bahanga tiendra-t-il parole ?, » ***Le Monde,*** disponible sur http://djaladjomathematiques.blogspot.com/2008/04/accord-de-tripoli-bahanga-tiendra-t-il.html (11/02/2015)

173- « statistique sur Mali, » ***Unicef***, disponible sur http://www.unicef.org/french/infobycountry/mali_statistics.html (22/03/2015)

174- Tanguy Berthemet et Nodé- Langlois Fabrice, « Cheikh Diarra, la trajectoire imprévue, » ***Le Figaro,*** 4 Mai, 2012. Available from http://www.lefigaro.fr/mon-figaro/2012/05/04/10001-20120504ARTFIG00594-cheick-diarrala-trajectoire-imprevue.php (31/5/2015)

175- Tembely Dieudonné, « Economie malienne : une crissance de 6.3% pour 2014 , » ***Mali Actu,*** disponible sur http://maliactu.net/economie-malienne-une-croissance-de-63-pour-2014/ (22/05/2015)

176- Thierno Diallo, « Nord du Mali : Les communautés affectées par une crise alimentaire, » ***Action contre la faim,*** disponible sur

http://www.actioncontrelafaim.org/fr/espace-jeunes-enseignants/content/nord-du-mali-les-communautes-affectees-par-une-crise-alimentaire (07/06/2015)

177- « Union africaine : Alpha Oular Konaré, le retour, » ***Jeune Afrique,*** 24/07/2013, disponible sur http://www.jeuneafrique.com/Article/JA2741p008.xml3/diplomatie-ua-gypte-maliunion-africaine-alpha-oumar-konar-le-retour.html (05/04/2015)

178- Viau Héléne, « La Théorie et la Concept de Sécurité en Relation International, » ***Note de recherche CEPES Université du Québec à Montréal,*** disponible sur http://www.europamanobel/ceps/note2:html (04/01/2015)

179- Vish Sakthivel, « Moroco's Move in Mali, » ***Foreign Affaires,*** January 14,2014, availble from http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/moroccos-move-in-mali (09/06/2015)

180- Yidir Plantade, « Dans le nord du mali, les Touaregs du MNLA lancent un nouveau défi armé à l'Etat, ***Le Monde Afrique,*** 26 Janvier 2012, disponible sur http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/01/25/dans-le-nord-du-mali-les-touareg-du-mnla-lancent-un-nouveau-defi-arme-a-l-etat_1634378_3212.html#ens_id=1632216 (21/04/2015)

- **Autres :**

181- Radio France international, Frédéric Garat, Christophe Biosbouvier, Invité Afrique, France, (22 Janvier 2011)

Abstract :

In the last years, Ethnic phenomenon got the attention of scholars and theorists, practitioners and makers decision, bescause her effects in social and political life of nations and states, and their roles in policy-making and distribution of power in the communities. They also feature in the often complex and tangles due to its extension across patches of geography and a wide intersection diverse and independent political units, leading to conflicts of political parties to take from this topic channel to reach their political interests, which is what makes this phenomenon is variable and mediator strengthens the aspirations of depleting forces in pursuit of power and ability. It may represent a cover for military coups and foreign intervention under multiple pretexts. And then the situation of insecurity and national stability, regional and even international open. And disrupted development and social stability issues.

Mali has become a breeding ground for many conflicts gave way to new security risks of internal, regional and international : There are various organized crime and the lure of international forces that take place behind their interest to intervene and complicate the situation internally and regionally terrorist groups and shapes. These factors have made it difficult for the case of Mali and prolonged instability and caused the failure of the proposed solutions of partial-dominated nature of the security, as well as far from the French and American region external solutions.

This thése addressing to note the following research problem : **What are the implications of ethnic divisions in Mali on national and regional security and stability, and what are the appropriate mechanisms to manage it?**

And the answer came in three chapter are : the first one includes **building policy and economic development in Mali**, nd the second one includes **The sources of the conflict in Mali** and its implications and the last one includes **The national administration, regional and international conflict in Mali**.

Algiers 03 University

Faculty of Political Sciences and International Relations

Department of International Studies

Malian Ethnic Divisions's Impact on National, Regional Security, and its Management

Magister Thesis Submitted in Political Sciences and International Relations

Option: African Studies

Submitted by:

Prof. Mohammed Chelbi

Supervised by:

Mrs. Ismahan Hattab

Committee

.....

.....

.....

.....

2015^{c}/1436^{h}